الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

كليـة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسـم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان:

دَوْرّ اَلتَنْمِيَةَ اَلْمَالِيَةَ وَاَلإِنْفِتَاحْ اَلْتِجَارِي فِي تَحّفِيزْ اَلْنُمُوْ اَلْإِقْتِصَادِي فِي اَلْجَزَائِرْ خِلَالَ اَلْفَتّرَةَ: 2001-2022

إعـــــــــداد الطالبتين:

- فريـــدة شيبـــاني
- دلال فرحات إحميدة

إشراف الأستاذ الدكتور:

أحمـــد نصـــير

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.علي ذهب	أستاذ مساعد	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيسا
د.أحمد نصـــير	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
د.بن موسى بشير	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	عضوا

السنـة الجامعيـة: 2024/2023

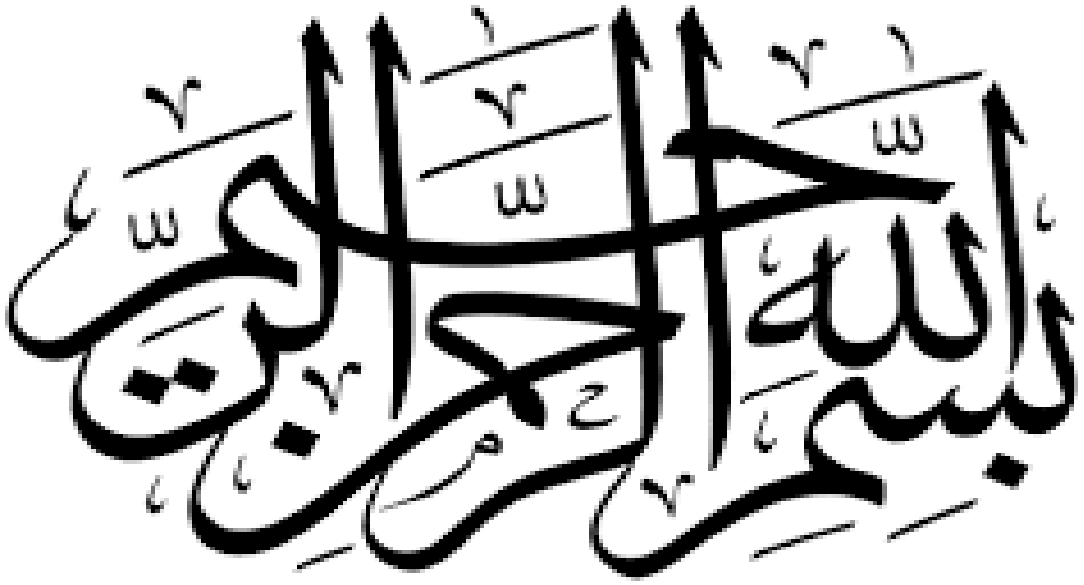
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله حمدا كثيرا مبارك فيه، فلولاه ما تم جهد ولا اجتهاد ولا ختم سعي

يقول النبي ﷺ من "لا يشكر الناس لا يشكر الله"

واقتداء بهذا نتقدم بأسمى وأرقى كلمات الشكر إلى

الدكتور الفاضل "**نصير أحمد**" على إشرافه على هذا العمل العلمي، والذي كان له دور كبير في إخراجه بأنسب صورة، فله منا جزيل الشكر والثناء على ما قدمه لنا من توجيهات قيمة أثْرت هذا العمل.

كما نشكر الدكتورة "**حياة عثماني**"، كما لا ننسى "**لجنة المناقشة**" على تقييم ومناقشة هذه المذكرة وتحمل مشاق قراءتها.

كما نتقدم بخالص الشكر إلى

كل من ساندني من قريب أو بعيد وساهم في إتمام هذا العمل.

فشكرا للجميع.

الإهداء

أهدي عملي هذا إلى نبع الحنان وعزتي

"الوالدين الكريمين"

إلى أغلى نعمة منحني الله إياها

"زوجي وابني"

إلى

"إخوتي وأخواتي"

إلى

"كل من أعانني على إنجاز هذا العمل"

فريدة

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى

"أمي وآبي"

إلى

"إخوتي"

إلى رفيق الدرب، وصديق الأيام جميعًا بحلوها ومرّها

"زوجي الغالي"

أهديك هذا البحث تعبيرًا عن شكري لدعمك المستمرّ.

دلال

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
البسملة	
شكر وتقدير	
الإهداء	
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	V
قائمة الملاحق	VI
الملخص	IX-VIII
مقدمة	أ-هـ
الفصل الأول: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة	06
تمهيد	07
المبحث الأول: التأصيل النظري للتنمية المالية، الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي	08
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التنمية المالية مؤشراتها ومحدداتها	08
المطلب الثاني: تعريف وأسباب الانفتاح التجاري، أهميته ومؤشرات قياسه	14
المطلب الثالث: النمو الاقتصادي، المفهوم والتصنيفات وطرق قياسه	18
المطلب الرابع: العلاقة بين التنمية المالية، الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي	27
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	30
المطلب الأول: دراسات متعلقة بالتنمية المالية	30
المطلب الثاني: الدراسات المتعلقة بالانفتاح التجاري	34
المطلب الثالث: الدراسات المتعلقة بالنمو الاقتصادي	37
المطلب الرابع: الدراسات المتعلقة بالتنمية المالية والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي	40
الخلاصة	45

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة	46
تمهيد	47
المبحث الأول: تحليل اتجاهات مؤشرات التنمية المالي، الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2001-2022	48
المطلب الثاني: مسار تطور النظام المالي (المصرفي) والتجارة الخارجية في الجزائر للفترة من 2001-2022	48
المطلب الثاني: تحليل مؤشرات التنمية المالية (التطور المالي) للفترة 2001-2011	60
المطلب الثالث: تحليل مؤشر الانفتاح التجاري للفترة 2001-2022	61
المطلب الرابع: تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2001-2022	63
المبحث الثاني: قياس فعالية مؤشرات التنمية المالية، الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2001-2022	69
المطلب الأول: إجراءات وتوصيف نموذج الدراسة	69
المطلب الثاني: اختبار الاستقرارية	73
المطلب الثالث: تقدير النموذج	78
المطلب الرابع: تحليل العلاقة السببية بن متغيرات الدراسة ومناقشة النتائج	97
الخلاصة	100
الخاتمة	101
المصادر والمراجع	-
الملاحق	-

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01-01	مؤشرات التطور المالي	11
02-01	مقارنة ما بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	20
01-02	جدول التجارة الخارجية للجزائر في الفترة الوحدة مليار دولار أمريكي.	53
02-02	الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2001-2021	58
03-02	العرض النقدي والقروض بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 2001_2022	61
04-02	مؤشر الانفتاح التجاري للفترة 2001-2022	62
05-02	الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد في الجزائر للفترة 2001_2022	63
06-02	إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للجزائر (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية) للفترة 2001-2022	64
07-02	إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للجزائر (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي) للفترة 2001-2022	65
08-02	مساهمة القطاعات للفترة 2001-2022	66
09-02	نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر للفترة 2001-2022	67
10-02	اختبار الحدود (bounds test)	78
11-02	متغيرات الدراسة ومصادر بياناتها	79
12-02	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	80
13-02	نتائج اختبار جذر الوحدة وفق اختبار ديكي فولر المطور (ADF)	81
14-02	نتائج اختبار الحدود Bound Test	82

15-02	نتائج تقدير معلمات نموذج الدراسة في الأجل الطويل باستخدام منهج ARDL	83
16-02	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ARDL-ECM لنموذج الـ ARDL	84
17-02	نتائج اختبارات سلسلة البواقي Residuals Diagnostics Tests	86
18-02	نتائج اختبار الحدود Bound Test	87
19-02	نتائج تقدير معلمات نوذج الدراسة في الأجل الطويل	87
20-02	نتائج اختبار الحدود Bound Test	88
21-02	نتائج تقدير معلمات نموذج الدراسة في الأجل الطويل باستخدام منهج ARDL	89
22-02	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ARDL-ECM لنموذج الـ ARDL	90
23-02	نتائج اختبارات سلسلة البواقي Residuals Diagnostics Tests	92
24-02	نتائج اختبار الحدود Bound Test	93
25-02	نتائج تقدير معلمات نموذج الدراسة في الأجل الطويل باستخدام منهج ARDL	94
26-02	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ARDL-ECM لنموذج الـ ARDL	95
27-02	نتائج اختبارات سلسلة البواقي Residuals Diagnostics Tests	97
28-02	اختبار السببية لجرانجر	98

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01-01	محددات النمو الاقتصادي	25
01-02	الصادرات الجزائرية بحسب النوع للفترة 2001-2022	59
02-02	الناتج المحلي الإجمالي للجزائر (بالدولار الأمريكي) للفترة (2001-2022)	66
03-02	توضيح لمنهجية النموذج	73
04-02	نتائج اختبار Cusum وCusum of square.	85
05-02	نتائج اختبار Cusum وCusum of square	91
06-02	نتائج اختبار Cusum وCusum of square	96
07-02	العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة	99

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان
01	نتائج تقدير معلمات نموذج الدراسة في الأجل الطويل
02	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة
03	نتائج اختبار الحدود Bound Test (نموذج أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي)
04	نتائج تقدير معلمات نموذج الدراسة في الأجل الطويل باستخدام منهج ARDL (نموذج أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي)
05	تقدير وتحليل نموذج تصحيح الخطأ المقيد ECM وفق منهج ARDL (نموذج أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي)
06	نتائج اختبارات سلسلة البواقي (نموذج أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي)
07	نتائج اختبار الحدود Bound Test (نموذج أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي)
08	نتائج اختبار الحدود Bound Test (نموذج أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي بعد اعتماد الصدمة الهيكلية)
09	نتائج تقدير معلمات نموذج الدراسة في الأجل الطويل باستخدام منهج ARDL (أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي)
10	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ARDL-ECM لنموذج الـ ARDL (أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي)
11	نتائج اختبارات سلسلة البواقي Residuals Diagnostics Tests (أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي)
12	نتائج اختبار الحدود Bound Test (نموذج أثر التنمية المالية والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي)
13	نتائج تقدير معلمات نموذج الدراسة في الأجل الطويل باستخدام منهج ARDL (أثر الانفتاح التجاري والتنمية المالية على النمو الاقتصادي)
14	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ARDL-ECM لنموذج الـ ARDL (أثر الانفتاح التجاري والتنمية المالية على النمو الاقتصادي)
15	نتائج اختبارات سلسلة البواقي Residuals Diagnostics Tests (أثر الانفتاح التجاري والتنمية المالية على النمو الاقتصادي)
16	اختبار السببية لجرانجر

ملخص

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور التطور المالي والانفتاح التجاري ومدى تأثيرهم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001_2022)، وذلك من خلال بناء نموذج قياسي تم تقديره وفق منهجية الانحدار الذاتي لإبطاء الموزعة ARDL وتبيان حجم الأثر الذي تمارسه كل من التنمية المالية والانفتاح التجاري بنوعيه القصير والطويل الأجل على النمو الاقتصاد في الأجلين القصير والطويل، بالإضافة إلى رصد السببية في الأمدين القريب والبعيد بين النمو الاقتصادي من حيث الآجال والتنمية المالية والانفتاح التجاري من خلال سببية جرانجر.

توصلت هذه الدراسة إلى أن التطور المالي له تأثير معنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر في الآجال القصيرة والطويلة وهذا التأثير له دلالة إحصائية، حيث أن كافة المتغيرات التي تم إدراجها بالنموذج المُطبق كان لها تأثير في كل من الأجلين القصير والطويل المدى بينما لا يوجد تأثير معنوي بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، وبالتالي هنالك سببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، كما أن النموذج مستقر ولا يعاني من مشكلات قياسية، وأن للتطور المالي والانفتاح التجاري أهمية بالغة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وأن الانفتاح التجاري يعمل على تسهيل انتقال عناصر الإنتاج، وكذلك يعتبر النمو الاقتصادي مُحرك عجلة التنمية في أي بلد، ومن بين التوصيات، العمل على إنشاء نظام مالي قوي وسليم وفعال من خلال الاهتمام بالتطوير المالي وحرية التجارة وتحسين البيئة القانونية والتنظيمية، وأخيرا من الأحسن على الجزائر أخذ الدروس والعبر من بعض التجارب الدولية الناجحة في استفادتها من التطور المالي والانفتاح التجاري بشكل ينعكس إيجابيا على نمو اقتصادها.

الكلمات المفتاحية: تطور مالي، انفتاح تجاري، نمو اقتصادي، اقتصاد جزائري، منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL.

(**تصنيف JEL**:F14.O11.E02.C01)

Abstract:

This study aims to know the role of financial development and trade openness and the extent of their impact on economic growth in Algeria during the period (2001-2022), by building a standard model that was estimated according to the ARDL autoregressive slowdown distribution methodology and showing the magnitude of the impact exerted by both financial development and trade openness of both types. Short and long-term impact on economic growth in the short and long term, in addition to monitoring the causality in the short and long term between economic growth in terms of terms, financial development and trade openness through Granger causality.

This study found that financial development has a significant impact on economic growth in Algeria in the short and long terms, and this effect has statistical significance, as all variables that were included in the applied model had an impact in both the short and long terms, while there is no significant impact between... Trade openness and economic growth, and therefore there is a causality between financial development and economic growth, and the model is stable and does not suffer from standard problems, and that financial development and trade openness are of great importance in increasing rates of economic growth, and that trade openness works to facilitate the transfer of production factors, and growth is also considered The economy is the engine of development in any country, and among the recommendations is to work to establish a strong, sound and effective financial system by paying attention to financial development, freedom of trade, and improving the legal and regulatory environment, Finally, Algeria would do well to take lessons and lessons from some successful international experiences in benefiting from financial development. Trade openness reflects positively on the growth of its economy.

Keywords: financial development; trade openness; Algerian economy; economic growth, autoregressive distributed lag (ARDL) methodology.

(Classification: JEl:C01; E02; O11; F14).

مقدمة

مقدمة

يعد النمو الاقتصادي من بين الأهداف الرئيسية التي تسعى الدول بأكملها إلى تحقيقه، ولهذا تعددت الاتجاهات المتعلقة بالنمو الاقتصادي بتعدد وجهات النظر للباحثين ورواد الأعمال في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فعرفت العلاقات الاقتصادية الدولية تحولات جذرية وعميقة التي شكلت فجوة كبيرة بين الدول وأدت إلى تفاوت بين الدول من ناحية التقدم والتطور، حيث أن سبب تخلف بعض الدول هو أن معظمها كانت تحت سيطرة الاستعمار، مما جعلها عاجزة عن مواكبة هذه التطورات والنهوض باقتصادها، وبرزت خلال السنوات الأخيرة في العالم، بعض المؤشرات الإيجابية في المجال الاقتصادي، ومن أهمها الإصلاح الهيكلي، الشيء الذي سمح للعديد من الدول بالتغلب على مشاكلها الاقتصادية ومن بين هاته الدول الجزائر.

الجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى إلى مسيرة التقدم مواكبة التطورات الاقتصادية، حيث عرف الاقتصاد الجزائري تطورات اقتصاديه وتحولات عميق هامه خاصه تلك الإصلاحات المبرمجة في الإطار التوجه نحو الاقتصاد السوق يتساهم إصلاح النظام المصرفي بصدور قانون النقد والقرض 1990 بشكل واضح في تغير مسار السياسة النقدية خلال التسعينات بتوفيره للبيئة القانونية والتنظيمية اللازمة للعمل هذه السياسة.

قد شهد القطاع للمالي تطورا ملحوظا في اقتصاد الجزائر كالعرض النقدي حقق زيادة بلغت ذروتها خلال فتره النمو الممتدة من (2001 إلى 2007)، ثم كان ضئيلا سنه (2015) إلى أن استأنف تصاعده، وسيطرة القروض الموجهة للقطاع الخاص فالفترة الممتدة (2005_2013)، تشير الأدبيات النظرية أن ارتفاع نسبه التجارة للناتج المحلي الإجمالي عن 50% يدل على حاله التحرير التجاري، وبناء على هذا تأتي أهمية هذه الدراسة في محاولة اختيار وتوضيح مدى مسؤولية تطور إقطاع المالي وحرية التجارة الخارجية في تأرجح وضعية تلك المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري.

❖ **إشكالية الدراسة**

انطلاقا مما سبق، فإن هذه الدراسة تبحث عن الدور الذي يقوم به التطور المالي والانفتاح التجاري لتحفيز النمو الاقتصادي في اقتصاد الجزائر خلال الفترة (2001_2022) يمكن صياغة الإشكالية في التساؤل التالي:

ما هو نوع ومقدار التأثير الذي يمكن أن تحدثه التنمية المالية والانفتاح التجاري في تحفيز مؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001_2022)؟

وهذا ما يجعلنا نطرح أسئلة فرعية:

- ما لمقصود بالتنمية المالية والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، وماهي أهم طرق قياسها؟
- ما طبيعة العلاقة بين التنمية المالية والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي؟
- ما هو مسار التنمية المالية والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2001-2022؟ وإلى درجة تم تحقيق هذه المؤشرات؟
- هل التنمية المالية والانفتاح التجاري له أثر إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر، وما طبيعة العلاقة السببية بينهما؟

❖ **فرضيات الدراسة**

- التنمية المالية والانفتاح التجاري يساهما في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر.
- التطور المالي والانفتاح التجاري يسببا النمو الاقتصادي، والنمو الاقتصادي يسبب التطور المالي والانفتاح التجاري.
- تعتبر الإصلاحات الاقتصادية المتبناة في الجزائر خطوة أساسية نحو تحقيق نمو اقتصادي.
- أن مسار التطور المالي والانفتاح التجاري كان له فعالية في بداية البرامج التنموية.
- التنمية المالية والانفتاح التجاري أثر إيجابي على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، وجود علاقة سببية بين التطور المالي والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي على المدى الطويل الأجل والقصير الأجل.

❖ **أسباب اختيار الموضوع:** ومن أهم الأسباب والدوافع التي أدت إلى اختيارنا لهذه الدراسة هناك سببين:

➢ **أسباب شخصية:**

- الاهتمام بالبحث في القطاع المالي وقطاع التجارة الدولية لكونهما قطاعان هامين واستراتيجيين، والوقوف على خبايا هذين القطاعين بكل جوانبهما؛
- الميل الشخصي للمواضيع ذات صلة بالاقتصاد الكلي وإبراز أهمية البحث فيها.

➢ **أسباب موضوعية:**

- الحرص على معرفة وتوضيح دور التنمية المالية والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي؛
- محاولة إيجاد تشكيلة اقتصادية متنوعة من المؤشرات المالية والخارجية لتحقيق النمو الاقتصادي للجزائر؛
- المساهمة من خلال هذه الدراسة في أدب الاقتصاد التنموي وذلك باستخدام نموذج قياسي من أجل معرفة أثر التنمية المالية والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر.

❖ **أهمية الدراسة**

تكمن أهمية الدراسة في كونها أحد اهم الدراسات المستعملة بشكل واسع من قبل الاقتصاديين، رجال الأعمال وصانعي القرارات، بالإضافة إلى كون موضوع الدراسة يعمل على إبراز العلاقات السببية في مجال الترددات كمنهج قياسي مهم بين الانفتاح التجاري والتطور المالي نحو النمو الاقتصادي.

❖ **أهداف الدراسة**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي وكذلك الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، وأيضا إلى تقسيم أثر التطور المالي وقياس مدى تأثير الإصلاحات المالية وتطوير النظام المالي على الأداء الاقتصادي، وإلى تحليل تأثير السياسات التجارية والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر.

كما يسعى البحث إلى تقديم رؤى معمقة حول كيفية تحسين استراتيجيات التطور المالي والانفتاح التجاري في الجزائر، مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري على الساحة الدولية.

❖ **حدود الدراسة:** حُدّدت دراسة الموضوع في إطارين مكاني وزماني:

حتى يكون تحليل الموضوع دقيقاً وغير متشعب، لابد من حدود للدراسة، فهذه الدراسة تتناول دور التنمية المالية والانفتاح التجاري في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر، ولقد شملت الفترة الزمنية الممتدة بين 1990 إلى غاية 2022، وهي فترة شهدت مرور الاقتصاد الجزائري بمراحل تماشيا مع تطور الظروف المحلية والدولية، حيث تمكننا هذه الفترة من عرفة مدى فاعلية التنمية المالية والانفتاح التجاري للجزائر على نموها الاقتصادي.

❖ **وسائل جمع المعلومات والبيانات:** هناك وسيلتين وسائل نظرية ووسائل عملية:

- **الوسائل النظرية:** متمثلة في المسح المكتبي والبحث الإلكتروني في شكل كتب، مقالات، أطروحات...الخ.
- **الوسائل عملية:** تقارير السنوية، بنك الجزائر، وزارة المالية، ديوان الوطني للإحصائيات، استخدام البرامج الجاهزة في تحليل القياسي stats أو views، كذلك استثارة شخصية بعض الأستاذة في مجال الدراسة للاستفادة العلمية فيما يخص كل ما يتعلق بالدراسة سواء جانب نظري، تحليلي بالإضافة إلى الجانب القياسي.

❖ **منهجية الدراسة:** للإجابة على الإشكالية الجوهرية المطروحة استخدمنا منهجين المنهج الوصفي النظري والمنهج التحليلي التطبيقي:

- **المنهج الوصفي:** ويعتمد على وصف الظاهرة وتحليل عناصرها والمتمثلة في البحث الإطار النظري من خلال التطرق للمفاهيم النظرية حول النظام المالي والتجاري، وكذلك التطرق لمفاهيم النمو الاقتصادي والركائز التي يقوم عليها.
- **المنهج التحليلي:** أما المنهج التحليلي أو المنهج التطبيقي وتم التطرق إلى التعرف على القطاع المالي في الجزائر وتصنيفاته، والتحليل الاقتصادي لمؤشرات التنمية المالية والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة البرامج التنموية، هذا من جهة ومن جهة أخرى دراسة قياسية لمتغيرات الدراسة وفق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة ARDL باستخدام البرنامج الجاهز views10 للوصول إلى تقدير وتحليل العلاقة التوازنية طويلة والقصيرة الأجل، وتحليل السببية الاتجاه بين المتغيرات.

❖ **هيكل الدراسة**

تم تقسيم البحث إلى فصلين تبعا لطريقة IMRAD البحثية، حيث شمل الفصل الأول الإطار النظري لمتغيرات الدراسة ضمن مبحثين، تناول المبحث الأول التأصيل النظري للتنمية المالية والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي من خلال التطرق في المطلب الأول إلى المفاهيم العامة وفي المطلب الثاني تعريف وأسباب الانفتاح التجاري، أهميته ومؤشرات قياسه، أما المطلب الثالث فتناول النمو الاقتصادي، المفهوم والتصنيفات وطرق قياسه، في حين جاء في المطلب الرابع العلاقة بين التنمية المالية، الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي، وبالنسبة للمبحث الثاني فقد خصص للدراسات السابقة، في مطلبه الأول تم عرض دراسات متعلقة بالتنمية المالية، أما المطلب الثاني عرضنا الدراسات المتعلقة بالانفتاح التجاري، وفي المطلب الثالث الدراسات المتعلقة بالنمو الاقتصادي، والمطلب الرابع الدراسات المتعلقة بالتنمية المالية والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي.

بينما الفصل الثاني فقد خصص للدراسة التطبيقية وعلى أرض الواقع للتطور المالي والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي هذا في المبحث الأول لهذا الفصل، وفي المبحث الثاني للفصل الثاني تطرقنا إلى الدراسة القياسية التي تم التطرق فيها إلى عرض البيانات المدروسة والأدوات المستعملة في القياس، وكذلك عرض النتائج وتحليلها وتفسيرها، واختتم البحث بجملة من النتائج والتوصيات.

الفصل الأول

الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

تمهيد

يعد النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات التي تسعى جميع الدول إلى تحقيقها، لذلك شغلت حيزا كبيرا من اهتمام الاقتصاديون وصناع القرار لتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك شرعت العديد من الدول في تنفيذ سياسات وبرامج تصحيحيه تهدف إلى تحفيز النمو الاقتصادي بهدف الوصول إلى تنمية مستدامة تساهم في معالجه العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية مثل الحد من البطالة، توزيع أمثل للدخل، تخفيض من معدل التضخم ...الخ، ارتبط مفهوم النمو الاقتصادي بالتطور المالي والانفتاح التجاري إذ يعتبر من المواضيع المحورية في الدراسات الاقتصادية وتحظى هذه العلاقة باهتمام كبير لدى الباحثين مصانع السياسات على حد السواء، حيث يعكس تطور المالي والانفتاح التجاري التغيرات والتحسينات في النظام المالي والقطاع التجاري إذ يؤثر على كفاءة وفعالية استخدام الموارد المالية والتجارة المتاحة وتوجيهها عبر قنوات الاستثمار بما يتلاءم مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وسنحاول في هذا الفصل التطرق إلى:

- **المبحث الأول:** الخلفية النظرية للتطور المالي والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي؛
- **المبحث الثاني:** الدراسات السابقة.

المبحث الأول: التأصيل النظري للتنمية المالية، الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي

يعد النظام المالي أحد الركائز الأساسية لبلوغ مستوى عالي من التقدم الاقتصادي والاجتماعي، فهو المركز الرئيسي لتجميع المدخرات من الأفراد والمؤسسات والشركات، وتوجيهها نحو منح تسهيلات ائتمانيه وقروض متنوعة، فضلا عن إسهامه في تمويل الاستثمارات المحلية والأجنبية في مختلف الأنشطة للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية المملوكة للدولة، وكذلك الانفتاح التجاري الذي يهدف إلى تحريك عملية النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التنمية المالية (التطور المالي) مؤشراتها ومحدداتها

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى مفهوم التنمية المالية وأهم مؤشراتها ومحدداتها.

1. **مفاهيم عامة حول التنمية المالية:** يوجد عدة تعريفات نذكر منها:

- ✓ **التعريف الأول:** كما يرى كل من (king and levine 1993*) أن التنمية المالية (التطور المالي) تحدث إذا تحسنت كفاءة القطاع المالي واستقراره وقدرته التنافسية لتحسين الخدمات المالية وتنوع المؤسسات المالية، وبالتالي يتطلب تطوير نمو حجم ونوعية الأنشطة بالإضافة إلى تغييرات في هيكل السوق، أي أنه في حالة وجود اقتصاد متطور فمن المتوقع زيادة حجم المعاملات في القطاع المالي.[1]
- ✓ **التعريف الثاني:** اقترن مفهوم التطور المالي بالفكر المنادي إلى التحرير المالي، أي رفع القيود على مختلف المعاملات المالية، غير أنه كباقي المفاهيم الاقتصادية لم يكن هناك تحديد دقيق للتطور المالي، لذلك فإن التطور المالي يرتبط بتطور هيكله وتكون دراسته عبر المعلومات حول مختلف التغيرات التي تمس الهيكل المالي سواء في الفترات القصيرة أو الطويلة.[2]

---

* اقتصادي أمريكي بارز، معروف بإسهاماته الكبيرة في مجالات الاقتصاد الكلي والنظرية النقدية، يشتهر بشكل خاص بأبحاثه التي تربط بين السياسات النقدية والنمو الاقتصادي، حصل على درجة الدكتوراه من جامعة براون ودرّس في عدة جامعات، من بينها جامعة فيرجينيا وجامعة روتشستر روبرت كينغ يعتبر من الاقتصاديين الذين ساهموا بشكل كبير في تطوير الفهم الحديث للعلاقة بين النظام المالي والنمو الاقتصادي.

[1] ريم تشيكو، قادة عيبودة، **دور التنمية المالية في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة التنظيم والعمل الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى إسطمبولي، معسكر، العدد 03، مجلد11، ص: 41.

[2] سامي مباركي، **التطور المالية ومحدداته في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، مجلة الاقتصاد الصناعي الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، العدد 11، جامعة لحاج لخضر، باتنة، 2016، ص: 91.

- ✓ **التعريف الثالث:** ويمكن تعريف تطوير النظام المالي على أنه تطور حجم وكفاءة واستقرار الأسواق المالية إلى جانب زيادة الوصول إلى الأسواق المالية التي يمكن أن يكون لها مزايا متعددة للاقتصاد على سبيل المثال، تعمل السوق المالية المتطورة على توجيه مدخرات الاقتصاد إلى استثمارات مربحة وتقليل تكلفة المعلومات مما يؤدي إلى تخصيص أفضل لرأس المال كما أن الوسطاء الماليين المتقدمين يعززون الابتكار التكنولوجي من خلال مكافئات رواد الأعمال.[1]
- ✓ من خلال ما سبق يمكننا إدراج مفهوم التطور المالي: وهو أحد أهم مؤشرات النمو الاقتصادي وهو يعطي صورة عن مخطط التنمية والجزء المحقق من أهدافها، وذلك من خلال حرية الأسواق المالية وانتقال رؤوس الأموال والتخلي عن سياسات تحديد أسعار الفائدة الأمر الذي يعتبر من أهم هو الوسائل في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال التخلص تدريجيا من سياسات الكبح المالي دون إهمال تحرير القطاع المالي خارجيا بالشكل الذي يسمح له بمواكبه التطورات الاقتصادية العالمية من خلال تحرير رؤوس الأموال وتسهيل إجراءات وترخيص الاستثمار الأجنبي في القطاع المالي.

2. مؤشرات التنمية المالية: هناك عدة مؤشرات يمكن أن تقييم على أساسها درجة تطور النظام:

1.2. عمق وحجم النظام المالي: يشير العمق المالي إلى أهمية القطاع المالي في الاقتصاد وقدرته على توجيه الادخار لتمويل الفرص الاستثمارية المربحة، وبالتالي يرتبط العمق المالي بجانبين متكاملين وهما التعميق المالي والتمويل، ويشير العمق المالي إلى نسبة القطاع المالي إلى بقية الاقتصاد، ويستخدم غالبا من أجل قياس درجة النضج المالي للاقتصاد، حيث تنمية يفترض أنه كلما وصل بلد ما إلى مستوى أكبر كلما زاد احتفاظ الأعوان الاقتصاديين بجزء كبير من مدخراتهم على شكل أصول مالية، أما التمويل فيرتبط بالموارد المقدمة من قبل القطاع المالي إلى الاقتصاد ككل، ويشمل جانبين تعبئة الموارد وتخصيصها، ويتم استخدام مجموعة من النسب لتحديد نسبة العمق المالي، حيث يفترض أنه كلما كانت هذه المؤشرات مرتفعة كلما كان العمق المالي ومساهمة القطاع المالي في التنمية أكبر.[2]

ومن بين المؤشرات التي تستخدم لقياس العمق المالي:

- مجموع الأصول المالية إلى gdp؛
- الائتمان المخصص للقطاع الخاص نسبة إلى gdp؛
- معدل الادخار نسبة إلى gdp؛

[1] Hassan Kabir, benito Sanchez, jung-suk yu, **financial development and economic growth; new evidence from panel data**, the quarterly review of economics and finance 51, 2011, p: 90.

[2] أشواق بن قدور، "**تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**"، دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة: 1965-2005، الطلعة الأولى، دار الراية، عمان، الأردن، 2013، ص: 41.

- ودائع النظام المالي نسبة إلى gdp؛
- رسملة البورصة نسبة إلى gdp.

2.2. نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (CP/GDP): وبوجه عام يقيس هذا المؤشر مدى مساهمة البنوك المحلية في منح القروض والتسهيلات إلى القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام وزيادة هذه النسبة تعني زيادة الخدمات المالية ومن ثم تحسن الوساطة ودليل على الدور الكبير الذي تلعبه البنوك في عملية النمو الاقتصادي.[1]

3.2. البيئة المؤسساتية: تتشكل من[2]:

- **الانفتاح المالي:** وهو مؤشر يقيس مدى تحرير حساب رأس المال في البلد، أي أنه يسمح بتقدير مستوى الرقابة الذي تمارسها السلطات المعنية على رأس المال.
- **حوكمة الشركات:** وسيكون الاعتماد على مدى حماية المستثمرين الصغار الذي يقيس قوة حماية المساهمين الأقلية ضد قيام أعضاء مجالس إدارة الشركات بإساءة استخدام أصول الشركات لتحقيق مكاسب شخصية، بالإضافة إلى حقوق المساهمين، وضمانات الحوكمة ومتطلبات الشفافية للشركات التي تقلل من خطر التعرض للإساءة.

4.2. ربحية واستقرار النظام المالي: استقرار النظام المالي لا يشير فقط إلى السلامة المالية للمؤسسات المالية وإنما أيضا إلى قدرتها على الصمود بعد التعرض للصدمات الاقتصادية الكلية، وترتبط مردودية النظام المالي ارتباطا وثيقا مع الاستقرار لأنها تحدد وجود رؤوس الأموال الخاصة التي تمكن من التعامل مع الصدمات، ويمكن استعمال العديد من المؤشرات لتحديد المردودية: هامش الوساطة، مستوى العمولات، النتيجة الإجمالية للاستغلال، أما بالنسبة للاستقرار فبالرغم من صعوبة قياس الأداء الكلي للأنظمة المالية من ناحية الاستقرار نتيجة عدم تجانس المعايير التنظيمية، إلا أنه يمكن استخدام مؤشرات مختلفة مثل: احترام النسب القانونية لرأس المال الخاص، نسب ديون العائلات والشركات.[3]

---

[1] موارد تهتان، **تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)**، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، الصادرة عن: المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي RESA، الجزائر العاصمة، المجلد :05، العدد :02، 2008، ص: 4.

[2] سامي مباركي، مرجع سابق، ص 99.

[3] أمنة بن دحمان، "**التطور المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية**"، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015، ص: 8.

الجدول رقم (01-01): مؤشرات التطور المالي

العنصر	التعريف	مؤشر القياس
العمق	مقياس لدرجة تمويل الاقتصاد وأهمية التمويل الممنوح من قبل النظام المالي للاقتصاد	- إجمالي الأصول المالية نسبة إلى gdp؛ - الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة إلىgdp ؛ - ودائع النظام المالي نسبة إلى gdp؛ - رسملة البورصة نسبة إلى gdp.
الوصول	مقياس لقدرة مختلف الأعوان الاقتصاديين مهما كانت صفتهم على النفاد والاستفادة من المنتجات والخدمات المالية	- الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة إلىgdp؛ - عدد الشبابيك لكل 100.000 شخص؛ - نسبة المقرضين؛ علاوة مخاطر القروض البنكية.
مؤسسات الدعم والتنظيم	مقياس لفعالية المؤسسات، القواعد واللوائح التي تضمن احترام العقود المالية	- مؤشر معلومات البنكية؛ - مؤشر تطور القوانين البنكية، مركزية الميزانية وسجلات الائتمان؛ مؤشر إنفاد العقود.
الاستقرار	مقياس الجدارة الائتمانية ومرونة النظام المالي المحلي، استقرار الاقتصاد الكلي بشكل عامل للاستقرار المالي	- أصول البنك المركزي نسبة إلى gdp؛ - احتياطات النقد الأجنبي لشهر من الواردات؛ - الشفافية والتقارير المالية؛ - إجمالي الدين العام نسبة إلى gdp؛ التضخم.
الفعالية	قياس قدرة النظام المالي على تقديم عروض وأداء عالي بقدر الإمكان وبأقل التكاليف	- تركز النظام البنكي؛ سيولة أسواق البورصة؛ - السيولة النقدية (m2/gdp)؛ - هوامش أسعار الفائدة؛ التكاليف العمومية للبنوك.
الانفتاح	قياس درجة انفتاح النظام المالي المحلي أمام المستثمرين الأجانب.	- الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ - الائتمان الممنوح من قبل البنوك الأجنبية؛ - تحويلات أموال المهاجرين.

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى: أمنة بن دحمان، المرجع السابق، ص: 32.

3. محددات التنمية المالية (التطور المالي): للتطور المالي محددات ذات أربع أوجه:

1.3. المحددات السياسية[1]: يتعلق مستوى التطور المالي بسياسة الحكومة، إذ أبرز (robini and salai-Martini 1992)* أنه يمكن استخدام النظام المالي كمصدر للتأثير على مستويات الدخل والنمو الاقتصادي، حيث أنه في اقتصاد دولة ما يتصف بالتهرب الضريبي، يمكن للحكومة أن تقوم بكبح نظامها

[1] ليندة بخوش، "**أثر تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة (1990-2020)**"، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، تخصص نقود ومؤسسات مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1-الحاج لخضر، 2022، ص: 06.

* (robini) عالم اقتصاد هندي بارز وحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1998، وهو مشهور بأبحاثه حول التنمية الاقتصادية والفقر والعولمة، (salai-Martini) اقتصادية تركز على مجالات مثل النظرية السلوكية والعلوم السياسية.

المالي من خلال فرض معدل ضريبي مرتفع من أجل رفع إيراداتها وبالتالي من شأن هذه السياسة أن تؤثر على نشاط الوساطة المالية.

يعتبر الاستقرار السياسي من المحددات الأساسية للتطور المالي، ويفسر بشكل كبير التباين في مستويات التطور المالي بين الدول، فعدم الاستقرار السياسي (أعمال الشغب، الحروب، الصراعات العسكرية، الإرهاب، ...الخ) يؤدي إلى زيادة عدم التأكد بشأن مردودية المشاريع الممولة ويمكن أن يزيد مشاكل عدم الدفع، مما يدفع المصارف إلى التوجه نحو تمويل الاستثمارات قصيرة الأجل فقط، وفي حالة وجود حروب يتم تسخير النظام المالي للمساهمة في تمويل الاحتياجات العسكرية والعتاد الحربي، وغياب التنظيم في النظام المالي، مما يعرض سلامته إلى الخطر.

2.3. المحددات القانونية: اقترح (La porta, Lopez, Shleifer, & Vishny)** القانون والمالية، والتي مفادها أن الأصل التاريخي والمفاهيمي للنظم القانونية هي من محددات اختلاف النظم المالية بين الدول، كما قدمت الطرح النظري المتعلق بتكاليف وفوائد القواعد القانونية خاصة ما يتعلق بحقوق المستثمرين، ومحاولة معرفة ما إذا كان فعلا اختلاف البلدان في الأخذ بالقواعد القانونية المختلفة قد فسر الاختلاف في أنماط تمويلها.[1]

3.3. المحددات الاقتصادية: من بين المحددات الاقتصادية للتطور المالي نجد النمو الاقتصادي والتضخم: [2]

1.3.3. النمو الاقتصادي: أن التوسع في النظام المالي يسير جنبا إلى جنب مع النمو الاقتصادي، إلا أن اتجاه السببية بين الظاهرتين يبقى غير حاسم، حيث انه كلما تطور النظام المالي أثر على النمو الاقتصادي، فلهذا الأخير أيضا أثر على التطور المالي، ويؤكد كل من (saint-Paul.1992

** (La porta) السياسي والاقتصادي الإيطالي السابق؛ (Lopez) الاقتصادي الأرجنتيني المعروف، الذي شغل مناصب عدة في البنك المركزي الأرجنتيني، بما في ذلك منصب الرئيس، وقد أسهم بشكل كبير في تطوير السياسات النقدية والاقتصادية في البلاد؛ (Shleifer) عالم اقتصاد روسي–أمريكي معروف بأبحاثه حول الاقتصادات النامية والمالية؛ (Vishny) الاقتصادي الأمريكي المتخصص في الأسواق المالية والتنظيم الاقتصادي.

[1] كمال حمانة، عبد القادر دبوش، **محددات تطور القطاع المالي، حالة الدول العربية لجنوب المتوسط للفترة (1996–2011)**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، الصادرة عن جامعة النجاح بنابلس، فلسطين، المجلد :29، العدد :9، المجلد 29، 2015، ص: 7.

[2] ليندة بخوش، مرجع سبق ذكره، ص: 33.

و1990 greenwood and jovanovic)* أنه مع نمو الاقتصاد تنخفض تكاليف الوساطة المالية بسبب المنافسة الشديدة، مما يؤدي إلى زيادة حجم الأموال المتاحة للاستثمار الإنتاجي.

2.3.3. التضخم: للتضخم أثر سلبي على التطور المالي، وهذا ما أثبتته عديد الدراسات التي اهتمت بالعلاقة بين المتغيرين، فمعدل تضخم مرتفع يعتبر مؤشرا على عدم استقرار الاقتصاد الكلي وظهور عدم كمال السوق وعدم اليقين حول ربحية المشروعات الاستثمارية، وهذا يسبب ضررا بالنظام المالي، لذلك فإن تحقيق معدلات تضخم منخفضة ومستقرة في خطوة أولى ضرورية لبناء نظام مالي عميق وأكثر تشغيلا.

4.3. المحددات الهيكلية: هناك نوعين من المحددات الهيكلية[1]:

1.4.3. هيمنة البنوك العمومية: تقدم لنا النظرية الاقتصادية عدة حجج متوافقة ومتعارضة مع تدخل السلطات العمومية في النظام المالي، فدور النظام المالي في توجيه الادخار نحو المشاريع المنتجة معروف منذ زمن بعيد، ونظريات التنمية تبرر تدخل السلطة العمومية في وظائف النظام المالي بهدف تحويل الادخار إلى المشاريع ذات الأولوية.

2.4.3. انفتاح النظام المالي على البنوك الأجنبية: ضمن إطار سياسة التحرير المالي، فإن خوصصة البنوك العمومية وتخفيف القيود من أجل الدخول في النظام المالي سوف تشجع على توطن البنوك الأجنبية، فالبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء تسمح الآن بدخول البنوك الأجنبية، ويتم بصورتين: كمساهم في حصة من رأسمال بنك محلي، أو إنشاء فرع جديد نظريا، دخول البنوك الأجنبية لها أثر إيجابي على تطور القطاع المالي المحلي.

يذكر Levine* سنة 1996 على وجه التحديد أن البنوك الأجنبية قد تعمل على[2]:

---

* (Saint pauL) هو عالم اقتصاد برازيلي معروف بأفكاره حول التنمية الاقتصادية والتعليم يعتبر من أبرز المفكرين في مجال التنمية البشرية والاقتصادي في البرازيل والعالم. تركز أبحاثه على مواضيع مثل الفقر والتعليم والعدالة الاجتماعية؛ (Roberto greenwood) الاقتصادي الأمريكي المعروف بأفكاره حول النمو الاقتصادي والتكنولوجيا، تركز أبحاثه على كيفية دور التكنولوجيا في تعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل، وقد ساهمت أفكاره في فهم أسباب وديناميكيات النمو؛ (peter jovanovic) فهو اقتصادي أمريكي معروف بأبحاثه في مجال النمو الاقتصادي والابتكار، كما يعتبر أحد رواد نظرية النمو الاقتصادي، وقد قام بالعديد من الدراسات حول دور الابتكار وريادة الأعمال في تعزيز النمو الاقتصادي.

[1] ليندة بخوش، مرجع سبق ذكره، ص: 33.

* الاقتصادي الأمريكي الشهير الذي يعمل في مجال الاقتصاد السلوكي والنظرية المالية.

[2] كمال حمانة، عبد القادر ديوش، مرجع سبق ذكره، ص: 6014.

- توفير وتحسين نوعية الخدمات المالية في السوق المالي المحلي من خلال زيادة المنافسة المصرفية، وتمكين تطبيق المزيد من المهارات المصرفية الحديثة والتكنولوجيا؛
- تحفيز تطوير الإطار الرقابي المصرفي والقوانين الأساسية؛
- تعزيز وصول البلد إلى رؤوس الأموال الدولي.

المطلب الثاني: تعريف وأسباب الانفتاح التجاري، أهميته ومؤشرات قياسه

تعددت محاولات إعطاء مفهوم شامل للانفتاح التجاري والفرق بينه وبين بين الانفتاح الاقتصادي أن الانفتاح الاقتصادي يساهم في إمكانية حدوث اقتصاديات الحجم الكبير في الإنتاج، وذلك لأن توسيع السوق من خلال التجارة لابد أن يؤدي إلى انخفاض التكاليف الحقيقية للإنتاج، أما الانفتاح التجاري هو الإزالة التامة للقيود على التجارة الخارجية وأسعار الصرف، وتضاربت الآراء بين مؤيد ومعارض لفكرة الانفتاح التجاري، وفيما يلي سنقوم بعرض أهم التعاريف:

1. تعريف الانفتاح التجاري:

هناك عدة تعاريف متعلقة بالانفتاح التجاري نذكر من بينها:

- ✓ **التعريف الأول:** يقصد بالانفتاح التجاري تحرير القطاع الخارجي الذي يتكون من ميزان المعاملات لتجارية الجارية وميزان المعاملات الرأسمالية، أي الانفتاح على تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال من والى الخارج من كافة القيود والعقبات والتي تتمثل في الضرائب الجمركية والقيود الكمية والإدارية والفنية.[1]
- ✓ **التعريف الثاني:** في حين استعمل (Thomas،michaely ، papageourgion and choksi 1991) الحيادية في تعريفهم أي إتباع سياسات حيادية، بحيث أن الانفتاح لا يشمل فقط تخفيض التحيز ضد الصادرات وزيادة الاعتماد على آلية السعر، لكن يشمل أيضا التخفيض في مستوى التدخل الحكومي، ويعتمدون في ذلك على مجموعة من الإجراءات منها: التخفيض من قيمة التعريفة الجمركية، تحويل القيود الكمية إلى تعريفة جمركية، دعم الصادرات، توحيد أسعار الصرف المتعددة.[2]

---

[1] عاشور حيدوشي، **أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1990-201)**، جامعة البويرة، مجلة معارف، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، العدد 19، 2015، ص: 356.

[2] شهرزاد بورداش، **"أثر الانفتاح المالي والتجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة اقتصادية، قياسية باستخدام تقنية شعاع الانحدار الذاتي VAR للفترة 2012-1970"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2017، ص: 19.

✓ **التعريف الثالث:** حسب الاقتصاديين يعبر الانفتاح التجاري من الناحية العملية عن أهمية التجارة، ونظام الصرف، مما يؤدي إلى الاختلال في الأسعار المحلية وبالتالي يتضمن الانفتاح التجاري عدة اهتمامات بنيوية كحجم البلد وأثره على التجارة، إصلاح السياسات التجارية، وإصلاح السياسات الاقتصادية الكلية (بما في ذلك تحقيق الاستقرار وتخفيض قيمة العملة).[1]

2. **أسباب وأهمية الانفتاح التجاري:** للانفتاح التجاري أهمية بالغة لتحقيق النمو الاقتصادي للبلاد، ولحدوث انفتاح تجاري هناك أسباب لتحقيق ذلك، فأغلبية الأسباب والدوافع وراء عملية التحرير التجاري هي مرتبطة بالأهداف الاقتصادية للبلدان.

1.2. أسباب الانفتاح التجاري: هناك عدة أسباب للانفتاح التجاري نذكر من أهمها[2]:

- فكرة أن التجارة الدولية هي مصدر لتوسيع الأرباح؛ من خلال تحقيق مكاسب من الانفتاح حول إعادة التخصيص للموارد بشكل أمثل وتقسيم العمل الدولي؛
- اختلاف الأذواق وبحث المستهلك عن الجودة والنوعية؛
- الفروقات الموجودة ما بين الدول من حيث وفرة وندرة عوامل الإنتاج النسبية؛
- تزايد عدد التجارب الناجحة فيما يخص تحرير التجارة، فظاهرة النمو المرتفع لدول أسيا وتجارب النمو الأخيرة من الاقتصاديات العملاقة مثل الهند والصين، جلبت تغيرات كبيرة في السياسات التجارية وخاصة في الدول النامية فيما يتعلق بالتجارة الخارجية؛
- دعم المؤسسات الدولية المتعددة الأطراف مثل صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمنظمة العالمية للتجارة لمبدأ الانفتاح على الخارج في ظل العولمة؛
- القرب المكاني والموقع الجغرافي عامل رئيسي لانفتاح الدول وتحرير تجارتها، حيث نجد أن حصة التجارة الفعلية بين إندونيسيا، ماليزيا وسنغافورة هي مرتفعة نتيجة العوامل الجغرافية سابقة الذكر؛
- البحث عن تحقيق أهداف النمو الاقتصادي، مستويات معيشة راقية والبحث عن تقليص الفقر؛
- تشجيع البحث والتطوير، فالانفتاح التجاري يسمح بالبحث عن قنوات جديدة لتوسيع وزيادة الحصص السوقية، بالإضافة إلى استحداث التكنولوجيا من خلال فتح الأسواق للاستثمارات الأجنبية؛

---

[1] بسطالي حداد، "**أثر سياسة الانفتاح التجاري على نمو اقتصاديات الدول النامية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2020، ص: 05.

[2] نورة سداوي، "**أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لفترة 1980-2014**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، 2019، ص: 15.

- تخفيض العديد من البلدان للتعريفة الجمركية التدريجي في ظل الاتفاقيات التجارة الحرة والتكاملات الاقتصادية أو الاتفاقيات الثنائية باعتبارها حافز يتيح للبلدان الاختيار الأفضل والأكثر ملائمة للاحتياجات، القدرات وبتكاليف أقل.

2.2. أهمية الانفتاح التجاري: وفي هذا الصدد يذكر "هابرلر"* أن التجارة الدولية كان لها إسهام بالغ في تنمية الدول القليلة في القرنين التاسع والعشرين ويمكن أن نتوقع منها إسهاما كبيرا في المستقبل إذا أتيح لها أن لها تعمل بصورة حرة، ويبين كذلك "هابرلر" منافع التجارة الدولية ليؤكد أهمية التجارة في تنمية الدول القليلة النمو كما يلي[1]:

- توفر التجارة الوسائل المادية (سلع راس المال، الآلات والأجهزة، المواد الخام والمواد شبه النهائية) اللازمة للتنمية الاقتصادية؛
- تعمل التجارة على نشر المعرفة التكنولوجية، ونقل الأفكار والخبرة والمهارات والقدرات الإدارية، فن التنظيم وإنشاء المشروعات؛
- تعد التجارة وسيلة لنقل رؤوس الأموال بين الدول وبخاصة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية؛
- تعتبر التجارة الدولية الحرة أفضل سياسة لمقاومة الاحتكار، وأفضل وسيلة تضمن وجو درجة سليمة من المنافسة الحرة.

3. **مؤشرات قياس الانفتاح التجاري:** هناك عدة مؤشرات لقياس درجة الانفتاح التجاري نذكر منها:

1.3. **مقياس درجة الانفتاح:** يعتبر إحدى مقاييس الانفتاح المطبق كثيرا في معظم الدراسات، خاصة تلك التي تربط الانفتاح التجاري (TO) بالنمو الاقتصادي ويعبر عنه بمجموع الصادرات والواردات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي[2]:

$$TO= (X+M/GDP)$$

حيث أن:

X: تمثل الصادرات؛

---

* روبيرت كرينر هابرلر اقتصادي أمريكي معروف بأبحاثه في مجال التجارة الدولية والاقتصاد الدولي، قام بالعديد من الدراسات حول منافع التجارة الدولية وتأثيرها على الاقتصادات الوطنية والعالمية، تركز أبحاثه على تحليل أثر السياسات التجارية والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي والرفاهية.

[1] بسطالي حداد، مرجع سبق ذكره، ص 06.

[2] شهرزاد بورداش، **"أثر الانفتاح المالي والتجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية اقتصادية، قياسية باستخدام تقنية شعاع الانحدار الذاتي (2012-1970)"**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد مالي وتقنيات كمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة الجزائر 03 ،2017، ص: 20.

M: تمثل الواردات؛

GDP: يمثل الناتج المحلي الإجمالي.

وفقا لنظرية الميزة النسبية فإن التجارة الخارجية تؤدي إلى زيادة كفاءة استخدام موارد البلد من خلال استيراد السلع والخدمات التي كانت ستكلف البلد الكثير في حالة إنتاجها محليا، وبالتالي فإن الواردات لا تقل أهمية عن الصادرات بالنسبة للأداء الاقتصادي وفي الواقع ينبغي النظر في أنهما مكملين لبعضهما البعض.

2.3. **مقياس قيود التجارة:** يتضمن هذا المقياس كل من متوسط معدل التعريفات الجمركية، الضرائب على الصادرات، مجموع الضرائب على التجارة الخارجية ومؤشر القيود غير التعريفية، ولقد قام (Anderson and Neary,1992)* بإعداد مؤشر يدمج أساسا تأثير كل من القيود التعريفية وغير التعريفية.[1]

3.3. **ترتيبات الدفع الثنائية:** هي اتفاقية لوصف الطريقة العامة لتسوية الميزان التجاري بين بلدين، ولقد استخدمت بعد الحرب العالمية الثانية من طرف معظم الدول من أجل تمويل التجارة بسبب وجود صعوبات في إيجاد العملة الصعبة.[2]

4.3. **مقياس علاوة السوق السوداء:** توضح هذه العلاوة مدى نجاح ترشيد الأسعار في سوق الصرف الأجنبي، ولا يمكن أن توجد إلاّ إذا كانت ضوابط رأس المال تحول دون الشراء والبيع الحر للصرف الأجنبي بسعر الصرف الرسمي.

في أدبيات النمو، كثيرا ما يستعمل هذا المقياس لإظهار شدة القيود التجارية، أغلب هذه الدراسات بينت أن العلاقة بين هذه العلاوة والنمو هي معنوية وسالبة، إلى أنه نظرا للارتباط القوي بين علاوة السوق السوداء وعدد من السياسات غير السليمة وآثارها مثل: التضخم المرتفع، مشاكل الدين الخارجي، درجة

---

* (James E. Anderson) هو اقتصادي أمريكي، وهو أستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة بوسطن؛ (James Neary) هو اقتصادي بريطاني، وكان يعمل في ذلك الوقت كأستاذ في جامعة أكسفورد في المملكة المتحدة؛ في عام 1992، قام (James E. Anderson وJames Neary) بنشر مقال بعنوان (A New Approach to Evaluating Trade Policy)، (نهج جديد لتقييم السياسة التجارية)، الذي قدم نموذجًا رياضيًا جديدًا لتحليل تأثيرات السياسات التجارية، وذلك في إطار نظرية العلاقات التجارية الدولية، قدم المقال نظرة جديدة وشاملة لفهم تأثير السياسات التجارية على التجارة الدولية والرفاهية الاقتصادية.

[1] حداد بسطالي، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

[2] شهرزاد بورداش، مرجع سابق، ص: 21.

مرتفعة من الفساد، تطبيق غير كفء للقانون، فإنه من الصعب استخدام هذا المتغير كمؤشر لأي واحدة من هذه السياسات.[1]

5.3. مؤشرات التوجه التجاري: هي عبارة عن مؤشرات أعدها بعض الباحثين، وذلك لاختبار أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، وقد تم الاعتماد على هذه المؤشرات نظرا لكون المقاييس السابقة غير مرتبطة أو ضعيفة الارتباط فيما بينها، وقد لقيت هذه المؤشرات اهتماما كبيرا من قبل الباحثين الاقتصاديين والشركات المتعددة الجنسيات.[2]

المطلب الثالث: النمو الاقتصادي، المفهوم والتصنيفات وطرق قياسه

قبل أن نتطرق إلى تعريفات النمو الاقتصادي، وجب علينا التفريق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

1. التفريق بين مصطلحي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية: إن مصطلحي النمو التنمية استخدما كمرادفين لبعضهما، وخاصة في الأدبيات الاقتصادية الأولى، فكلاهما يشير إلى معدل زيادة الناتج القومي الإجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة،[3] فهناك عدة تعاريف تخص التنمية الاقتصادية نذكر من بينها:

- ✓ **التعريف الأول:** إن التنمية تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل.[4]
- ✓ **التعريف الثاني:** التنمية الاقتصادية وسيلة لتقليل الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والمتقدمة، حيث أن التنمية الاقتصادية ضرورية للدول النامية لتقليل حدة الفجوة الاقتصادية والتقنية مع الدول المتقدمة، ومن هذه العوامل الاقتصادية التي ستعمل على تقليل حدة هذه الفجوة ما يلي[5]:

- تبعية اقتصادية للخارج؛
- ضعف البنيان الصناعي والزراعي؛
- نقص رؤوس الأموال؛
- انتشار البطالة بأشكالها المختلفة؛

---

[1] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[2] شهرزاد بورداش، نفس المرجع السابق، ص: 22.

[3] القريشي مدحت، **التنمية الاقتصادية**، دار وائل، عمان، الأردن، 2007، ص: 124.

[4] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي اليثي، **التنمية الاقتصادية**، جامعة الإسكندرية، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص: 21.

[5] بشار يزيد الوليد، **التخطيط والتطوير الاقتصادي (دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية)**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص: 117.

- استمرارية أزمة المديونية الخارجية؛
- سيادة نمو الإنتاج الواحد؛
- استمرارية انخفاض متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة.

✓ **التعريف الثالث:** كان التصور أصلا لعملية التنمية باعتبارها النمو الاقتصادي، وقاد ذلك إلى اقتراض أن على البلدان النامية أن تمر عبر عدد من المراحل لتحقيق النمو الاقتصادي مشابهة لتلك التي مرت بها الأقطار الغربية الأوروبية.[1]

✓ **التعريف الرابع:** أن التنمية الاقتصادية هي عملية من الابتكارات حيث توفر تفاعلات الابتكارات في كل من القطاعيين المالي والحقيقي قوة دافعة للنمو الاقتصادي الديناميكي.[2]

2. مفهوم النمو الاقتصادي: هناك عدة مفاهيم للنمو الاقتصادي نذكر من بينها:

✓ **التعريف الأول:** يعرف الاقتصادي s.kuznets* والحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1971م، لعمله الرائد في قياس وتحليل النمو التاريخي للدخل الوطني في الدول المتقدمة النمو الاقتصادي على أن النمو الاقتصادي أساسا هو ظاهرة كمية وبالتالي فهو الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي، والتعاملات المؤسسية والإيدلوجية التي يحتاج الأمر إليها.[3]

✓ **التعريف الثاني:** وفقا للبروفيسور ميهيتا**، فإن مصطلح "النمو" له أهمية كمية، بحيث يشير النمو إلى زيادة في كمية أو حجم شيء ما، زيادة عدد سكان الدولة، والدخل القومي، نصيب الفرد من الدخل والاستهلاك والادخار والاستثمار والتجارة الخارجية وما إلى ذلك على مدى فترة معينة، كلها تعني النمو، ولكن في الاقتصاد، يعني النمو بشكل صارم زيادة في الدخل الحقيقي، الإجمالي ونصيب الفرد.[4]

---

[1] أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010، ص: 33.

[2]Hassan Kabir, Benito Sanchez, jung-suk yu, Reference previously mentioned, p : 95.

* اقتصادي أمريكي ولد في روسيا، يعتبر واحدًا من الشخصيات البارزة في مجال الاقتصاد، وقد حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1971.

[3] حياة عثماني، "**انعكاس هيكلة القروض المصرفية على النمو الاقتصادي والتضخم**"، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2021، ص: 42.

** اقتصادي هندي معروف بأبحاثه في مجال التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، قدم مساهمات هامة في فهم عوامل النمو الاقتصادي وتأثيرها على الاقتصادات النامية، تطرقت أبحاثه إلى عدة جوانب من التنمية الاقتصادية بما في ذلك البنية التحتية، وتوزيع الدخل، والتعليم، والتكنولوجيا.

[4] ankit hooda, **economic development and growth, economics**, Centre for international arbitration, Singapore international arbitration Centre, north east Asia, Delhi, national capital

✓ **التعريف الثالث:** النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج القومي: لابد للاقتصاد من النمو حتى يتمكن من توفير مستوى معيشي مرتفع ومتزايد للناس، أي ما يكفل لهم الحصول على المزيد من السلع والخدمات، وأن تكون نوعيتها أفضل، وبصورة عامة فكلما تسارع نمو اقتصاد بلد ما تحسنت مستويات المعيشة فيه وارتفعت.[1]

✓ **التعريف الرابع:** يعرف كذلك بأنه "حدوث زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن".[2]

من خلال ما سبق يمكننا فهم التنمية بأنها عمليه متجدده ذاتيا ولكي تبدأ التنمية فإن ذلك يتطلب أن يكون معدل الربح موجبا، ويجب أيضا الحد من التفاوت في الدخل في الدخل وتحقيق العدالة في توزيع الدخل وإزاله الفقر وتوسيع فرص العمل وإشباع الحاجات الإنسانية إلى جانب النمو الاقتصادي.

الجدول رقم (01-02): مقارنة ما بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

أوجه المقارنة	النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
المضمون	يشير إلى زيادة في الناتج الحقيقي للسلع والخدمات في البلاد.	تتضمن تغييرات في الدخل والمدخرات والاستثمار والهيكل الاجتماعي والاقتصادي للبلاد.
العوامل	يتعلق بزيادة تدريجية في أحد مكونات الناتج المحلي الإجمالي، الاستهلاك والإنفاق الحكومي، الاستثمار وصافي الصادرات.	ترتبط بنمو مؤشرات رأس المال البشري، والتغييرات الهيكلية لتحسين نوعيه حياه السكان بشكل عام.
القياس	كمي: الزيادات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.	نوعي: مؤشرات التنمية البشرية.
التأثير	تُعد أكثر أهمية لقياس التّقدم ونوعية الحياة في الدول النامية.	تُعد أكثر أهمية لقياس التّقدم ونوعية الحياة في الدول النامية.

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على:

Sophia Dickson, **The difference between economic development and economic growth**, University of Lagos Nigeria, https://www.academia.edu/7016400/difference_between_economic_development_and_economic_growth?sm=b, p:01.

territory of Delhi, India, https://www.academia.edu/10511302/economic_growth_and_economic_development?sm=b, 10/05/2024, p: 1.

[1] عثمان أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص: 33.

[2] أحمد ضيف، على جوادي، **علاقة النمو الاقتصادي بالبطالة في الجزائر (اختبار علاقة اوكن) للفترة (1990-2018)**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، كلية الاقتصاد والتجارة وعلوم التسيير جامعة البويرة، المجلد 11، العدد 01، جانفي 2021، ص: 833.

3. النمو الاقتصادي: أهميته، أسبابه وتصنيفاته: للنمو أسباب وأهمية بالغة لتطور اقتصاد البلاد وله عدة تصنيفات.

1.3. أهمية النمو الاقتصادي: للنمو الاقتصادي أهمية كبيرة فهو المحرك الذي يعمل على زيادة ورفع المستوى المعيش للبلاد نذكر من بينها[1]:

- يوفر لنا الزيادة في السلع والخدمات وفرص العمل الإضافية؛
- يرتبط النمو الاقتصادي بالأهداف الاقتصادية حيث الزيادة في إجمالي الناتج عن الزيادة في السكان يعني الزيادة في مستويات المعيشة ودخل الفرد والزيادة في الناتج الحقيقي تساهم في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية؛
- الاقتصاد المتنامي هو الذي يقوم على مقابلة الاحتياجات الحالية والمستقبلية على المستوى المحلي والعالمي.
- النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة في الأجور الحقيقة أو الدخول النقدية وبالتالي فرص أفضل من الخدمات والقضاء على الفقر وتلوث البيئة دون تناقص في مستوى الاستهلاك والاستثمار والإنتاج.

2.3. أسباب النمو الاقتصادي: يوجد أربعة عناصر استراتيجية للنمو نقترن بالقدرة الطبيعية لنمو الاقتصاد وهي: [2]

- **وفرة ونوعية المصادر الطبيعية:** مثل الزراعة والصناعة والطاقة والسياحة؛
- **نوعية وكمية الموارد البشرية:** التي تشير إلى مجموعة من المهارات والمعرفة والقدرات البشرية؛
- **وفرة رأس المال المادي:** يعني ذلك وجود كمية كبيرة من الأموال المتاحة للاستثمار أو الاستخدام في الأغراض المختلفة؛
- **التقدم التكنولوجي:** يشير إلى التطورات والتحسينات في مجال التكنولوجيا، بما في ذلك الابتكارات في الإلكترونيات، والبرمجيات، والاتصالات، والذكاء الاصطناعي.

وهذه العناصر الأربعة قد تحدد عناصر العرض اللازم للنمو الاقتصادي وهي المعول الطبيعي لزيادة الإنتاج والتي تعطي للاقتصاد القدرة على نمو الناتج الحقيقي، مع العلم أن القدرة على التحقيق الفعلي للنمو والتحقيق الفعلي له بتوقف على عناصر إضافية أخرى منها التوسع في عرض الموارد مع الزيادة والنمو في مستويات الإنفاق الكلي والتخصيص الأمثل للموارد والذي لا يتحقق عن طريق التوظيف الكامل فقط بل

[1] محمد ناجي حسن خليفة، **النمو الاقتصادي (النظرية والمفهوم)**، دار القاهرة، 2001، ص: 10.

[2] حياة عثماني، مرجع سبق ذكره، ص: 45.

بالإنتاجية الكاملة لهذه الموارد، وبالأخير يمكن القول أن تحقيق النمو الاقتصادي يستدعي حشد المصادر المتاحة على المستوى الكلي التي تعمل على زيادة الناتج.

4. أنواع النمو الاقتصادي: يميز الاقتصاديون بين ثلاث أنواع من النمو وهي: [1]

1.4. النمو التلقائي: ويقصد به ذلك النمو الذي يتحقق بصورة عفوية تلقائية دون إتباع أسلوب التخطيط الاقتصادي الشامل في تحقيقه، بل إتباع أسلوب التخطيط العملي القطاعي أو الجزئي من القطاع، ودون أن يكون هناك دور مركزي وقيادي للدولة وإنما يقوم في الأساس على مجهودات القطاع الخاص والمشروعات الخاصة.

2.4. النمو المخطط: فهو ذلك النمو الذي يكون نتيجة لعملية تخطيط شاملة لموارد المجتمع واحتياجاته وهو ما يسمى التخطيط القومي الشامل لكافة القطاعات، وهناك دور مركزي اختياري للحكومة وهذا النوع من النمو عرفته الدول الاشتراكية حيث ينموا الاقتصاد القومي وفقا لخطة قومية تتحدد فيها أهداف متناسقة وأولويات معينة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، مع اختيار الوسائل الملائمة التي تحقق تلك الأهداف.

3.4. النمو العابر: وهذا النوع من النمو لا يملك صفة الثبات والاستمرارية، لأنه يحدث استجابة لعوامل طارئة وعادة ما تكون خارجية ما تلبث أن تزول ويزول معيا النمو الذي أحدثته ويسود هذه الحالة غالبية الدول النامية كالدول العربية النفطية بارتفاع أسعار النفط ثم انخفاضها مما يؤدي إلى ارتفاع استثماراتها وقدوم العمالة إليها ثم سرعان ما تنخفض الصادرات النفطية نتيجة انخفاض أسعار النفط.

5. مصادر النمو الاقتصادي: تتمثل في نوعين رئيسيين هما[2]:

1.5. مصادر النمو المباشرة: وهي المرتبطة بتراكم مدخلات العملية الإنتاجية والتأثير في إنتاجيتها وتتمثل في العمل ورأس المال والموارد الطبيعية ومستوى التكنولوجيا.

2.5. مصادر النمو غير المباشرة: والتي ترتبط بالنظم الاقتصادية والسياسية المتوافرة في أي بلد وتتمثل بالدستور والقوانين والأنظمة، فضلا عن المؤسسات الداعمة لمسيرة النمو الاقتصادي وتأثير العادات والأعراف المتأصلة في كل مجتمع.

---

[1] صباح زروخي، **"أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1986-2015)"**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016، ص: 87.

[2] بدر شحادة حمدان، ابتسام علي حسين، **التطور المالي وتأثيره في النمو الاقتصادي في العراق**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الصادرة عن: كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العدد 66، 2020، ص: 18.

6. محددات النمو الاقتصادي: تتعدد محددات النمو الاقتصادي ومن أهمها نذكر ما يلي:

1.6. الاستثمار والتجهيز: يعتبر من المؤشرات المهمة لتفسير التغير في النمو الاقتصادي، ويشمل تكوين إجمالي رأس المال الثابت (الذي كان سابقا يطلق عليه بالاستثمار الثابت المحلي): تحسينات في الأراضي، الخنادق، المصارف، وما إلى ذلك)، شراء المصانع والمعدات والآلات، وبناء الطرق والسكك الحديدية وما شابه ذلك، بما في ذلك المدارس والمكاتب والمستشفيات والمساكن الخاصة والمباني التجارية والصناعية.[1]

2.6. كمية راس المال المادي المتاحة: أن المزيد من الأدوات المعاونة في عمليات الإنتاج تميل إلى أن تؤدي إلى المزيد والمزيد من الناتج والسلع والخدمات، وعلى ذلك أصبح الناتج للفرد، من تراكم رأس المال مرتفعا، إلى الحد الذي اعتبر في وقت ما، أن رأس المال المادي هو المصدر الوحيد للنمو، وعموما فطالما تتوافر لأي مجتمع فرص الاستثمار التي لم تكن مطروحة من قبل، فإنه من الممكن لهذا المجتمع أن يحقق زيادة في طاقته الإنتاجية بزيادة رصيده من رأس المال الحقيقي.[2]

3.6. **رأس المال البشري:** تم تحديد دور رأس المال البشري كتحفيز للتنمية الاقتصادية في أدبيات النمو الاقتصادي ووفقا (romer 1986 وLucas 1988)* فان رأس المال البشري كعامل من عوامل النمو الاقتصادي لا يتم تحديده كعامل الرئيسي فحسب، بل أيضا كعلاج مناسب للتخفيف من حدة الفقر في العالم، وتم إثبات العلاقة بين أداء التعليم وإنتاجية الفرد فقد وجد (mankiw وromer وweil1992)**

---

[1] زكرياء مسعودي، خليفة عزي، **محددات النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذجي FMOLS وECM–دراسة قياسية للفترة (1980–2017)** –، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، الصادر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي المجلد 04، العدد 07، ديسمبر 2019، ص: 120.

[2] فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز بن أحمد دباب، **دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية**، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، جامعة الملك عبد العزيز بجدة، السعودية، الطبعة 1، 2013، ص: 331.

* (Robert Lucas)، كان اقتصاديًا أمريكيًا بارزًا وحائزًا على جائزة نوبل في الاقتصاد في عام 1995، وهو معروف بأعماله في مجال نظرية النمو الاقتصادي ونظرية الدورة الاقتصادية؛ (Paul Romer) اقتصادي أمريكي وحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2018، وقد عمل بشكل رئيسي في مجال النمو الاقتصادي والابتكار، حيث قام بإسهامات كبيرة في فهم كيفية دور الابتكار في تعزيز النمو الاقتصادي.

** (N. Gregory Mankiw) اقتصادي أمريكي وأستاذ جامعي في جامعة هارفارد، يعتبر مانكيو واحدًا من أبرز الشخصيات في مجال الاقتصاد، وهو معروف بكتابه المشهور "مبادئ الاقتصاد" الذي يُعتبر من مناهج الدراسة الأساسية في الاقتصاد في العديد من الجامعات حول العالم، (David Weil)، الذي هو اقتصادي أمريكي وأستاذ جامعي في جامعة براون، يعمل ويل في مجالات عدة منها النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والتبادل التجاري الدولي، قدم مساهمات هامة في فهم دور التكنولوجيا والابتكار في عملية التنمية الاقتصادية.

أن المعدل القومي لتعليم الفئة العمرية 12_ 17 سنة كان مرتبطا بارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي، ومن ثم كان بمثابة تقريب تجريبي لرأس المال البشري لنموذجهم المثالي.[1]

4.6. **الإنفاق الحكومي:** يقصد من المقياس المعين الإنفاق الحكومي أن يمثل تقريبا المصاريف التي لا تحسن الإنتاجية، ومن ثم فان الاستنتاج هو أن مقدار أكبر من الإنفاق الحكومي غير الإنتاجي–وفرض الضريبة المرافق بخفض معدل النمو لقيمة بداية معطاه لـ GDP، وبهذا المعنى، فإن الحوكمة الكبيرة تكون سيئة للنمو.[2]

يعتبر الإنفاق الحكومي محركا للنمو الاقتصادي إذ يسهم في زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وذلك إذا ما وجه بصورة صحيحة نحو قطاعات الاقتصاد المهمة، وبخلاف ذلك فان توجيه هذا الإنفاق نحو القطاعات الاقتصادية غير الحيوية والتي لا تدر إيرادات لدعم الميزانية العامة يؤدي لحدوث عجز في ميزانية الدولة، ومن ثم يتسبب في الركود الاقتصادي.[3]

5.6. **الانفتاح التجاري:** أصبح الانفتاح التجاري أحد الاتجاهات الحديثة خاصة في اقتصاديات الأسواق النامية والناشئة التي تحفز على تعزيز تقدمها الاقتصادي، ثم اختيار العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في العديد من الدراسات التطبيقية وأدبيات النمو النظرية باستخدام البيانات الطولية–المقطعية وكذلك السلاسل الزمنية، تختلف النتائج اختلافا جوهريا مع بعض الأدلة المشجعة وبعض الأدلة المتضاربة.[4]

6.6. **التقدم التكنولوجي و الابتكار:** في أدبيات محاسبة النمو على المستوى الكلي ونماذج النمو يعد التغير التكنولوجي أحد العوامل الرئيسية في النمو واللحاق بالركب ويعتمد تحقيق إمكانات اللحاق بالركب في البلدان النامية إلى حد كبير على المفهوم الواسع للقدرات الاجتماعية Abramovitz 1989* الذي يتضمن المفهوم الأكثر تقيدا بالقدرات التكنولوجية ومع ذلك فإن المكان الدقيق للجهود التكنولوجية والقدرات

---

[1] Mokhtar maazouz, **Human Capital as a factor of Economic Growth**, Revue des Reformes Economiques ET Intégration en Economie Mondiale n°4, 2008, https://st.deepthought.industries/UFnyA3, p: 03.

[2] نادر ادريس التل، **محددات النمو الاقتصادي**، دراسة تجريبية عبر البلدان، ترجم عن (Roberto. Barro) دار الكتاب الحديث، الأردن، ط1، 2009، ص : 31.

[3] حياة عثماني، **مرجع سبق ذكره**، ص: 49.

[4] وهيبة شهات، "**النمو الاقتصادي في الجزائر المحددات والأفاق**"، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد كلي مطبق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2021، ص: 71.

* اقتصادي أمريكي معروف بعمله في مجال نمو الاقتصاد، قدم مساهمات هامة في فهم كيفية تغير مستوى العيش ونمو الاقتصادات على المدى الطويل.

التكنولوجية يمكن إلى حد ما تحقيق الجهود من خلال زيادات رأس المال البشري المتجسدة في القوى العاملة أو في متغيرات البحث والتطوير، فالتقدم التكنولوجي يتفاعل بطرق حيوية مع تراكم رأس المال المادي.[1]

وترتبط الابتكارات التكنولوجية عادة بابتكار المنتجات العملية في حين ترتبط الابتكارات الغير تكنولوجية عموما بالابتكارات التنظيمية والتسويقية، إن الابتكارات التكنولوجية وغير التكنولوجيا المترابطة إلى حد كبير، حيث أن الابتكارات التكنولوجية تهتم بتطوير أساليب تسويق جديدة، في حين تقنية الإنتاج الجديدة تؤدي عادة إلى زيادة الإنتاجية إلا إذا كانت مدعومة بتغييرات التنظيم، حيث إن نجد غالبية الشركات المبتكرة تقدم الابتكارات التكنولوجية فضلا عن الابتكارات الغير تكنولوجية.[2]

الشكل رقم (01-01): محددات النمو الاقتصادي

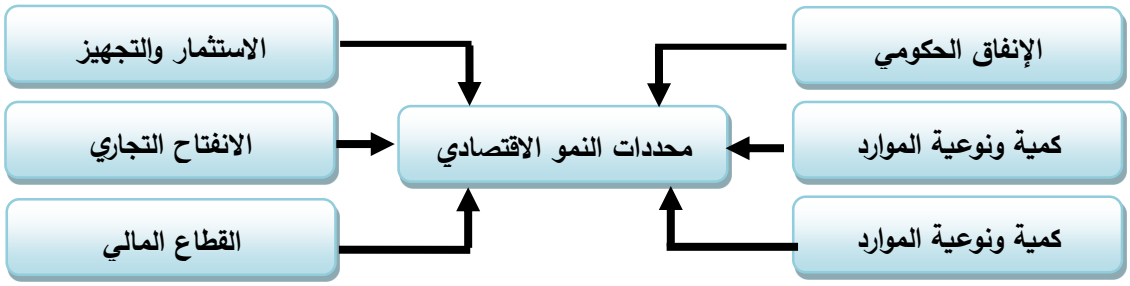

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا عن المرجع: حياة عثماني، مرجع سبق ذكره، ص: 50.

7. طرق قياس النمو الاقتصادي: هناك طريقتين لقياس النمو الاقتصادي:

1.7. النمو البسيط: تقاسم معدلات النمو من خلال تحويل المنتجات العينية والخدمية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة ويتم قياس قيم هذه المعدلات باستخدام مختلف أنواع الأسعار منها الجارية والثابتة والدولية.[3]

وفيما يلي نقدم شرح مبسط لبعض عناصر النمو البسيط:

---

[1] Martijn Jonkera, Henny Romijnb, Adam Szirmaib, **Technological effort, technological capabilities and economic performance,** A case study of the paper manufacturing sector in West Java, Technovation 26 (2006), www.elsevier.com/locate/technovation, https://st.deepthought.industries/UFnyA3 p: 01.

[2] Mokhtar MAAZOUZ, Reference previously mentioned, p: 01.

[3] رابح دردوري، عبد الوحيد صرارمة، **أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة ما بين (1970-2020) –دراسة قياسية تحليلية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ardl)**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الوادي –الجزائر–، المجلد 14، العدد 01، 2021، ص: 415.

- **معدلات النمو بالأسعار الثابتة:** تُستخدم لتصحيح التأثيرات الناتجة عن التضخم، مما يسمح بقياس النمو الاقتصادي بشكل أكثر دقة، يعتمد هذا النوع من القياس على قيم ثابتة للأسعار لفترة زمنية معينة، مما يتيح مقارنة القيم بشكل أكثر دقة دون تأثير التغيرات في مستويات الأسعار.
- **معدلات النمو بالأسعار الدولية:** تقيس التغيرات في مستويات الأسعار على الصعيدين الوطني والدولي، يُستخدم هذا القياس لتحليل التأثيرات الاقتصادية والمالية على الصعيد العالمي، بما في ذلك تأثير التبادل التجاري وتحركات أسعار الصرف.
- **معدلات النمو بالأسعار الجارية:** تشير إلى معدلات النمو الاقتصادي التي تم قياسها باستخدام الأسعار الحالية للسلع والخدمات، يتم حساب هذه المعدلات عادة عن طريق مقارنة القيمة الحالية للإنتاج أو الدخل مع القيمة التي تم الحصول عليها في فترة زمنية سابقة، يعتبر استخدام الأسعار الجارية مهمًا لتحليل الأداء الاقتصادي في الوقت الحالي وتقدير تأثير التضخم على النمو الاقتصادي.

2.7. النمو المركب: يعتبر الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل الوطني الكلي للمتوقع أو معدل نمو نصيب الفرد من الدخل الوطني الكلي من أهم مؤشرات قياس النمو الاقتصادي وسنتطرق إليها كما يلي[1]:

1.2.7. الناتج المحلي الإجمالي (GDP): اقترح (Mead)* استخدام هذا المعيار بدل متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أنه لم يقبل في الأوساط الاقتصادية لأن زيادته أو نقصانه قد تؤدي إلى نتائج إيجابية أو سلبية فزيادته لا تعني شيئا إذا كانت أقل من معدل نمو السكان كما أن نقصانه بمعدل صغير لا يعني بالضرورة تخلف اقتصادي.

معدل النمو الاقتصادي = الناتج المحلي الإجمالي _ معدل نمو السكان

2.2.7. الدخل الوطني الكلي المتوقع: يقترح البعض قياس النمو على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، إذ يكون لدى الدولة موارد كاملة غنية، يوصي الاقتصاديين في هذه الحالة إن يؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند اكتساب الدخل.

---

[1] عبد الصمد سعودي، أحمد بن العارية، **برامج الاستثمارات العمومية كألية للتنويع الاقتصادي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)**، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار، الجزائر، المجلد 1، العدد4، السنة 20017، ص: 101-102.

* كان اقتصادياً بريطانياً قدم مساهمات كبيرة في نظرية التجارة الدولية واقتصاديات الرفاهية، جنبا إلى جنب مع **ريتشارد كان**، ساعد **جيمس ميد** في تطوير مفهوم المضاعف الكينزي أثناء مشاركته في سيرك كامبريدج، وفي ثلاثينيات القرن العشرين، عمل كمستشار متخصص نيابة عن الحكومة البريطانية في المنظمة الاقتصادية والمالية لعصبة الأمم.

3.2.7. متوسط نصيب الفرد وهو أكثر المعايير استخداما وسط قلبي حسب الكثير من الاقتصاديين غير أن قياسه وإحصائه يعرف بعض المشاكل والصعاب لدى البلدان مما يجعله مقارنة المجتمعات به غير دقيق لاختلاف أسس وطرق القياسي والتقدير.

4.2.7. معادلة Singer للنمو الاقتصادي: وضع سنجر معادلة النمو الاقتصادي، عبر عنها بثلاثة عوامل هي: (D) هو معدل النمو السنوي لدخل الفرد، بينما (S) معدل الادخار الصافي، وأما (P) فهي إنتاجية رأس المال (إنتاجية الاستثمار الجديدة)، في حين تمثل R معدل نمو السكان.

معدل السنوي لدخل الفرد = (معدل الادخار الصافي x إنتاجية رأس المال) – معدل النمو السكاني السنوي

$$S = SP - R$$

5.2.7. مؤشر التقدم الحقيقي (GPI): يعتبر (GPI) مقياس شامل للنمو الاقتصادي المستدام الذي لقي اهتماما كبيرا في الآونة الأخيرة، حيث يأخذ في الاعتبار مجموعة من العوامل الاجتماعية التي تعطي نظرة دقيقة للتقدم الحقيقي للبلد ما.[1]

المطلب الرابع: العلاقة بين التنمية المالية، الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي

يعتبر التطور المالي (التنمية المالية) والانفتاح التجاري عاملين مهمين للنمو الاقتصادي، فكلاهما لهما أثر في حدوث النمو الاقتصادي لبلد ما.

1. **العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي:** يلعب التنمية المالية دورا محركا في النمو للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وذلك لأن نمو أسواق المالية يشكل حافزا إضافيا لزيادة الطلب المحلي، وقد يؤدي ذلك إلى توسيع نطاق النمو الاقتصادي، وفي إطار بناء اجتماعي وسياسيا مستقر، تزايدت مساهمات البنوك، وتتمكن الدول العالم من أن تقترض رأس المال بأسعار فائدة منخفضة وتقدم تسهيلات ائتمانية، ويؤدي التراكم الرأسمالي إلى تحفيز الإنتاج وإلى نمو الاقتصادي.[2]

---

[1] شهات وهيبة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 11.

[2] ماردين محسوم فرج، **أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004_2018) دراسة تحليلية _قياسية**، مقال من مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، الصادرة عن كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، العراق، المجلد 27، العدد (126) 2021.ص(517_533)، ص: 521.

بالنسبة إلى levine (1997) فقد حدد الوظائف الرئيسية للنظام المالي وكيفية أداء الوسطاء لهذه الوظائف من أجل تعزيز النمو الاقتصادي وقسمها كالتالي[1]:

- تنويع المخاطر من خلال تداول والتحوط وتخفيف المخاطر الحصول على المعلومات اللازمة لتخصيص الموارد؛
- مراقبة المديرين وممارسة الرقابة المؤسسية؛
- تعبئة المدخرات؛
- تسهيل تبادل السلع والخدمات؛

2. العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي: اعتبر البعض أن جل العوامل التي تؤدي إلى تقدم وتطور الدول تقع في إطار دراسة التجارة الدولية، بسبب التطور الكبير الذي شهده القرن تاسع عشر مع التوسع الكبير في الأسواق (...) وأن الانفتاح على المبادلات والاستثمار، أضحى لا يعتبر كمركب أساسي في عملية التنمية وإنما القوة المحركة للنمو الاقتصادي.[2]

كما أشارت دراسة (j.l.guerin وL.fontagne 1997)* إلى أن الأوضاع الداخلية للبلد التي تحدد نتائج انفتاحه، إذا توافرت شروط معينة كتوافر الرأس مال البشري على سبيل المثال، عندئذ سيكون الانفتاح عنصر مساعد لتفعيل النمو ورد الصدمات الخارجية للاقتصاد.[3]

3. العلاقة بين التنمية المالية والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي مؤشرا من مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وأهمها، حيث يمثل التوسع في الإنتاج الإجمالي لكل السلع والخدمات خلال الفترة زمنية ما، بينما التطور المالي فهو يعد عملية متعددة الأبعاد يتمتع من خلالها النظام المالي بالسهولة، العمق، الفعالية، المردودية، الاستقرار، الجودة المؤسساتية وقدم للأعوان الاقتصاديين تنوع كبير في المؤسسات والأدوات، كما أنه يستقبل التدفقات الرأسمالية والأجنبية،

---

[1] ريم تشيكو، قادة عيبودة، مرجع سبق ذكره، ص: 44.

[2] إسماعيل دحماني إسماعيل، **الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي دراسة العلاقة السببية (دراسة حالة الجزائر)**، جريدة فصلية تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، العدد 21، 2013، ص ص: 117-118.

* اقتصادي أمريكي يشتهر بأبحاثه في مجال الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية. تركز أبحاثه على الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الاقتصادات المحلية والعالمية، وقد حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2008؛ (Jean-Louis Guérin) اقتصادي فرنسي، عمله يركز على الديناميكيات والسياسات التجارية الدولية.

[3] جمال زدون، نسرين بن ديمة، **الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر**، دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980-2014، مجلة اقتصاد المال والأعمال، الصادرة عن: المركز الجامعي بلحاج بوشعيب -عين تموشنت، المجلد 03، العدد 02، جوان 2019، ص: 352.

أما الانفتاح التجاري فهو عنصر أساسي لنجاح استراتيجية التوجه نحو الخارج من خلال تشجع الصادرات مع عدم تحرير الواردات بالكامل، بالتالي فان هذه الثلاثية من المتغيرات ترتبط بعلاقات متعددة فيما بينها.[1]

تشير جل الدراسات النظرية والتجريبية إلى وجود علاقة إيجابية بين التطور المالي والانفتاح التجاري، والنمو الاقتصادي، حيث أن الانفتاح التجاري له أثار إيجابية على النمو الاقتصادي على المديين القصير والطويل، علاوة على ذلك كشف عن وجود علاقة تكاملية إيجابية وقوية بين الانفتاح التجاري وتكوين رأس المال في تعزيز النمو الاقتصادي، كما يساهم العمل المالي في التطور المالي والعولمة والنمو الاقتصادي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، كذلك يأثر الانفتاح التجاري والتطور المالي لها بشكل إيجابي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في حين أن واردات الطاقة لها تأثير سلبي.[2]

[1] كاميلية سايغي، نصير أحمد، **العلاقة السببية من التطور المالي والانفتاح التجاري إلى النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، الصادرة عن: كلية للاقتصاد والتجارة وعلوم التسيير، جامعة الوادي، المجلد 16، 2023، ص: 186.

[2] عبد الكريم بريش، محمد بلوافي، محمد فودوا، **أثر التطور المالي والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2018**، مجلة الباحث، العدد 20، 2020، ص: 7.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

في حدود استطلاع الطالبات للعديد من الدراسات والأبحاث التطبيقية التي قامت باختبار الأثر أو فحص العلاقات السببية بين التطور المالي والانفتاح التجاري نحو النمو الاقتصادي، في عينات متنوعة من الدول المتقدمة وفترات زمنية مختلفة يمكن استعراض أهم هذه الدراسات وفق تسلسلها الزمني محاولة من خلالها التعرف على أشكال النماذج القياسية المستخدمة في الربط بين المتغير المحدد والظاهرة المدروسة فضلا على الاستفادة من النتائج المتوصل إليها.

المطلب الأول: دراسات متعلقة بالتنمية المالية

في هذا المطلب نسرد بعض الدراسات العربية السابقة في التنمية المالية:

1) الدراسات العربية

- **دراسة حمانة كمال ودبوش عبد القادر، (2015)، (محددات تطور القطاع المالي حاله الدول العربية جنوب المتوسط للفترة ما بين (1996 /2001):** تهدف هذه الدراسة لمعرفه العوامل المؤثرة على تطور القطاع المالي في الدول العربية الجنوب المتوسط وإلى معرفه محددات هذا التطور المالي، فقامت بطرح بعض التساؤلات في ذلك مثل لماذا بعض الدول تعمل على تعزيز القوانين اللازمة لحماية المستثمرين وأليات إنفاذ العقود لدعم المؤسسات والأسواق المالية وبعضها الأخر لا يعمل على ذلك؟ وما هي العوامل المحددة لتطور القطاع المالي في الدول العربية لجنوب المتوسط؟، تكمن أهمية الدراسة في أن تطور المالي يكتسب أهمية متنامية في ضوء الاعتقاد بان الاقتصاديات المعاصرة تتسم بصوره متزايدة بكونها كثيفه التمويل، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي لدراسة متغير تطور المالي، والعوامل المحددة له، كما اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي بهدف قياس العوامل المحددة لتطور القطاع المالي، وهذا من خلال أساليب القياس الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج نذكر من أهمها: وجود تأثير سلبي للتطور المؤسسات والقانوني على تطور القطاع المالي، وهذا يعزي إلى عدم مواكبه الأطر المؤسساتية في هذه الدول لركب التطور الحاصل في بقية دول العالم، كما يعزي لبطء التغيرات في الأطر، فهي لا تتغير إلا في الأجل الطويل فمعظم دول العينة (ما عدا السودان) تعتمد على القانون الفرنسي كأصل القانوني، والذي يعتبر غير ملائم للتطور في البنية الهيكلية المؤسساتية، كذلك توصلت إلى وجود تأثير إيجابي للانفتاح على تطور القطاع المالي ويمكن أن يكون سلبي عندما يكون مشروط بمستوى تطور المؤسساتي القانوني، كما توصي الدراسة بإعادة النظر في الإطار المؤسساتي والقانوني الذي يعمل على تنظيم المعاملات النقدية والمالية، بما يكفل ضمان حقوق جميع المتعاملين، من مقرضين ومقترضين ووسطاء،

وأيضا توصي بتحسين سياسات الإشراف والرقابة على القطاع المالي، وبتعزيز الجهود لوضع قوانين خاصه لممارسات القطاع المالي الإسلامي وتطوير كفاءته، إطفاء مرونة اكبر على التشريعات المالية بما يواكب التطورات العالمية في هذا المجال.[1]

- **دراسة بلال راحوا، محمد حداد، (2018)، انعكاسات التحرير المالي على بعض مؤشرات التطور المالي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال 1991 2015:** تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مستوى التطور المالي في دول مجلس التعاون الخليجي، على ضوء الإصلاحات المالية التي قامت بها ابتداء من مطلع التسعينيات للقرن الماضي، والوقوف على التغيرات التي طرأت على القطاع المالي بعد هذه الإصلاحات فمن خلال حساب بعض مؤشرات التطور المالي عقب اعتماد دول العينة الدراسة لسياسات التحرير المالي وذلك ابتداء من 1991 إلى غاية سنه 2015، يتضح أن القطاع المالي الخليجي عرفه ويعرف تطورات هائلة، سواء من حيث العمق المالي أو الائتمان أو الرسملة السوقية لأسواقها المالية، وهذا راجع إلى اعتماد هذه الدول لسياسات الانفتاح على الخارج، والتدرج في تحرير قطاعها المالي أو المصرفي عبر عده مراحل وحسب الظروف المواتية، ومن خلال دراسة ست جوانب للتطور المالي تتمثل في: السياسة النقدية، تطور القطاع المصرفي، التنظيم والرقابة، القطاع الغير مصرفي، الانفتاح المالي والمناخ المؤسسي، وخلصت الدراسة إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي من اكثر دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تطورا وانفتاحا على العالم الخارجي.[2]
- **دراسة مصطفى سلام عبد الرضا وآخرون، (2020): التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق الثانية المستدامة دراسة استطلاعيه لعينه من موظفي مصر مصرفي بغدادي التجاري والتجارة العراقية:** تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى إيضاح دور التكنولوجيا المالية (التنمية المالية) كتجربة ماليه حديثه في القطاع المصرفي ودورها في تمكين هذا القطاع من تحقيق تنميه اقتصاديه واجتماعيه من خلال تمكين مختلف الفئات الاجتماعية من اقتناء الخدمات الإلكترونية والاستفادة منها في تلبيه حاجاتهم، إذ اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الجوانب المختلفة للتكنولوجيا المالية والتنمية المستدامة واختبار فرضيه البحث من خلال عمل استبانة من 29 فقره، وقد تم تحديدها على وفق البرنامج الإحصائي فضلا عن قياس صدق وثبات الاستبانة من خلال اختبار درجه المصداقية بمعامل ألفا كرو نباخ وذلك

---

[1] كمال حمانة، دبوش عبد القادر، **محددات تطور القطاع المالي "حالة الدول العربية لجنوب المتوسط للفترة (1996-2011)**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد 29، العدد 09، 2015.

[2] بلال راحو، **انعكاسات التحرير المالي على بعض مؤشرات التطور المالي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال 1991-2015**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، الصادرة عن مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، المجلد 21، العدد 2 ،2018.

لغرض اختبار وقياس درجه المصداقية (الاعتمادي) في الاستجابات الواردة عن أسئلة الاستبانة، إذ تكمن مشكله البحث في بيان دور التكنولوجيا المالية في تحقيق عمليه التنمية المستدامة؟، والتي على أساسها تم قبول الفرضية البديلة وقد توصل البحث إلى أن هناك دور كبير للتكنولوجيا المالية (التطور المالي) في تحقيق جوانب تنموية اقتصادية واجتماعيه مختلفة، كما توصل البحث إلى جمله من التوصيات أهمها أن استخدام ابتكارات ومميزات التطور المالي في تقديم الخدمات المصرفية يساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية.[1]

- **دراسة Ouerghi feryel، ouesleti tayssir، (2020): هل يمكن للتنمية المالية أن تسبب عدم الاستقرار المالي (1960_ 2014):** تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن محدثات التطور المالي التي قد تسبب عدم الاستقرار المالي اعتمادا على مستوى التنمية الاقتصادية للبلاد من عينه مكونه من 56 دوله منها 22 دوله متقدمة و32 دوله ناشئة خلال الفترة 1960 –2014 وقامت باختبار دور التطور المالي مقاسا بالوساطة المالية ورسملة الأسواق المالية والتحرير المالي على حدوث عدم الاستقرار المالي والإجابة على الإشكالية المتمثلة في ما اذا كانت هذه المحددات للتطور المالي يمكن أن تسبب عدم الاستقرار المالي؟، وقامت الدراسة باستخدام تقنيات اللوحة الديناميكية، ومقدر GMM system، وكانت ابتكارات هذه الدراسة أولا تناول التنمية المالية من خلال ثلاث طرق الوساطة المالية حجم القطاع المالي ودرجه تحرير المالي ثانيا يتناول التقرير فترتين فرعيتين 1960 إلى 1989 و1990 إلى 2014 أجل فصل الفترة ذات التنمية المالية الضعيفة عن الفترة التي شهدت تطورا متسارع للإيداع المالي وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن الوسط المالية تزيد من عدم الاستقرار المالي للدول المتقدمة والناشئة طوال فتره الدراسة، وأن التحرير المالي له تأثير إيجابي على عدم الاستقرار المالي في البلدان المتقدمة ولكنه يخلف تأثيرا سلبيا على البلدان الناشئة في الفترة الفرعية الأولى، تلعب جوده التنظيم دورا مهما في تحقيق الاستقرار في البلدان الناشئة مذكره هذه الدراسة بعض التوصيات يجب تحسين التنظيم من أجل تخفيف التأثير السلبي للوساطة المالية على عدم الاستقرار المالي ونظرا لارتفاع درجه الابتكار المالي فان المزيد من التنظيم المصرفي من شانها تحد لعدم الاستقرار المالي.[2]

---

[1] مصطفى سلام عبد الرضا، حيدر محمد كريم، سنان عبد الله حرجان، **التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة استطلاعية لعينة من موظفي مصر في بغداد التجاري والتجارة العراقي**، مجلة جامعة جيهان، اربيل للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العراق، 2020، ص ص: 128.

[2] Ouerghi feryel, ouesleti tayssir**, le developement financier peut-il provoquer l'inst abilite financiere?, can financial development cause financial instabilite**?, remses, vol5, no3, 2020.

2) الدراسة الأجنبية

- **دراسة Solomon tadesse، (2007)، التنمية المالية والتكنولوجيا:** تهدف هذه الدراسة إلى إمكانيه وجود قنوات تؤثر من خلالها والتنمية المالية على الأداء الاقتصادي للدول من خلال التركيز على العلاقات بين التنمية المالية ومكونات نمو الإنتاجية، وقد استخدمت الدراسة مؤشر تطوير السوق في شرح الاختلافات بين البلدان وعبر الصناعة في الإنتاجية، لقد زعمت هذه الدراسة أن التنمية المالية تحرر الشركات من ضرورة توليد الأموال الداخلية لتمويل الإبداعات والابتكارات يأتي التقدم التكنولوجي في نهاية المطاف من القدرة الابتكارية، وكانت الإشكالية المطروحة: هل تساهم التنمية المالية في النمو الاقتصادي والتطور التكنولوجي؟

وكانت نتائج هذه الدراسة أن تأثير تطور المالي على التقدم التكنولوجي وخفض التكاليف الحقيقية غير متجانس عبر القطاعات الصناعية، وأيضا أن الصناعات التي تعتمد شركاتها الأحدث بشكل خاص على الخارج تحقق تقدما تكنولوجيا سريعا في البلدان التي تتمتع بقطاع مصرفي متطور تحقق معدلات أعلى بكثير من خفض التكاليف الحقيقية، وأن التنمية المالية تحفز الإنتاجية من خلال تشجيع الابتكارات التكنولوجية وتبنيها.[1]

- **دراسة Jaecinta c.Nwachukwu, Simplice A. Among (2017): تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطوير القطاع المالي والوصول إلى الخدمات المالية:** تهدف هذه الدراسة إلى تقي دور التكنولوجية المعلومات الاتصالات في استكمال تطوير القطع المالي والوصول إلى الخدمات المالية وتستند الأدلة التجريبية إلى طريقه اللحظات المعممة مع 53 دوله أفريقية بالفترة 2004 /2011، وكانت إشكاليه الدراسة متمثل في هل للتكنولوجيا المعلومات والاتصال إثر على تطور القطاع المالي؟، تم التوصل إلى النتائج التالية من الروابط بين التكنولوجيا معلومات والاتصالات وتنميه القطاع المالي والنشاط المالي: يؤدي إلى التفاعل بين التكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإطفاء الطابع الرسمي على القطاع المالي إلى انخفاض النشاط المالي، فيما يتعلق بصرف التأثيرات فان العلامات المتوقعة ثابته في معظمه ولو على الرغم من الأثار الهامشية السلبية الناجمة عن القطاع المالي غير الرسمي فان الأثار الإجمالية الصافية إيجابية، يؤدي التفاعل المحتمل بين التكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطابع غير الرسمي إلى عتبات إيجابيه تقع ضمن النطاقات، كما أن تجديد موضوع البحث حول الروابط بين التكنولوجيا

[1] Solomon tadesse, **financial and technology, the William Davidson institute**, working paper N879, 2007.

المعلومات والاتصالات وتنميه القطاع المالي والوصول إلى الخدمات المالية في إفريقيا له دافع رباعي أولا نطاق تكنولوجيا المعلومات الاتصالات في تلك القارة، ثانيا الحاجه إلى مصادر بديله للتمويل لتلبيه الاحتياجات الاستثمارية المتزايدة في إفريقيا ثالثا المخاوف المتزايدة بشان فائض السيولة والفجوات في قياس التنمية المالية رابعا ندره الأدبيات المتعلقة بتنمية القطاع المالي.[1]

المطلب الثاني: الدراسات المتعلقة بالانفتاح التجاري

1) الدراسات العربية

- **دراسة بغداوي جميله وآخرون، (2016)، أثر الانفتاح التجاري على أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر (2000_2014):** تهدف هذه الدراسة إلى محاوله قياس وتقدير أثر الانفتاح التجاري على أداء قطاع مؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000_ 2014)، باستخدام القيمة المضافة الإجمالية لهذا القطاع كمؤشر عن الأداء ومجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر عن الانفتاح التجاري، حيث اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على استخدام برنامج التحليل الإحصائي القياسي (Eviews7) لتطبيق كافه الأساليب الإحصائية والقياسية، وكذلك تقدير النموذج القياسي بصيغته النهائية، كما اعتمدنا على معطيات وزاره المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتشكيل متغيرات النموذج، وكانت الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة ما مدى تأثير الانفتاح التجاري على نسبه مساهمه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق القيمة المضافة بالجزائر؟، وكانت نتائج هذه الدراسة: وجود تأثير طردي لدرجه الانفتاح التجاري على القيمة المضافة الإجمالية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووجود تأثير طردي للواردات الإجمالية على القيمة المضافة الإجمالي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما توصي هذه الدراسة على دخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في تحالفات مع الشركات التنافسية قصد تحقيق قيمه مضافه لأنشطتها، بالإضافة إلى تحديد المجالات التي يستطيع هذا القطاع التميز فيها وتدعيمها، مراقبه المنتجات الصناعية المستوردة من طرف الجزائر.[2]
- **دراسة احمد عارف عساف، (2018)، تقييم إثر الانفتاح التجاري على فرص عمل المرأة تحليل لدول الشرق الأوسط:** تهدف هذه الدراسة إلى فهم العلاقة بين الانفتاح على التجارة الدولية (الناتج عن تحرير

[1] Simplice A. Asongu, Jaecinta c.Nwachukwu, **ICT Financial sector development and financial access**, working paper, wp/17/006, forthcoming: journal of the knowledge economy, African governance and development institute, 2017 ,P: 1-10.

[2] جميلة بغداوي، بوكر شاوي براهيم، ناويس أسماء، **أثر الانفتاح التجاري على أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، الصادرة عن: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، المجلد 2، العدد 3 ،2016.

التجارة) وتغيير فرص العمل للنساء في اقتصادات الشرق الأوسط الستة عشر، وفي هذه الدراسة تعتبر حصه التجارة (%) من الناتج المحلي الإجمالي كمقياس الانفتاح والقياس معدل العمالة المطلقة للنساء استخدمت بيانات معدل العمالة للإناث ولتحليل تأثير الانفتاح التجاري على الفجوة بين الجنسين استخدمت عدم المساواة بين الجنسين في التعليم (مؤشر تكافل بين الجنسين Gpi)، وجميع البيانات مأخوذة من مؤشرات التنمية العالمية استنادا إلى منظمه العمل الدولية، وكانت إشكاليه هذه الدراسة هل يؤثر الانفتاح التجاري على فرص العمل للمرأة؟، وهل يوجد علاقة بين ذلك؟، وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى وجود إثر ذو دلاله إحصائية للانفتاح التجاري على معدل العمالة المطلقة للنساء لجميع الدول المشاركة عدا (مصر؛ كيان إسرائيل؛ الأردن؛ الضفة الغربية وقطاع غزه)، كما أن هناك تأثير ذو دلاله إحصائية الانفتاح التجاري على الفجوة بين الجنسين، ولم يكن للأردن وقطر تأثير كبير الانفتاح التجاري على الفجوة بين الجنسين.[1]

- **دراسة دقيش جمال، (2018)، دراسة تأثير (IDE) والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي للجزائر باستعمال العلاقة السببية واختبار نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM:** تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الصادرات والتجارة الخارجية عموما في تحقيق النمو الاقتصادي وكذا إبراز مكانه النفط في الاقتصاد الجزائر وما ينجر عنه في حاله تدهور أسعاره في الأسواق العالمية، وكانت الإشكالية المطروحة هي إلى أي مدى تسهم سياسة الانفتاح التجاري في تحقيق النمو الاقتصادي للجزائر؟ استخدمت هذه الدراسة نموذج قياس معبر عنه بالناتج المحلي الخام الحقيقي كمتغير تابع ومؤشرات الانفتاح التجاري المتمثلة في تكوين راس المال الثابت والاستثمار الأجنبي المباشر أي دراسة قياسيه معتمده على اختبار التكامل المشترك جوهانسون واختبار السببية لجرانجر، وقد توصلت نتائج هذه الدراسة إلى أنه يوجد على الأقل 2 علاقة تكامل مشترك من خلال اختيار لجوهانسن، وأن السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية غير مستقرة عند المستوى ومستقر عند الفروق الأولى مما يدل على أنها متكاملة من الدرجة الأولى، وتبين أيضا أن كل من النتائج الحقيقية وتكوير راس المال الثابت لهما علاقه سببيه تبادليه بينما الانفتاح التجاري هو الذي يسبب تكوين راس المال الثابت فقط (اتجاه واحد)، وأيضا وجود علاقة توازنيه في المدى القصير بين الانفتاح التجاري ومعدل النمو والمعبر عنه بالناتج المحلي الحقيقي.[2]

---

[1] احمد عارف عساف، **تقييم أثر الانفتاح التجاري على فرص عمل المرأة: تحليل لدول الشرق الأوسط**، مجلة الاقتصاد والأعمال، الصادرة عن كلية الأعمال جامعة تبوك، المجلد 4، العدد 1، 2018.

[2] جمال دقيش، **دراسة تأثير(IDE) والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي للجزائر باستعمال العلاقة السببية واختبار نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، الصادرة عن: عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم (الجزائر)، المجلد :3، العدد :2، 2018.

- **دراسة، حسين فرج الحوايج، 2021، دراسة اختبار الانفتاح التجاري والتدهور البيئي دليل تجريبي من ليبيا (1962-2017):** تهدف الدراسة إلى قياس العلاقة بين الانفتاح التجاري و التدهور البيئي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1962-2017، من أجل تحقيق هذا الهدف تم استخدام أسلوب التحليل الارتباط، واختبار التكامل المشترك واختبار المسببية طويلة المدى، أشارت النتائج التي تم التوصل الهيا إلى وجود علاقة ارتباط طردية بين مؤشرات الانفتاح التجاري الثلاثة ومؤشر التدهور البيئي، كانت أقوى بالنسبة لمؤشر اختراق الواردات، وقد أدت نتائج اختبار التكامل المشترك إلى وجود علاقة سببية طويلة المدى في اتجاه واحد تسري من متغيرات الانفتاح التجاري الثلاثة إلى متغير التدهور البيئي وعلاقة سببية طويلة المدى في اتجاه واحد تسري من كل من مؤشر حصة الصادرات ومؤشر الحصة من التجارة إلى مؤشر اختراق الواردات.[1]

2) **الدراسات الأجنبية**

- **دراسة Julian di giovanni and Andri A.Levchenko، (2008)، الانفتاح التجاري والتقلبات (ورقه عمل صندوق النقد الدولي):** تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن الأليات التي من خلالها يرتبط تقلب الناتج الانفتاح التجاري علما أن التجارة العالمية شهدت نموا في العقود الأخيرة، فقد أصبح فهم العلاقة بين التجارة والتقلب ذات أهمية متزايدة، وكانت إشكاليه هذه الدراسة هل تؤثر التجارة على التقلبات من خلال تأثيرها على تنويع الإنتاج عبر القطاعات؟ وللإجابة عن هذا التساؤل من خلال دراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري والتقلب واستخدمت هذه الدراسة مجموعه بيانات على مستوى الصناعة حول الإنتاج والتجارة ويتيح لنا استخدام البيانات على مستوى الصناعة النظر في القنوات الفردية التي يمكن من خلالها ربط التجارة بالتقلبات الإجمالية، وكانت نتائج هذه الدراسة أن القطاعات الأكثر انفتاحا على التجارة الدولية هي الأكثر تقلبا وتكون التجارة مصحوبه بزياده التخصص وأن القطاعات الأكثر انفتاحا هي الأقل ارتباطا ببقيه الاقتصاد وتعني هذه النتائج أن العلاقة بين الانفتاح التجاري والتقلبات العامة إيجابيه وذات أهميه اقتصادية.[2]

- **دراسة B.Ravikumar،Michel E.Waugh، (2016): قياس الانفتاح التجاري على التجارة:** تهدف هذه الورقة على أنها تستمد مقياس جديدا مؤشر إمكانيات التجارة المفتوحة الذي يحدد المكاسب المحتملة من التجارة كدالة بسيطة للبيانات باستخدام نموذج التجارة القياسي متعدد البلدان، نقوم

[1] حسين فرج الحوايج، **دراسة اختبار الانفتاح التجاري والتدهور البيئي دليل تجريبي من ليبيا**، مجلة الدراسات الاقتصاد والأعمال، الصادرة عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراتة، المجلد 8، العدد 2، 2021.

[2] Julian di giovanni and Andri A.Levchenko, **trade openness and volatilitym,** IMF working paper, international monetary fund, June 2008.

بقياس الانفتاح التجاري من خلال مكاسب الرفاهية المحتملة للدولة من الانتقال إلى عالم يتمتع بتجاره خاليه من الاحتكاك في هذا النموذج تعتمد الدراسة على الإمكانيات التجارية لبلد ما على المرونة التجارية فقط وعلى إحصائيتين يمكن ملاحظتهما: حصه التجارة الداخلية للبلد ومستوى دخله، فمن الناحية الكميه تتمتع البلدان الفقيرة بمكاسب محتملة أكبر من التجارة مقارنه بالدول الغنية في حين تشابه تكاليف الرفاهة الاجتماعية المترتبة على الاكتفاء الذاتي، وعليه كان استنتاج هذه الدراسة أن الدول الغنية أكثر انفتاحا على التجارة ويرتبط مؤشر إمكانيات التجارة بقوه بتقديرات تكاليف التجارة في حين أن تكلفه الرفاهة الاجتماعية للاكتفاء الذاتي وحجم التجارة يرتبطان بشكل ضعيف بتكاليف التجارة، وبالتالي فان مقياس الانفتاح التجاري غني بالمعلومات حول الاحتكاكات الأساسية.[1]

المطلب الثالث: الدراسات المتعلقة بالنمو الاقتصادي

1) الدراسات العربية

- **دراسة إبراهيم بن صالح العمر، (2006)، النمو الاقتصادي العالمي وأثره على اقتصاديات النفط خلال الفترة 1980-2005:** تهدف هذه الدراسة إلى دراسة تأثير النمو الاقتصادي على الطلب العالمي على النفط وأسعاره من خلال معرفه مدى وجود مثل هذه العلاقة وطبيعة شكلها، كما تهدف لتحديد اتجاه السببية بين النمو الاقتصادي العالمي والطرب على النفط، وكانت الإشكالية المطروحة هل بإمكان أن يكون النمو الاقتصادي هو المسؤول عن التغيرات السعرية في النفط والطلب عليه؟، كما استخدمت هذه الدراسة نموذج متجه الانحدار الذاتي لقياس السلاسل الزمنية لنمو الأقطار أكثر استهلاك للنفط واستخدمت أيضا طريقه التكامل المشترك ونموذج متجه الانحدار الذاتي، بالإضافة إلى اختبار جرينجر للسببية تحديد اتجاهات السببية بين العلاقات المذكورة، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقه قوية بين النمو الاقتصادي العالمي والطلب على النفط، وحسب اختبار السببية وجدت أن النمو الاقتصادي العالمي هو المؤثر في الطلب العالمي على النفط هذه النتيجة بقدر أهميتها لفهم اتجاهات السوق النفطية بقدر ما تفتح الباب لدراسات أخرى أكثر عمقا لتحديد السياسات الكفيلة برفع مرونة عرض النفط وتحسين إليه تسعيره بالإضافة إلى تقنين الاستهلاك المفرط له على مستوى العالم.[2]
- **دراسة عمرو الضبع إبراهيم، 2010، العلاقة بين المؤسسات والنمو الاقتصادي دراسة تطبيقيه على مصر، 2010:** تهدف هذه الدراسة للبحث عن العلاقة التي تربط بين المؤسسات والنمو الاقتصادي

[1] Michel E.Waugh, B.Ravikumar, **Measuring Openness to trade**, working paper 22147, National Bureau of economic research, April 2016.

[2] إبراهيم بن صالح العمر، **النمو الاقتصادي وأثره في اقتصاديات النفط خلال الفترة 1980-2005**، ورقة عمل (MPRA)، الرقم 18979، 3 ديسمبر، https://www.academia.edu/38601130/ ، 2009.

والاقتصاد المؤسسي أهمية كبيره في مختلف القطاعات فلا تتقدم دوله لديها نقص في الإجراءات المؤسسية، فمثلا في مصر غياب الاقتصاد المؤسسي بوضوح من القطاعات المختلفة، وعليه كانت إشكالية هذه الدراسة: ما هي علاقه المؤسسات بالنمو الاقتصادي في مصر، وما هي أهمية الاطار المؤسسي لتحقيق النمو الاقتصادي؟، استخدمت هذه الدراسة في مؤشر أداء الأعمال التعبير عن الاقتصاد المؤسسي كمتغير مستقل ونسبه النمو الاقتصادي للتعبير عن النمو الاقتصادي كمتغير تابع، وكانت نتائج وتوصيات هذه الدراسة على وجود علاقه عكسيه قويه جدا معنى ذلك أنه كلما ارتفعت رتبه مصر كلما أدى ذلك إلى زياده متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد وهو الذي يعبر عن وحدات فعليه تزيد في الإنتاج داخل الحدود المصرية وذلك لان تسهيل العمليات وتسهيل أداء الأعمال دافعا قويا للإنتاج.[1]

- **دراسة هشام رؤوف محمود، 2016، الملكية الصناعية وأثرها على النمو الاقتصادي في مصر دراسة تطبيقيه خلال الفترة 1990-2014:** تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الملكية الصناعية في دعم واستدامه عمليه النمو الاقتصادي في مصر، كنموذج للدولة النامية التي يفترض أن تمثل حقوق الملكية الصناعية لها احدى العوامل المساهمة في تحقيق نمو اقتصادي طويل الأجل، كانت إشكالية الدراسة هل تسهم الملكية الصناعية بدور إيجابي في رفع معدلات النمو الاقتصادي في مصر؟، تبنت هذه الدراسة المنهج التحليلي القائم على تفسير البيانات والقياس العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة، وذلك من خلال بناء نموذج قياسي لتحليل السلسلة الزمنية لتقدير المضاعف طويل الأجل للملكية الصناعية على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مصر خلال الفترة 1990-2014، من خلال نموذج الانحدار، وكانت نتائج هذه الدراسة نذكر بعضها هناك علاقه طرديه في الأجل الطويل بين الإقبال على تسجيل براءات الاختراع والعلامات التجارية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مصر خلال الفترة المعنية، وأن هناك علاقه عكسيه فيما يتعلق بالتصميمات الصناعية، لا ننسى بعض التوصيات لهذه الدراسة: الاهتمام بوحده منظومه الملكية في مصر الاهتمام بتطوير برامج ضريبيه تعمل كأداة ماليه محفزه لتوسيع قاعده الابتكار المحلي، تقديم دعم مادي مستمر وخلق فرص عمل جديده لأبناء المجتمع.[2]
- **دراسة دقيش جمال وآخرون، (2019)، أثر مؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسيه للفترة 2002-2016:** تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهم مؤشرات الحوكمة وعلاقتها

[1] إبراهيم عمرو الضبع، **العلاقة بين المؤسسات والنمو الاقتصادي (دراسة تطبيقية على مصر)**، قسم الاقتصاد، كلية الدراسات العليا بالقاهرة، مقال الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

[2] هشام رؤوف محمود، **الملكية الصناعية وأثرها على النمو الاقتصادي في مصر، (دراسة تطبيقية في خلال الفترة 1990-2014)**، بكالورياس اقتصاد وعلوم سياسية، جامعة القاهرة، 2016.

بالنمو الاقتصادي في الجزائر، وأيضا تحديد مؤشرات الحوكمة والنمو الاقتصادي بالجزائر وذلك خلال الفترة (2002_2016)، وإجابة على ذلك طرحت هذه الدراسة إشكاليتها المتمثلة في: ما هي الأثار التي تحدثها مؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2002_2016)؟، وكانت منهجيه الدراسة المنهج الوصفي والتحليل لتحديد أهم مؤشرات الحوكمة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي وكذلك المنهج الاستقرائي من خلال استخدام أساليب التحليل الإحصائي، وكانت نتائج هذه الدراسة المتحصل عليها من بينها أن هناك علاقه عكسيه بين كل من المؤشرات النوعية التنظيمية RQ والقاعدة القانونية RL لها معنويه عند 5% وسالبه في الإشارة مما يدل على أن غياب القانونية له أثر سلبي على الناتج المحلي الخام، غياب علاقه سببيه بين متغيرات النموذج في المدى القصير، وتوصي هذه الدراسة على العمل على تحسين الكفاءة واليد العاملة المؤهلة والعمل على سن قوانين صارمه لمحاربه الفساد الإداري.[1]

2) الدراسات الأجنبية

- **دراسة kazeem B. Ajid، (2014)، محددات النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة (1980_ 2010):** تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن دور الحرية الاقتصادية في علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو خلال الفترة الممتدة من عام 1980 حتى سنه 2010 وكانت إشكاليه الدراسة ما هي أسباب معدلات النمو غير المناسبة بين البلدان وماهي العوامل المسببة لمعدلات النمو التفاضلية خاصه بكل بلد؟، لقد استخدمت الدراسة بيانات السلاسل الزمنية السنوية ثم استخدمت نهج الانحدار متعددا متغيرات لتقدير نماذج النمو المعزز، وأظهرت النتائج أن نفس مجموعه المتغيرات مثل العمل ومتوسط العمر المتوقع ودرجه الانفتاح والحرية الاقتصادية هي عوامل تؤثر على مستوى النمو الاقتصادي في كليهما ولكن بمستويات مختلفة من الأهمية وأن تقديرات المكونات المفضلة لبيانات الحرية الاقتصادية لها، لذلك اقترحت هذه الدراسة تطبيقات السياسات للحد من التحرير الغير المفيد في درجه الانفتاح وتحسين وتعزيز مكونات مؤشر الحرية الاقتصادية على وجه التحديد من خلال الحد من التدخل الحكومي المفرط وتوجيه المزيد من مخصصات الميزانية الأنشطة تزيد من نمو الاقتصاد للبلد.[2]
- **دراس Milenko Popovic، Mirjana cizmovic Jelena Jankovic ، (2015)، تشريح النمو الاقتصادي الكرواتي (1990_2013):** تهدف هذه الدراسة إلى تقديم بعض الأفكار

[1] جمال دقيش، قارة ابراهيم، مزوري طيب، **أثر مؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الحوكمة المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، الصادرة عن: معهد الدراسات الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي أحمد زبانة – غليزان، الجزائر، المجلد 01، العدد 1، 2019.

[2] Kazeem B. AJIDE, **Determinants of economic growth in Nigeria** ,CBN journal of applied statistics ,vol 5, no 2, December, 2014.

الإضافية حول تشخيص النمو الاقتصادي الكرواتي، فهو تحليل للأسباب المباشرة لنمو الاقتصاد الكرواتي في عصر العولمة (التي بدأت بتحرير التجارة بداية الثمانيات ثم تعمقت مع التحرير المالي في بداية التسعينيات، وكانت إشكالية الدراسة: ماهي مصادر النمو الاقتصادي الكرواتي؟ وماهي الأسباب المؤسسية والأسباب الأساسية للنمو الاقتصادي؟، استخدم المؤلفون لتحليل مصادر النمو الجانبية القطاعية، وأيضا إعطاء المناظر التقليدية لتحليل النمو الاقتصادي وتقييس مساهمة عوامل الإنتاج المختلفة لنمو الناتج المحلي الإجمالي، وكانت نتائج الدراسة: يتم إيلاء اهتمام خاص لتحليل صافي الصادرات وتكوين رأس المال والاستهلاك النهائي، يمكن أن يكون مصدر تحليل النمو حاسما في فهم عواقب العولمة على مستوى وتشريح النمو الاقتصادي.[1]

المطلب الرابع: الدراسات المتعلقة بالتنمية المالية والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي

1) الدراسات العربية

- **دراسة بدر شحده سعيد حمدان، (2020)، التطور المالي وأثره على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي 1990 إلى 2017:** تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التطور المالي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 1990– 2017، وإلى قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 1990 إلى 2017، وكانت إشكالية هذه الدراسة: ما أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 1990 إلى 2017؟، واستخدمت هذه الدراسة نموذج قياسي بهدف قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة المعنية وكذلك استخدمت بعض طرق التقدير الإحصائي وبعض الاختبارات الإحصائية والقياسية للوصول إلى النتائج التي تحقق هدف الدراسة، وكانت نتائج الدراسة من أهمها: أن هناك اختلاف في تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي من دولة لأخرى في دول مجلس التعاون الخليجي، وهذا يعود للخصائص الجوهرية لكل دولة، السياحة، التكنولوجيا...الخ، وتوصي هذه الدراسة إفساح المزيد من مجال الائتمان المقدم للقطاع الخاص من خلال الدفع باتجاه زيادة تنافسية المؤسسات المالية بالشكل الذي يرفع من حجم الودائع لمستقطبة من الجمهور من ناحية وتخفيض

[1] Mirjana cizmovic ,Jelena Jankovic ,Milenko Popovic , **Growth Anatomy of croatian economy** ,international scientific conference ,croatian economic grisis and shift from recession to economic development , October 2015.

نسب الائتمان المقدم للقطاع العام والحكومة من ناحية ثانية ونشر الوعي حول أليات ومؤشرات تطور المالي لتفعيل دورها في تعزيز النمو الاقتصادي.[1]

- **دراسة عبد الكريم بريشي وآخرون، (2020)، أثر التطور المالي والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال (1970 _2018):** تهدف هذه الدراسة إلى إبراز تأثير تطور النظام المصرفي والانفتاح التجاري على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام والوقوف على مدى مساهمه الإيرادات البترولية في الرفع من مستوى معدل النمو الاقتصاد الحقيقي للفرد، ومحاوله تشخيص معوقات تطور النظام المصرفي الجزائر والوقوف على أسباب اختلال هيكل التجارة الخارجية، وطرحت هذه الدراسة إشكالية: ما أثر التطور المالي والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة خلال (1970_ 2018)؟، وكانت نتائج الدراسة: وجود علاقه أحادية بين تطور المالي والنمو الاقتصادي تتجه من النمو الاقتصادي إلى تطور المالي، وأن النمو الحاصل في القطاع الحقيقي سيؤدي إلى تطور المالي، إضافة إلى وجود علاقه سببيه في اتجاه واحد تتجه من النمو الاقتصادي إلى الانفتاح التجاري وهذا يعني أن ارتفاع في الدخل سيؤدي إلى ارتفاع الواردات ومن ثم ارتفاع معامل الانفتاح التجاري، حيث أن ارتفاع هذا الأخير يعود بشكل كبير إلى أسعار البترول، وتوصي هذه الدراسة إلى: إعادة هيكله التجارة الخارجية وذلك بتنويع الصادرات وترشيد الواردات، كما توصي بالتوزيع الأمثل للقروض المصرفية وذلك من خلال توجيهها إلى المشاريع ذات مردوديه عالية التي من شانها أن تساهم في رفع مستوى الناتج الوطني، وأيضا لابد من العمل على استقطاب السيولة النقدية المتداولة خارج النظام المصرفي.[2]
- **دراسة أراضي السيد عبد الجواد، 2021، العلاقة بين تطور المالي والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفتر 1990/ 2018 دراسة تحليليه قياسيه:** هدف هذه الدراسة إلى اختيار العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي في مصر وتقدير معلمات تلك العلاقة في الأجلين القصير والطويل، وهنا يأتي السؤال الرئيسي لهذه الدراسة وهو هل هناك علاقة بين التطور المالي الذي شهده الاقتصاد المصري والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2018؟ استخدمت هذه الدراسة بيانات الفترة 1990-2018، المتغيرات الدراسة التي تمثلت في معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي كمقياس للنمو الاقتصادي وكمتغير تابع وثلاث مؤشرات للتطور المالي صادره عن صندوق النقد الدولي متمثلة في المؤشر العام

[1] بدر شحدة سعيد حمدان، **التطور المالي وأثره على النمو الاقتصادي في** دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، الصادرة عن جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر، المجلد 16، العدد 23، 2020.

[2] عبد الكريم بريشي، محمد بلوافي، محمد فودو، **أثر التطور المالي والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2018**، مجلة الباحث، الصادرة عن كلية الحقوق والاقتصاد، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المجلد :20، العدد :1، 2020.

للتطور المالي ومؤشر تطور المؤسسات المالية وتطور الأسواق المالية كمتغيرات تفسيرية، بينت نتائج اختبار الحدود كمدخل للتكامل المشترك ووجود علاقه توازنيه طويله الأجل تتجه من مؤشرات التطور المالي كمتغيرات تفسيريه إلى معدل النمو الاقتصادي، وأوضحت النتائج تقدير معلمات الأجلين القصير والطويل معنويه التأثير الإيجابي لكل من المؤشر العام للتطور المالي ومؤشري تطور المؤسسات والأسواق المالية وغيرهم من النتائج، وتوصي الدراسة بتحقيق المزيد من التطور في القطاع المالي بركنيه المؤسسي والسوقي وأيضا الاستفادة من اختلاف معامل مرونة مؤشري تطور المؤسسات والأسواق المالية والعمل على الحد من التقلبات في الأسواق المالية. [1]

2) الدراسات الأجنبية

- **دراسة xiaoyu li،collins G ntim hussein A.Abdou، (2015)، التنمية المالية والنمو الاقتصادي في الصين 1970-2013:** تهدف هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين تطور المالي والمفوضية الأوروبية على وجه الخصوص، حيث يدرس المؤلفون لهذه الدراسة تأثير تطور المالي على نمو الصناعات الأولية في الصين، حيث يتم تطبيق تحليلات الانحدار المتعدد للمربعات الصغرى العادية على مجموعه من البيانات للفترة من 1979 إلى 2013 لتحديد أثار تطور المالي على النمو الاقتصادي، وكانت إشكالية هذه الدراسة ما هو نوع التأثيرات إيجابية أو سلبيه التي تحدثها التنمية المالية على النمو الاقتصادي في الصين؟، وما هي الصناعة التي تأثرت في الغالب بتطور المالي في الصين؟، وقد تم استخدام خمس متغيرات مستقله في هذه الدراسة: وهي التطور المالي، القوى العاملة، نمو رأس المال، نمو الصادرات، ومعدل التضخم، وتظهر نتائج هذه الدراسة نذكر من أهمها: أن تطور المالي له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي بشكل عام وعلى نمو صناعات الخدمات بشكل خاص، وعلى النقيض من ذلك، كذلك فإن التطور المالي ليس له أي تأثير على نمو كل من الصناعات الأولية والثانوية وحقيقه سوق راس المال الصيني غير متطور، وتوصي هذه الدراسة بتوفير المزيد من الخيارات للأسر الصينية لتوزيع أموالها وأيضا على الحكومة توفير المزيد من الخيارات للمؤسسات للحصول على تمويل.[2]
- **دراسة Fahri seker et d'autres، (2015)، العلاقة بين التنمية المالية والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي أدله تجريبيه بالنسبة لتركي (1980-2012):** تهدف هذه الدراسة إلى دراسة التكامل

[1] راضي السيد عبد الجواد، **العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1990-2018، دراسة تحليلية قياسية**، مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، المجلد 58، العدد الأول، 2021، الصادرة عن: كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

[2] yan wang ,xiaoyu li, hussein A.Abdou ,collins G. ntim , **financial developement and economic growth in china** ,investment management and financial innovations , llc consulting publishing comany business perspectives , Thursday ,15 october 2015.

المشترك والعلاقة السببية بين التنمية المالية والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في تركيا للفترة 1980-2012، وكانت الإشكالية المطروحة هل للتنمية المالية والانفتاح التجاري علاقة سببية للنمو الاقتصادي في تركيا للفترة (1980-2012)؟، ولتحليل البيانات تم استخدام اختبار الحدود وأساليب بوهانسن جوسيليوس للتكامل المشترك واختبار السببية جرانجر على أساس نموذج تصحيح الخطأ المتجه وتشير اختبارات التكامل المشترك إلى وجود علاقه طويله المدى بين المتغيرات ويكشف اختبار سببيه لجرانجر عن وجود علاقه سببيه ثنائيه الاتجاه طويله المدى بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، وتشير النتائج أيضا إلى وجود علاقه سببيه أحادية الاتجاه تمتد من التنمية المالية إلى الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي على المدى الطويل فضلا عن وجود علاقه سببيه ثنائيه الاتجاه بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي على المدى القصير وتدعم النتائج فرضيه النمو التي تقودها التجارة والعرض ولذلك يمكن الإشارة إلى أن تركيا يمكنها تسريع نموه الاقتصادي من خلال تحسين أنظمتها المالية وتشجيع التجارة الخارجية.[1]

- **دراسة Shafu ibrahim abdullahi et d'autres، (2023) ، النمو الاقتصادي والتنمية المالية وفشل البنوك حالة الفساد في نيجيريا (1989-2019):** تهدف هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة بين الفشل المصرفي والفساد والتنمية المالية والنمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة من 1989 إلى 2019 من أن الفساد هو أحد الأسباب الرئيسية لعدم كفاءة وضعف الإنتاجية وكانت إشكاليه الدراسة هل للفساد علاقة بضعف الثانية المالية والنمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة 1989-2019؟، تستخدم هذه الدراسة نموذج انحدار الذاتي الموزع للتكامل المشترك وتصحيح الخطأ وتحليل البيانات وتظهر نتائج التحليلات التجريبية وجود علاقة سببية بين الفساد وكل من التنمية المالية والنمو الاقتصادي، وهذا يدل على أن الفساد مضر لكل من القطاع المالي والاقتصادي وتظهر النتيجة أيضا أن الفساد سبب وجيه للتسبب في إفلاس البنوك في نيجيريا ومن ثم ومن اجل التنمية المالية و النمو الاقتصادي يجب الحد من الفساد قدر الإمكان أن لم يكن القضاء عليه ويوصي بوضع مكافحة جميع أشكال الفساد في نيجيريا في اعلى مستوياتها.[2]
- **دراسة Nurevsqn kuclu m Fusun Yenilmew، (2024)، أثار أسواق العمل والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية لبيانات جماعية لمجموعة العشرين:** تهدف هذه الدراسة

[1] Fahri seker ET d'autres, **Relationships between financial development, trade openness and economic growth**, IGI globa copying or distributing in print or electronic forms without written permission of IGI global is prohibited, copyright 2015.

[2] Shafu ibrahim abdullahi et d'autres, **economic growth financial development and bank failure the case of corruption in nigeria**, IGI globa copying or distributing in print or electronic forms without written permission of IGI global is prohibited ,copyright 2023.

إلى تحليل العلاقة الطويلة الأمد بين سوق العمل لدول مجموعة العشرين والمحددات المؤثرة على النمو الاقتصادي واتجاه هذه العلاقة مع البيانات السنوية للفترة 2002–2022، تم اختيار تحليل بيانات اللوحة كطريقة للاقتصاد القياسي ووفقا لنتائج طريقة التحليل الاقتصاد القياسي وقد تقرر أن زيادة بنسبة 1 بالمائة في إجمالي القوى العاملة تؤدي إلى زيادة بالنسبة 0.24 بالمائة في الانفتاح التجاري ولخص إلى أن تأثير متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على الانفتاح التجاري إيجابي ذو دلالة إحصائية تؤدي زيادة إجمالي القوى العاملة بالنسبة 1 بالمائة إلى زيادة بالنسبة 0.13 بالمائة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.[1]

وفي نهاية هذا المبحث المخصص للدراسات السابقة نستنتج:

1. أوجه التشابه

- وجود علاقة أحاديه بين تطور المالي والنمو الاقتصادي تتجه من النمو الاقتصادي إلى تطور المالي وذلك في العرض النقدي وان النمو الحاصل في القطاع الحقيقي سيؤدي إلى التطور المالي.
- علاقة طرديه في الأجل الطويل بين تسجيل براءات الاختراع والعلامات التجارية.
- تأثير تطور المالي على النمو الاقتصادي من دولة لأخرى هذا يعود إلى الخصائص الجوهرية لكل دوله السياحة والتكنولوجيا.
- _غياب القانون له أثر سلبي على الناتج المحلي أي محددات القانونية للنمو الاقتصادي

2. أوجه الاختلاف

- التطور المالي له أثر سلبي على مستوى التطور المؤسسات والقانوني.
- التحليل المالي له أثر سلبي على البلدان الناشئة.
- درجه الانفتاح والحرية التجارية هي عوامل تؤثر على المستوى النمو الاقتصادي.
- هناك علاقة سببيه بين الانفتاح التجاري والنمور الاقتصادي حيث ارتفاع في الدخل يؤدي لارتفاع الواردات مما يؤدي زيادة المعامل الانفتاح التجاري، بينما دراستنا تنص على أنه لا يوجد علاقه سببيه بين الانفتاح التجاري والنمو والاقتصادي.

[1] Nurevsqn kuclu m Fusun Yenilmew**, the effects of labor markets and trade openness on economic growth**, a panal data analysis for G-20C, 2023.

الخلاصة

إن النمو الاقتصادي في دولة ما يعبر عن على المقدرة الاقتصادية للبلاد، حيث أنه يعتبر مؤشر رئيسي يعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي، وبالتالي فهو يعطي صورة واضحة حول باقي المتغيرات الاقتصادية التي تتعلق به ولو بشكل نسبي.

من هنا كان على الدول أن تقوم بتطوير نظامها المالي نحيس عمق العمق والحجم المالي والقروض الموجهة للقطاع الخاص تهيئة البيئة المؤسساتية وربحية الاستقرار المالي، كما تسعى الدول أيضا إلى تطوير وتحرير تجارتها الخارجية أو ما يسمى بالانفتاح التجاري وذلك بإنشاء مؤشرات وطرق لقياسها ولحدوث انفتاح تجاري يجب إزالة القيود التجارية والتعريف الجمركية وأيضا خفض الضرائب على الصادرات كما لا ننسى الاهتمام بالتقدم التكنولوجي للبلاد.

الفصل الثاني

الإطار التطبيقي

للدراسة

تمهيد

من أجل إيجاد بدائل للاقتصاد عن القطاع الأوحد المساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي لأي بلد قمنا بدراسة مجموعة من المتغيرات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في محاولة إيجاد توليفة متنوعة تساهم في تنويع اقتصاديات هذا البلد.

تناولت دراستنا دولة الجزائر كونها تعاني من عدم وجود تنوع في اقتصادها الذي يجعلها عرضة لجملة من الأزمات لعدم وجود عدة قطاعات مساهمة في ناتجها المحلي الإجمالي.

سنحاول في هذا الفصل دراسة نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر وتحديد القطاعات الاقتصادية كمتغيرات مفسره لهذا النمو عن طريق القيام بنماذجه قياسية باستخدام نموذج ARDL الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع لهذه المتغيرات ودراسة تحليل مخرجات البرنامج الإحصائي Eviwes12، ومن أجل الإجابة على إشكالية الدراسة قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: تحليل اتجاهات مؤشرات التنمية المالية، الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2001_2022).

المبحث الثاني: قياس فعالية التنمية المالية، الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2001_2022)

المبحث الأول: تحليل اتجاهات مؤشرات التنمية المالي، الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2001-2022

قصد معالجة إشكالية الدراسة المطروحة يتطلب منك مرحلة أولى ضمن هذا المبحث حصر وتحديد المتغيرات المستقلة والتابعة لها استنادا إلى المرجعيات النظرية والتطبيقية وكذلك طبيعة خصائص الاقتصاد المعني بالدراسة (بيئة الاقتصاد الجزائري) ثم تحليل وتتبع مسار تطور هذه المتغيرات من الجانب الاقتصادي على مدار فتره الدراسة كمرحلة ثانية

المطلب الأول: مسار تطور النظام المالي (المصرفي) والتجارة الخارجية في الجزائر للفترة من 2001 -2022

قبل أن نتطرق إلى تحليل اتجاهات المؤشرات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، علينا المرور إلى تطور النظام المالي والتجارة الخارجية في الجزائر.

1. مسار تطور النظام المالي في الجزائر للفترة 2001-2022

1.1. النظام المصرفي الجزائري.

1.1.1. مفهوم ونشأة النظام المصرفي: النظام المصرفي هو جزء من النظام المصرفي والمالي، وهو ينظم مجمل النشاطات التي تمارس بها العمليات المصرفية، وخاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان، وهو يشمل الجهاز المصرفي والمنشئات المالية المتخصصة والسلطات المسؤولة عن السياسة النقدية – أي البنك المركزي والخزينة العمومية ويتمثل في مجموعة المصارف العاملة في بلد معين، ويختلف هيكله من بلد إلى أخر وفي قمة النظام المصرفي يوجد البنك اللامركزي.[1]

2.1.1. تطور النظام المصرفي خلال الفترة (2001_2022): تعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض خلال عام 2001: إن التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض خلال عام 2001 من خلال الأمر 01/01 تهدف أساسا إلى تقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين[2]:

3. الأول يتكون من مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون.

---

[1] أسماء حدانة، جميلة بن عيشي، **دور الإصلاحات المصرفية في تحديث الخدمات المصرفية (دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائر CPA للفترة (2000_2020)**، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، المجلد 10، العدد 02، 2021، ص: 227

[2] المرجع نفسه، ص: 230.

4. الثاني يتكون من مجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة لبنك الجزائر، والمادة 03 من الأمر 01/01 تعدل المادة من قانون النقد والقرض تعدل إحكام الفقرتين الأولى والثانية من المادة 23التي تنص على أنه لا تخضع وظائف المحافظ ونواب المحافظ إلى قواعد الوظيف العمومي وتتنافى مع كل نيابة تشريعية أو مهمة حكومية أو وظيفة عمومية .ولا يمكن للمحافظ أو نوابه أن يمارسوا أي نشاط أو وظيفة أو مهنة مهما تكن أثناء ممارسة وظائفهما عدا تمثيل الدولة لدى مؤسسات عمومية دولية ذات طابع مالي أو نقدي أو اقتصادي.

2.1. البورصة

1.2.1 نشأة البورصة: في أكتوبر 1990 لهيئة سميت بشركة القيم المنقولة تتولى التحضير المادي لشروط عمل السوق المالية. ويتوزع رأس مالها الاجتماعي بين صناديق للمساهمة الثمانية الممثلة للمؤسسات العمومية في شكل مؤسسة أسهم برأس مال320000 دج ولكن ابتداء من سنة 1992 تقرر إحداث تغيير بالمؤسسة وأصبحت تسمى ببورصة القيم المنقولة مع رفع رأس مالها إلى 9320000 دج وتعديل قوانينها. غير أن العمل الفعلي للبورصة واجه عدة صعوبات.[1]

2.2.1. المتدخلون في البورصة[2]:

- **لجنة المراقبة؛**
- **لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها COSOB:**

- **الدور:** تتمثل مهام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها في تنظيم ومراقبة سوق القيم المنقولة، ولا سيما من خلال الحرص على:

5. حماية المستثمرين في القيم المنقولة؛
6. السير الحسن وشفافية سوق القيم المنقولة.

ومن أجل تمكينها من تحقيق مهامها، خُولت هذه اللجنة بالسلطات التالية:

7. السلطة التنظيمية؛
8. سلطة الإشراف والمراقبة؛
9. السلطة التأديبية والتحكيمية.

[1] ريحان الشريف، الطاوس حمداوي، **بورصة الجزائر رهانات وتحديات التنمية الاقتصادية**، التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، العدد 34، 2013، ص: 267

[2] **بورصة الجزائر**، تاريخ زيارة الموقع https://www.sgbv.dz/ar/ (2024/05/19، 22:33).

- **التشكيل:** تتشكل من رئيس يُعين بموجب مرسوم رئاسي لمدة 04 سنوات ستة أعضاء يعينون بقرار من وزير المالية لمدة 04 سنوات.
- **السلطات:** خُولت لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها التنظيمية من أجل إنجاز مهامها بالسلطة التنظيمية، وسلطة الإشراف والمراقبة والسلطة التأديبية.

➢ **المؤتمن المركزي**

- **الدور:** تم تحديد دور المؤتمن المركزي بموجب القانون 03-04 المؤرخ في 17 فبراير 2003، ويُعنى المؤتمن المركزي (الجزائر للمقاصة) بالعمليات التالية:

10. فتح وإدارة الحسابات الجارية للسندات المفتوحة باسم ماسكي الحسابات حافظي المتدخلين، (TCC) السندات.

➢ **مركزة حفظ السندات مما يسهل انتقالها بين الوسطاء الماليين**

- **الدور:** يتمثل في:

- إنجاز المعاملات على السندات لفائدة الشركات المُصدِرة، (توزيعات الأرباح، زيادة رأس المال...)؛
- الترقيم القانوني للسندات المقبولة في عملياته، وفقاً للمعايير الدولية الرقم الدولي لتعريف الأوراق المالية؛
- نشر المعلومات المتعلقة بالسوق؛
- يساعد إنشاء هذه الهيئة على تقليل التكاليف وآجال عمليات التسوية / التسليم وغيرها من العمليات المتعلقة بالسندات (استلام توزيعات الأرباح والفوائد وممارسة الحقوق ...).

➢ **الوسطاء في عمليات البورصة**

- **الدور:** حدد المرسوم التشريعي رقم 93/10 المعدل والمتمم، المؤرخ في23مايو 1993 المتعلق ببورصة القيم المنقولة وضع الوسطاء في عمليات البورصة، ومنحهم السلطة الحصرية للتداول على القيم المنقولة في البورصة.

وتقوم لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها بتنظيم ومتابعة ومراقبة نشاط الوسطاء في عمليات البورصة، كما أنّها الجهة التي تمنحهم الاعتماد.

ويتضمن سوق المال في الجزائر حالياً أحد عشر وسطاء في عمليات البورصة يمثلون البنوك العمومية التالية: بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وبنك التنمية المحلية، وبنك الجزائر الخارجي، والبنك الوطني الجزائري، والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك، والقرض الشعبي الجزائري، والبنوك الخاصة بنك السلام، بنك البركة وشركتين خاصتين

- **المهام:** يُكلف الوسطاء في عمليات البورصة بتوفير الخدمات الاستثمارية المالية المحددة بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-10 المعدل والمتمم المؤرخ في 23مايو1993، وهي:

11. توظيف القيم المنقولة والمنتوجات المالية لجهة المصدرة؛
12. التداول في السوق لحساب زبائنهم؛
13. تسيير حافظة السندات بموجب تفويض؛
14. نشاط البيع والشراء كطرف مقابل؛
15. عمليات الترويج المتصلة بأحد الأنشطة المذكورة أعلاه.-

وقد تم توسيع نشاط الوسطاء في عمليات البورصة ليشمل مجالات جديدة مثل ضمان الأداء الجيد للمعاملات المالية، وإرشاد المستثمرين.

3.1.1. معوقات البورصة[1]:

- المحيط الاقتصادي غير المشجع والمتميز بمعدل تضخم وأسعار فائدة مرتفعة؛
- الإطار القانوني المطبق والمتميز بتردد السلطات العمومية بشأن خصخصة المؤسسات العمومية الاقتصادية؛
- ينص القانون 01/88 في مادته 22 على أن بيع أسهم المؤسسات العمومية الاقتصادية لا يمكن إلا بين هذه المؤسسات نفسها؛
- الوضعية السيئة لمعظم المؤسسات العمومية الاقتصادية حيث تمنعها من الدخول في البورصة إضافة إلى أنها غير كفؤ؛
- غياب هيئات ومؤسسات من اللازم أن تكون أطرافا في البورصة؛
- غياب الثقافة البورصية.

2. **مسار قطاع التجارة الخارجية في الجزائر للفترة (2001-2022):** نمت التجارة الدولية بـ 27 ضعفا خلال الفترة 1950إلى 2006 أكثر بثلاث مرات من نمو الناتج المحلي العالمي (تقرير البنك الدولي، 2006)، كما ارتفع حجم التجارة الدولية بنسبة 7.6 في عام 2006، و15.2في عام 2007، و15.4 في عام 2008، ويربط هذا التطور السريع للتجارة الدولية أساسا بتعزيز عملية تحرير العلاقات الدولية، وزيادة الطلب على السلع المصنعة، والتي تشكل نسبة 70 من إجمالي حجم الصادرات الدولية، ولكن في عام 2009انخفض حجم التجارة الدولية إلى 13.1 بسبب الأزمة المالية العالمية في عام 2010، كانت الزيادة

[1] رزيقة مخوخ، **تحديات تطور بورصة الجزائر والحلول المدرجة للخروج بتفعيلها**، مجلة إقتصاد المال والأعمال، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، المجلد 05، العدد 02، 2020، ص: 267.

13.8 في عامي 2011 و2012 على التوالي 5.0 و3.7 (تقرير التجارة، 2013)، وقد واصل نمو التجارة الدولية تباطؤه خلال سنه 2016، حيث ارتفع الصادرات العلمية من السلع بنسبة 2.3 وهي أقل من متوسط ارتفاعها خلال 25 سنه الماضية (5.6) وأقل من المعدل المسجل سنة 2015 (2.9)، وقد كان لتراجع النمو في الناتج المحلي الإجمالي لدول مهمة مثل الصين والبرازيل، إلى جانب ضعف نمو الطلب على الواردات في البلدان النامية من العوامل الرئيسية وراء تباطؤ نمو التجارة، كما شهدت سنة 2016 نمو التجارة الدولية بمعدل أقل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بعدما عرف معدلي نموهما تقاربا منذ الأزمة المالية العالمية 2009/2008، بعد إن كانت معدلات نمو التجارة الدولية تفوق معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ب1.5 و2 خلال عقدي الثمانينيات والتسعينات .[1]

2.1. تحليل المبادلات التجارية وانعكاس البرامج على الميزان التجاري:

1.1.1. ميزان السلع والخدمات على الدخل: من خلال تحليل ميزان السلع والخدمات والدخل نلاحظ أنه يتمتع بميزة إيجابية طيلة فترة الدراسة وهو في تزايد وارتفاع ومستمرين حيث نلاحظ في سنه 2000 كان رصيده موجب بقيمة 9590 مليون دولار أمريكي لتعود قيمه سنوات 2004، 2005، 2006، 2007، 2008، على التوالي 10670، 21390، 29540، 28320، 32470 مليون دولار أمريكي، لكن نلاحظ عجز في ميزان السلع والخدمات والدخل سنة 2008 بقيمة 2190 مليون دولار أمريكي، وذلك راجع ربما إلى التحويلات العمالية الهائلة التي عرفتها جل قطاعات الاقتصاد الوطني.[2]

2.1.1. الميزان التجاري: يشهد الميزان التجاري في هذه الفترة فائض بحوالي 20000 مليون دولار أمريكي، حيث من خلال تحليل سلسلة الميزان التجاري في فترة 2000-2008 نلاحظ أنه في تطور وزيادة مستمرين كذلك حيث انتقل رصيد الميزان التجاري من 9020 مليون دولار أمريكي سنة 2000 إلى 11260 مليون دولار أمريكي سنة 2004 ليصبح حوالي 29550 مليون دولار أمريكي سنة 2006، أما في سنتي 2011 و2012 فقيمة الميزان التجاري كانت بحوالي 5467 و5578 مليون دولار أمريكي على التوالي.[3]

---

[1] يحي مناصري، علي مكيد، **دراسة تحليلية لواقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التوجهات الحديثة للتجارة الدولية**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة الجزائر، المجلد 6، العدد 01، 2020، ص: 831

[2] محمد مراس، **دراسة أثر برامج الإنعاش الاقتصادي، 2001_2014 على متغيرات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر باستخدام نماذج التنبؤ والاستشراف VAR**، مجلة البشائر الاقتصادية، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العديد 02، 2015، ص: 35

[3] المرجع نفسه، ص: 36.

3. واقع التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة 2001-2022

يعد قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات الاستراتيجية للاقتصاد الوطني، ونظرا للإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الوطني فقد كان لها الأثر النسبي على منحنى التجارة الخارجية، وقد عرفت هذه الأخيرة تطورا كبيرا سواء في جانب الواردات أو الصادرات خصوصا بعد سنة 2004، نظرا لسياسة التحرير المنتهجة تدريجيا خلال السنوات الماضية إضافة إلى البرامج الاستثمارية الكبرى.

الجدول رقم (02-01): جدول التجارة الخارجية للجزائر في الفترة الوحدة مليار دولار أمريكي.

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الواردات (caf)	9.94	12.00	13.53	18.30	20.35	21.45	27.36	39.47	39.29	40.47	47.24
الصادرات	19.13	18.82	24.61	32.08	46.00	54.61	60.16	79.29	45.19	57.05	73.48
الميزان التجاري	9.19	9.81	11.07	13.77	25.64	33.15	32.53	39.81	5.90	16.58	29.24
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الواردات (caf)	50.37	55.28	58.58	51.50	47.08	46.05	46.19	41.93	31.40	37.45	38.88
الصادرات	71.86	64.97	62.88	37.78	30.02	35.19	41.16	33.06	21.54	38.64	65.72
الميزان التجاري	21.49	9.94	4.30	-13.17	17.06	10.86-	5.02-	5.35	9.85-	1.17	26.85

المصدر: المديرية العامة للجمارك 2022

شهد الميزان التجاري تحسنا ملحوظا مع بداية الألفية، وكما هو معلوم فالصادرات الجزائرية تتوقف أساسا على قطاع المحروقات، وبالتالي فالتحسن في رصيد الميزان التجاري تتحكم فيه إلى حد بعيد أسعار المحروقات هذه الأخيرة عرفت عدم استقرار في البداية، إذ بلغ المتوسط السنوي لأسعار البترول 24.85 دولارا للبرميل سنة 2001 ثم 25.24 دولارا للبرميل سنة 2002، وبالمقابل فإن الصادرات الإجمالية عرفت تدهورا خلال السنوات الثلاث الأولى، إذ بلغت قيمة الصادرات الإجمالية 2001 إلى 19.13 مليار دولار، لتصل إلى 18.82 مليار دولار سنة 2002، ومن جهة أخرى نجد أن الواردات الإجمالية عرفت تزايدا. فبعد أن سجلت ما قيمته 9.94 مليار دولار سنة 2001 لتصل إلى 12 مليار دولار سنة 2002.

في سنة 2003 حققت الجزائر فائضا تجاريا يقدر بـ: 11.07 مليار دولار، إذ قدرت قيمة الصادرات بـ: 24.61 مليارا بارتفاع بأكثر من 30% بالنسبة لسنة 2002 وقيمة الواردات ارتفعت بأكثر من 12 % لتصل إلى 13.53 مليارا وتحتل المحروقات قمة الصادرات بمداخيل تقدر بـ 23 مليار دولار تمثل ارتفاعا

بـ 28 مقارنة بسنة 2002 حيث تعتمد الجزائر على إنتاجها من المواد البترولية في مجال الصادرات بنسبة تقدر بـ 97% من الصادرات الإجمالية.

ومع التحسن التدريجي الذي عرفته أسعار البترول سنة 2004 حيث وصل المتوسط السنوي للأسعار إلى 34.29 دولارا للبرميل مقابل 29.03 دولارا للبرميل سنة 2003، فقد تحسن رصيد الميزان التجاري وسجل فائضا بقيمة 13.77 مليار دولار، أي بنسبة ارتفاع في حدود 24% مقارنة مع سنة 2003 وقد ارتفعت صادرات المحروقات سنة 2004 بنسبة 31.5% لتصل إلى 31.55 مليار دولار، في حين بلغت الصادرات الإجمالية سنة 2004 ما قيمته 32.08 مليار دولار بنسبة ارتفاع قدرها 30.35 % مقارنة بسنة 2003، ومن جانب آخر نجد أن الواردات الإجمالية ارتفعت سنة 2004 إلى 18.30 مليار دولار نظرا لارتفاع الطلب المحلي على السلع والخدمات ومختلف التجهيزات المرتبطة بالاستثمار.

تواصل ارتفاع الفائض في الميزان التجاري خلال سنتي 2005 و2006 وبلغ ما قيمته 25.64 مليار دولار و33.15 مليار دولار على التوالي، وهذا نظرا لوتيرة الارتفاع الكبيرة المسجلة في الصادرات الإجمالية مع ارتفاع بطيء في حجم الواردات، حيث ارتفعت الصادرات الإجمالية من 46 مليار دولار سنة 2015 إلى 54.61 مليار دولار سنة 2016، شكلت صادرات المحروقات منها ما قيمته 53.61 مليار دولار، وبذلك فقد ارتفعت صادرات المحروقات بنسبة 17.6% مقارنة مع سنة 2015، أما بخصوص الواردات فبعد الارتفاع الكبير سنة 2004، عرفت سنة 2006 ارتفاعا جد بطيء، إذ بلغت الواردات الإجمالية سنة 2006 ما قيمته 21.45 مليار دولار، مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 5.4% مقارنة بسنة 2005، بالرغم من الارتفاع المسجل في حجم الصادرات الإجمالية سنة 2007، إلا أن رصيد الميزان التجاري قد انخفض بنسبة 1.78% مقارنة بسنة 2006 ووصل إلى 32.53 مليار دولار، وهذا نظرا لوتيرة الارتفاع الكبيرة في حجم الواردات التي وصلت إلى 27.63 مليار دولار سنة 2007، أي بنسبة ارتفاع تقدر بـ 28.8%، في حين أن الصادرات الإجمالية كانت قد ارتفعت بنسبة 10.1% لتبلغ ما قيمته 60.16 مليار دولار سنة 2007 منها حوالي 59.6 مليار دولار كصادرات محروقات التي عرفت ارتفاعا بنسبة 11.2% مقارنة بسنة 2006.

وعرفت سنة 2008 أداء مقبولا بخصوص مستوى الميزان التجاري، إذ سجل هذا الأخير فائضا في حدود 39.81 مليار دولار ما يمثل أكثر من 20% من إجمالي الناتج الداخلي الخام، إن هذا الداء يعكس الارتفاع المستمر لأسعار البترول آنذاك، والتي ارتفعت بنسبة 33% مقارنة مع متوسط أسعار المحروقات

لسنة 2007، وبذلك نجد أن إجمالي الصادرات ارتفع إلى 79.29 مليار دولار منها حوالي 77.19 مليار دولار صادرات المحروقات، مع العلم أن أسعار البترول بدأت في الانخفاض مع منتصف سنة 2008 نظرا للأزمة التي كان يعاني منها الاقتصاد العالمي، وإلى جانب ذلك فقد عرفت الواردات الجزائرية ارتفاعا هي الأخرى سنة 2008 مقارنة مع سنة 2007، إذ وصلت إلى 39.47 مليار دولار بنسبة ارتفاع تجاوزت 42%.

مع التحسن التدريجي الذي عرفته أسعار البترول سنة 2010 مقارنة بسنة 2009 فقد عرفت صادرات البترول زيادة معتبرة لتصل إلى حوالي 56.12 مليار دولار مقابل 44.41 مليار دولار سنة 2009 بالرغم من الانخفاض الطفيف في الكميات المصدرة من المحروقات بنسبة 1.78% مقارنة بسنة 2009، كما عرفت بعض الصادرات خارج المحروقات تحسنا طفيفا مقارنة بسنة 2009 وهو ما انعكس بالإيجاب على وضعية الميزان التجاري، الذي انتقل رصيده من 5.9 مليار دولار سنة 2009 إلى 16.58 مليار دولار سنة 2010، كما ارتفع معدل التغطية من 115 سنة 2009 إلى 141 سنة 2010 ومع الاستقرار النسبي الذي عرفته أسعار البترول سنة 2011 بمتوسط سعري في حدود 112 دولار للبرميل، فإن الميزان التجاري سجل فائضا بـ 29.24 مليار دولار، إذ بلغت الصادرات الإجمالية حوالي 73.48 مليار دولار بزيادة نسبتها حوالي 28% مقارنة مع سنة 2010، منها حوالي 71.66 مليار دولار كصادرات محروقات، وبلغت الواردات الإجمالية حوالي 47.24 مليار دولار بزيادة نسبتها تقدر بحوالي 16% مقارنة بسنة 2010، كما ارتفع معدل التغطية إلى 156 سنة 2011.

سجلت سنة 2012 فائضا في الميزان التجاري وصل إلى 21.49 مليار دولار، حيث بلغت الواردات الجزائرية 50.37 مليار دولار والصادرات الجزائرية 71.86 مليار دولار، غير أنه سرعان ما انخفض رصيد الميزان التجاري سنة 2013 ليصل إل 9.94 مليار دولار، وهذا بسبب الانخفاض الكبير في الصادرات بحوالي 9.59% والارتفاع الكبير في الواردات بنسبة 9.23 مما أثر على معدل التغطية الذي انخفض هو الآخر من 143% سنة 2012 إلى 118 سنة 2013.

وفي سنة 2014 عرف الميزان التجاري فائضا بمبلغ 4.30 مليار دولار، لينخفض رصيد الميزان التجاري في سنة 2015 ويسجل عجزا بحوالي 13.17 مليار دولار بسبب انخفاض كل من الصادرات والواردات، إذ انخفضت الواردات بنسبة 12.08% وانخفضت الصادرات بنسبة 39.91، نظرا للتراجع الحاد في أسعار البترول بحوالي 47.1% سنة 2015.

في سنة 2016 ارتفع العجز ليصل إلى 17.84 مليار دولار سنة 2016، أي بزيادة قدرها 4.8%، ويرجع ذلك إلى الانخفاض المستمر في أسعار البترول بحوالي 15.2% مما أثر على حجم صادرات المحروقات التي تراجعت بحوالي 15.6%، بالرغم من أن الكميات المصدرة من المحروقات في سنة 2016 ارتفعت بحوالي 10.7%، وقد وصل حجم الصادرات الإجمالية سنة 2016 إلى 30.02 مليار دولار مقارنة بسنة 2015 عندما بلغت الصادرات الإجمالية قيمة 37.78 مليار دولار إضافة إلى انخفاض حجم الواردات إلى 47.08 مليار دولار بعد أن وصلت إلى 51.5 مليار دولار سنة 2015، ويرجع ذلك إلى تقليص الواردات المتعلقة بمداخيل عوامل الإنتاج.

أما في سنة 2017 فقد انخفض العجز التجاري إلى حوالي 10.86 مليار دولار بسبب ارتفاع الصادرات إلى حوالي 35.19 مليار دولار أي بنسبة 17.22% مقارنة مع سنة 2016، وكذا انخفاض بطيء في حجم الواردات التي وصلت إلى 46.05 مليار دولار.

وبخصوص سنة 2018، فتشير الأرقام المؤقتة إلى أن الميزان التجاري سيسجل أقل عجز بـ 5.02 مليار دولار، إذ عرف حجم الصادرات ارتفاعا ملحوظا مقارنة بسنة 2017 ووصل إلى 41.16 مليار دولار، في حين أن حجم الواردات ارتفع بشكل بطيء إلى حدود 46.19 مليار دولار.

وقد سجلت معدل تراجع بنسبة– 5.9 %خلال عام 2019 مقارنة بعام 2018، ويعزى ذلك بالأساس إلى الإجراءات التي شرعت الحكومة الجزائرية في اتخاذها منذ أواخر عام 2018 للحد من الواردات وأهمها حظر استيراد سيارات الركوب من الخارج.

بالرغم من انخفاض الواردات بأكثر من 4 مليار دولار في عام 2019 إلا أن قيمة الواردات الجزائرية والتي وصلت في ذاك العام لنحو 42 مليار دولار مازالت مرتفعة بالنسبة لبلد عدد سكانه يصل إلى 44 مليون نسمة.

إذا كانت الواردات قد انخفضت، فإن الصادرات الجزائرية قد انخفضت هي الأخرى ولكن بنسبة أكبر تجاوزت –14 %حيث انخفضت بنحو 6 مليار دولار لتصل في عام 2019 لما يقرب من 36 مليار دولار مقارنة بنحو 42 مليار دولار في العام السابق، ويعزى ذلك إلى تراجع حركة التجارة الدولية في أواخر عام 2019 بعد ظهور جائحة كورونا.

بالرغم من نجاح الجزائر في عام 2018 من خفض العجز في الميزان التجاري بنسبة كبيرة بعد أن بلغ هذا العجز في عام 2017 لنحو 11 مليار دولار، سجل العجز في الميزان التجاري في عام 2018 نحو 5.4 مليار دولار فقط، إلا أن هذا العجز عاود في الارتفاع مرة أخرى في عام 2019 ليصل لنحو 6 مليار دولار، مما انعكس سلباً على معدل تغطية الصادرات للواردات لتصل إلى 4.85% بعد إن كانت هذه النسبة 2.90% في العام السابق.

في المقابل، انخفضت وتدهورت الصادرات الجزائرية بشكل كبير جدا المقارنة المشار إليها بعالية لتنخفض بقيمة تزيد عن 11 مليار دولار وبنسبة وصلت لنحو -35%، ويرجع السبب الأساسي في ذلك إلى الانكماش الذي شهده الاقتصاد العالمي وحركة التجارة الدولية بعد ظهور جائحة كورونا بالصين وبعض دول العالم خلال الربع الأخير من عام 2019، وبالتالي تراجع الطلب العالمي على البترول ومشتقاته، والذي يعتبر العنصر الرئيسي للصادرات الجزائرية (أكثر من90%(من إجمالي الصادرات الجزائرية للعالم) أدى هذا الانهيار في الصادرات الجزائرية إلى ارتفاع العجز في الميزان التجاري من عام 2020، مقارنة ليصل لنحو 10 مليار دولار خلال الإحدى عشر شهرا بعجز قيمته نحو 5.5 مليار دولار خلال ذات الفترة من العام السابق.

سجل رصيد الميزان التجاري ورأس المال فائضا قدره 19.30 مليار دولار في 2022، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى التحسن في رصيد الميزان التجاري، الذي سجل فائضا قدره 26.77 مليار دولار في 2022، مقابل 1.23 مليار دولار في 2021، أي بزيادة قدرها 25.54 مليار دولار، في ظل ارتفاع أسعار النفط والغاز إلى جانب زيادة تاريخية في الصادرات خارج المحروقات، التي بلغت 6 مليار دولار في نهاية 2022، أي بزيادة قدرها 30.57% مقارنة بسنة 2021.

4. تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة: 2000-2021

4.1. الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية: يشير الجدول التالي إلى تطور تركيبة الصادرات الجزائرية في الفترة 2001-2021.

الجدول رقم (02-02): الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2001-2021

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	مواد غذائية	الطاقة	المواد الأولية	منتجات نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية غير غذائية	المجموع
2001	28	18484	37	504	22	45	12	19132
2002	35	18091	51	551	20	50	27	18825
2003	48	23939	50	509	1	30	35	24612
2004	59	31302	90	571	0	47	14	32083
2005	67	45094	134	651	0	36	19	46001
2006	73	53429	195	828	1	44	43	54613
2007	88	58831	169	993	1	46	35	60163
2008	119	77361	334	3384	1	67	32	79298
2009	113	44128	170	692	0	42	49	45194
2010	315	55527	94	1056	1	30	30	57053
2011	355	71427	161	1496	0	35	15	73489
2012	315	69804	168	1527	1	32	19	71866
2013	402	62960	109	1458	0	28	17	64974
2014	323	60304	109	2121	2	16	11	62886
2015	235	32699	106	1597	1	19	11	34668
2016	327	28221	84	1321	0	54	19	30026
2017	349	33261	73	1410	0.29	78	20	35191.2
2018	373	38338	92	2242	0.30	90	30	41168.3
2019	408	33255	96	1445	0	83	36	35323
2020	437	20022	71	1287	0	77	37	21932
2021	576	34137	182	3486	1	188	63	38632
2022	269	59711	263	5086	2	84	111	65526

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على DGD

عرفت الصادرات الجزائرية تطورا ملحوظا منذ بداية الألفية، وقد مس هذا التطور كل أصناف الصادرات مثلما يوضحه الجدول أعلاه، غير أن وتيرة تزايد الصادرات تختلف من صنف لآخر حسب البرامج الحكومية المنتهجة، مع تسجيل أن قطاع الطاقة يستحوذ على النسبة الأكبر في الصادرات الإجمالية وخلال كل السنوات، فصادرات الجزائر من المحروقات تخضع لتقلبات أسعار البترول وكذا حجم الإنتاج، إذ عرفت سنة 2008 أعلى قيمة لصادرات المحروقات بحوالي 77 مليار دولار، تليها سنة 2011 بحوالي 71 مليار دولار وهذا انعكاس لأسعار البترول المرتفعة خلال تلك الفترة بينما كانت صادرات المحروقات من سنة 2001 إلى 2007 تعرف تذبذبا في قيمتها بين 18 مليار دولار إلى حدود 58 مليار دولار.

ومع تدهور أسعار البترول منتصف سنة 2014 انخفضت قيمة الصادرات الجزائرية من المحروقات من حوالي 60 مليار دولار سنة 2014 إلى حوالي 32 مليار دولار سنة 2015، أي بنسبة 45.77% وهي نسبة كبيرة أثرت على وضعية الميزان التجاري في تلك الفترة، وقد استمر التراجع سنة 2016، وسرعان ما ارتفعت قيمة صادرات المحروقات سنة 2017 إلى حوالي 33 مليار دولار وسنة 2018 بـ 38 مليار دولار أي ما نسبته 93.12% من إجمالي الصادرات نظرا لزيادة حجم الإنتاج والتحسن التدريجي في أسعار البترول مقارنة مع سنة 2015.

وبعد قطاع المحروقات، يأتي قطاع المنتجات نصف المصنعة من حيث قيمة الصادرات، إذ وصلت قيمتها إلى حوالي 2.24 مليار دولار سنة 2018، ثم في المرتبة الثالثة نجد المواد الغذائية بحوالي 0.37 مليار دولار، وما يلاحظ هو ضعف حجم الصادرات خارج المحروقات الذي يرجع إلى ضعف البنية الاقتصادية وغياب الاستراتيجية الواضحة لتشجيع باقي القطاعات إضافة إلى تدهور حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاع الزراعي والصناعي، ومع ذلك فقد كان هناك تحسن تدريجي في الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال سنة 2018 فبعد أن كانت تمثل حوالي 5.48 % سنة 2007، انتقلت النسبة إلى حوالي 6.87% سنة 2017 ثم 6.88% سنة 2018، والشكل التالي يوضح مكانة صادرات المحروقات مقارنة بالصادرات الأخرى خلال سنة 2018.

الشكل رقم (02-01): الصادرات الجزائرية بحسب النوع للفترة 2001-2022

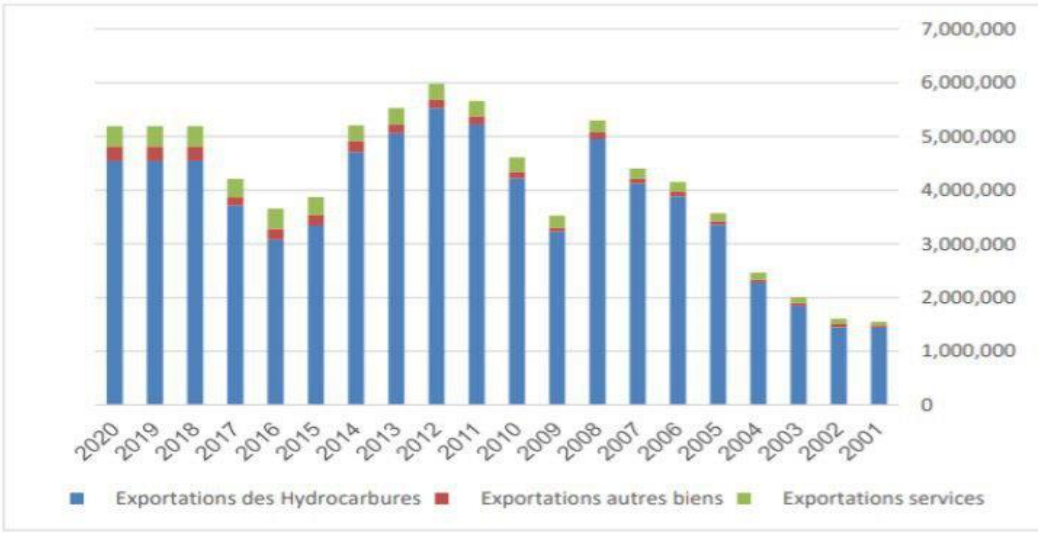

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على الجدول (02-01)

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات التنمية المالية (التطور المالي) للفترة 2001-2011

1. **العرض النقدي:** يعرف العرض النقدي M2، على أنه مجموع المتاحات النقدية، مضافا إليها أشباه النقود، والتي تتضمن في الجزائر، الادخار السائل قصير الأجل، والودائع لأجل على مستوى البنوك التجارية، بالعملة الوطنية أو الأجنبية.

وعندنا في الجزائر يتكون عرض النقود من المجاميع التالية[1]:

- **المتاحات النقدية(M1):** وتشمل العملة في التداول خارج النظام المصرفي والودائع الجارية لدى النظام المصرفي والودائع في الحسابات الجارية البريدية سواء كانت بالدينار أو بالعملات الأجنبية.
- **الكتلة النقدية (M2):** وتشمل على المتاحات النقدية **(M1)** مضافا إليها شبه النقود المتمثلة في الودائع لأجل وودائع التوفير في البنوك التجارية بما فيها الودائع الأجنبية.
- **سيولة الاقتصاد (M3):** وتشمل على الكتلة النقدية (M2) والودائع أو التوظيفات الادخارية في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط قبل أن يتحول إلى بنك تجاري متخصص، أما بعد هذه السنة أصبح المجتمع (M2) معادلا المجتمع (M3)، كما اعتبرت كل ودائعه ودائع لأجل.

2. **القروض:** في الجزائر وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية المتعلقة بالمؤسسات الإنتاجية، والخاصة بتمويل استثمارات القطاع العام والخاص، استفاد هذا الأخير من امتيازات لم تكن متاحة ولا متوفرة له لمدة عقدين ونصف من الزمن، فقد نص القانون الجزائري رقم 25-88 المؤرخ في 1988 على توجيه استثمارات القطاع الخاص نحو النشاطات الصناعية والخدمات ذات الأولوية للبلاد، أما تمويل استثمارات القطاع الخاص فيتم عن طريق القروض البنكية وبذلك أصبحت البنوك بعد انطلاق الإصلاحات الاقتصادية تتمتع باستقلالية تامة في القرارات الخاصة بمنح القروض، كما استفاد من تخفيضات نوعية جمركية وجبائية وامتيازات أخرى في إطار ترقية الاستثمار الوطني (APSI, CALPI).[2]

والجدول الموالي يوضح نسبة العرض النقدي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي والقروض الموجهة للقطاع الخاص نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 2001_2022.

---

[1] صالح مفتاح، فطيمة ساسي، **أثر نمو العرض النقدي على نمو القطاع الخاص، دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990-2012**، مجلة معارف، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الصادرة عن: تصدرها جامعة أكلي محند أولحاج بالبويرة، المجلد :9، العدد :17، 2014، ص: 281.

[2] المرجع نفسه، ص ص: 284-285.

الجدول رقم (02-03): العرض النقدي والقروض بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 2001_2022

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
العرض النقدي	66.88	71.7	70.91	63.75	59.16	61.77	66.98	62.82	72.28	79.56	82.64
القروض	42.1	43	43.1	44	50.4	55.5	55.1	54	51.9	55.3	53.2
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
العرض النقدي	74.33	71.6	79.4	82	78.2	79.3	81.3	80.8	96.1	90.8	82.8
القروض	52.3	52.8	48	49.3	50	51.4	50.4	48.1	48.2	57.7	57

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتماد على بنك الجزائر وبيانات البنك الدولي

https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators

لقد شهد عرض النقود في الجزائر فترة من النمو المطرد امتدت بين 2001-2007، حيث اظهر النقدي في الجزائر زيادة بلغت ذروتها في عام 2007 بمعدل نمو قدره 23.09% وبعد هذه الفترة إلى غاية 2013، استمر عرض النقود في النمو ولكن بوتيرة معتدلة، حيث تراوحت معدلات النمو بين 4.84% و19.91%، والجدير بالذكر انه في عام 2015، كان معدل النمو ضئيلا تقريبا عند 0.30%، وفي عام 2019، كان هناك انخفاض بنسبة -0.76%، وفي السنوات الممتدة من 2020 إلى غاية 2022، استأنفت نمو المعروض النقدي اتجاها تصاعديا أكثر قوة، وبلغ ذروته بزيادة قدرها 14.33% في عام 2022.

أما بالنسبة للقروض انتقلت من 1078.4 مليار دج سنة 2001 إلى 7907.8 مليار دج سنة 2016، مع ملاحظة هينة القروض الوجه للقطاع العام على حساب القطاع الخاص خلال الفترة 2001 حتى نهاية 2004 والفترة من نهاية 2014 إلى غاية 2016، في حين عرفت الفترة الممتدة بين بداية 2005 ونهاية 2013 سيطرة القروض الموجهة للقطاع الخاص، وان حصتها في تمويل القطاع الخاص بلغت 75.2% نهاية سنة 2022.

المطلب الثالث: تحليل مؤشر الانفتاح التجاري للفترة 2001-2022

استخدمت هذه الدراسة مؤشرين لتحليل مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر للفترة 2001_2022

1. **مؤشر الانفتاح التجاري:** الجدول الموالي يوضح مؤشر الانفتاح التجاري للفترة 2001-2022:

الجدول رقم (02-04): مؤشر الانفتاح التجاري للفترة 2001-2022

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
72.8	70.7	68.6	68.8	66.0	61.0	54.4	55.0	50.4	60.0	59.6
2022	**2021**	**2020**	**2019**	**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**	**2012**
57.4	57.4	66.2	67.4	63.5	63.3	60.8	60.8	60.8	67.8	72.8

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على بينك الجزائر وبيانات البنك الدولي،

https://www.heritage.org/index/pages/about.html

بدأ مؤشر حرية التجارة عند 59.6 في عام 2001 وأظهر تقلبات طفيفة، حيث انخفض إلى 50.4 في عام 2003 قبل أن ينتعش إلى 54.4 في عام 2005، وتعكس هذه الفترة الجهود الأولية لتحرير التجارة مع بعض التراجع في السياسات، من عام 2006 إلى عام 2011، تحسن المؤشر بشكل ملحوظ، حيث وصل إلى ذروته عند 72.8 في عام 2011، وتشير هذه الفترة إلى تقدم كبير في الحد من الحواجز التجارية وتحسين الحرية التجارية، وقد شهد المؤشر تقلبا وأظهر انخفاضاً من 72.8 في عام 2012 إلى 60.8 بحلول عام 2014، مما يعكس فترة زيادة الحواجز التجارية أو التغييرات التنظيمية، ويشير الانتعاش المحدود إلى 63.3 في عام 2017 إلى تخفيض الحواجز وحالة التقييد التي شهدتها فترة انخفاض أسعار البترول، وسياسة تقييد الواردات وضبط سلتها التي طبقتها الجزائر خلال تلك الفترة، وهو ما يُشير إلى جهود لتحقيق التوازن في السياسات التجارية، بعد زيادة وجيزة إلى 67.4 في عام 2019، انخفض المؤشر إلى 57.4 بحلول عام 2021 وظل مستقرًا في عام 2022، وقد يشير هذا الانخفاض إلى تشديد السياسات التجارية أو زيادة الحواجز التي تؤثر على حرية التجارة.

يعكس مؤشر الحرية التجارية للجزائر من 2001 إلى 2022 الجهود التي تواجهها البلاد والتحديات التي تواجهها في مجال تحرير التجارة، وفي حين تم إحراز تقدم كبير في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فإن الانخفاضات تسلط الضوء على الحواجز المستمرة أمام التجارة، إن معالجة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بشكل استراتيجي يمكن أن تؤدي إلى تحسين حرية التجارة، ويمكن أن تدعم التنويع الاقتصادي من خلال الاستفادة من السلع الوسيطية اللازمة للعملية الإنتاجية والحصول عليها من المصادر الأكثر كفاءة ما يحقق مزايا سعرية تنافسية، بالإضافة خلال الفوائد المحتمل تحقيقها من خلال تعزيز اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي.

2. **مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد في الجزائر**: الجدول الموالي يوضح مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد في الجزائر للفترة 2001-2022:

الجدول رقم (02-05): الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد في الجزائر للفترة 2001_2022

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
72.8	70.7	68.6	68.8	66.0	61.0	54.4	55.0	50.4	60.0	59.6
2022	**2021**	**2020**	**2019**	**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**	**2012**
57.4	57.4	66.2	67.4	63.5	63.3	60.8	60.8	60.8	67.8	72.8

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على بينك الجزائر وبيانات البنك الدولي.

تضاعف رصيد التدفقات الاستثمارية بما يقارب اربع مرات سنة 2001، بسبب خصخصة مركب الحجار لصالح شركة إسبات الهندية وبيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية، واستمر تدفق الاستثمار في الزيادة ليبلغ أقصاه سنة 2009 بحجم قدره 2747 مليون دولار بسبب زيادة التدفقات الوافدة إلى قطاع المحروقات، لتنخفض الاستثمارات إلى حدود 1500 مليون دولار سنة 2012 بسبب الأزمة العالمية وانخفاض الطلب على النفط، وانخفاض التدفقات على المستوى العالمي، وتحديد مساهمة الشركاء الأجانب ضمن قاعدة 51/49، في حين سجلت التدفقات الوافدة قيمة سالبة سنة 2015، وشهدت الفترة(2016-2019) تحسنا في حجم الاستثمارات، وهذا بعد صدور قانون 16-09 سنة 2016 وتقديم تحفيزات هامة للمستثمرين الأجانب.

المطلب الرابع: تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2001-2022

1. خصائص النمو الاقتصادي في الجزائر: يتميز النمو الاقتصادي في الجزائر بالخصائص التالية[1]:

- **مستوى نمو غير كافي:** أثبتت الدراسات انه لكي يمكن الحفاظ على مستوى معيشة السكان يجب إلا تقل نسبة نمو الناتج الوطني الخام عم 6% عندما يزداد عدد السكان بنسبة 1%، غير أنه على الرغم من التقدم المحقق خلال السنوات الثلاث الأخيرة فإن النمو مازال غير كافي من أجل:
  - تلبية الحاجات الناجمة عن تزايد السكان؛
  - تغطية الطموحات الجديدة المترتبة عن الانفتاح على أنماط استهلاك البلدان المتطورة.

وتعطي البنية الديمغرافية في الوقت الراهن صورة عن حاجات السكان وطموحاتهم غير محددة وقدرتهم على خلق وإعداد السياسات العمومية وتنفيذها، وإن تأثير النمو الديمغرافي على التنمية يمكن اعتباره إيجابي لأن هذا النمو يسمح بزيادة اليد العاملة بكثرة وحركتها المتزايدة وكلفتها الزهيدة.

[1] نادية معلالة، مليكة درويش، **أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، دراسة تحليلية قياسية للفترة 1985-2013**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2014-2015، ص ص: 56-57.

لكن الاختلال الذي قد يحدث بين زيادة السكان القادرين على العمل وبين النمو الاقتصادي يفرض وتيرة جديدة وتوزيعها أحسن للنمو في مواجهة التهديدات المختلفة ومنها تفاقم البطالة أمام نقص الاستثمارات المحدثة لمناصب الشغل.

- **ضعف نمو الإنتاجية:** إن مستوى النمو ونوعية تحددها إنتاجية العمل ورأس المال، لكن العلاقة بين الإنتاج والوسائل المسخرة لتحقيقه بمعنى الإنتاجية بقيت ضعيفة منذ الاستقلال، فحصيلة العشرية الممتدة بين 1967-1987، أبرزت هذه الظاهرة التي تواصلت حتى سنة 1994، وحسب البنك العالمي فإن تطور الإنتاجية الإجمالية للعوامل كان سلبا (-4.3% عن كل العوامل) خلال الفترة الممتدة (1995-1999) غير أن تحسين الإنتاجية مازال في الوقت الراهن يواجه العديد من العراقيل التي تعود أساسها إلى تأهيل الموارد البشرية والتسيير والثقافة الاقتصادية وعبء القطاع الموازي.

2. تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي للجزائر للفترة 2001-2022

يعرض الجدولين أدناه الناتج المحلي الإجمالي للجزائر بالأسعار الثابتة للعملة المحلية وبالأسعار الثابتة بالدولار الأمريكي، ويمتد للأعوام من 2001 إلى 2022، ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي مؤشرا اقتصاديا لقياس النشاط الاقتصادي، ويُمثل القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد زائد أية ضرائب على المنتجات وناقص أية إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات، ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية.[1]

الجدول رقم (02-06): إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للجزائر (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية) للفترة 2001-2022

(الوحدة: تريليون)

2011	20010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
15.68	15.23	14.71	14.47	14.13	13.67	13.44	12.69	12.17	11.35	10.75
2022	**2021**	**2020**	**2019**	**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**	**2012**
19.41	18.81	18.19	19.17	18.98	18.75	18.51	17.94	17.30	16.66	16.21

Source: World Bank national accounts data، and OECD National Accounts data files، https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?end=2022&locations=DZ&start=2000

[1] **World Bank national accounts data, and OECD National Accounts data files**, https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?end=2022&locations=DZ&start=2000.

وتوضح البيانات مسار النمو الإجمالي للناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال العقدين الماضيين، ومن عام 2001 إلى عام 2022، أظهر الناتج المحلي الإجمالي اتجاها تصاعديا عاما، حيث سجل نموا كبيرا من 99.48 مليار دولار في عام 2001 إلى 179.60 مليار دولار في عام 2022.

الجدول رقم (02-07): إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للجزائر (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي) للفترة 2001-2022

(الوحدة: مليار دولار)

2011	20010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
145.07	140.98	136.08	133.94	130.80	126.50	124.38	117.45	112.61	105.05	99.48
2022	**2021**	**2020**	**2019**	**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**	**2012**
179.60	174.03	168.31	177.36	175.60	173.52	171.29	165.98	160.06	154.20	150.00

Source: World Bank national accounts data، and OECD National Accounts data files، https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?end=2022&locations=DZ&start=2000

إلا أن هذا النمو لا يخلو من التقلبات، مما يعكس التحديات الاقتصادية المحلية والظروف العالمية التي أثرت على الاقتصاد الجزائري، خلال أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، شهدت الجزائر نموًا اقتصاديًا قويًا، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بشكل مطرد من 99.48 مليار دولار في عام 2001 إلى 130.80 مليار دولار في عام 2007، وتعزى فترة النمو هذه إلى أسعار النفط العالمية المواتية، والتي عززت عائدات النفط والغاز في البلاد، وهي المحرك الرئيسي للاقتصاد الجزائري.

ومن عام 2008 إلى عام 2014، استمر الناتج المحلي الإجمالي في الارتفاع، وإن كان بوتيرة أبطأ قليلاً، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 133.94 مليار دولار عام 2008 إلى 160.06 مليار دولار عام 2014، وشملت هذه الفترة الأزمة المالية العالمية 2008-2009، وأزمة منطقة اليورو 2010-2012، والتي أثرت على الاقتصادات في جميع أنحاء العالم، وعلى اقتصاديات الاتحاد الأوربي الشريك التجاري الأول للجزائر، وعلى الرغم من ذلك، حافظ الناتج المحلي الإجمالي على مسار نمو إيجابي بسبب صادرات الطاقة وسياسات الإنفاق الحكومي المرتبطة ببرامج التنمية المعتمدة في الجزائر في تلكم الفترة.

الشكل رقم (02-02): الناتج المحلي الإجمالي للجزائر (بالدولار الأمريكي) للفترة (2001-2022)

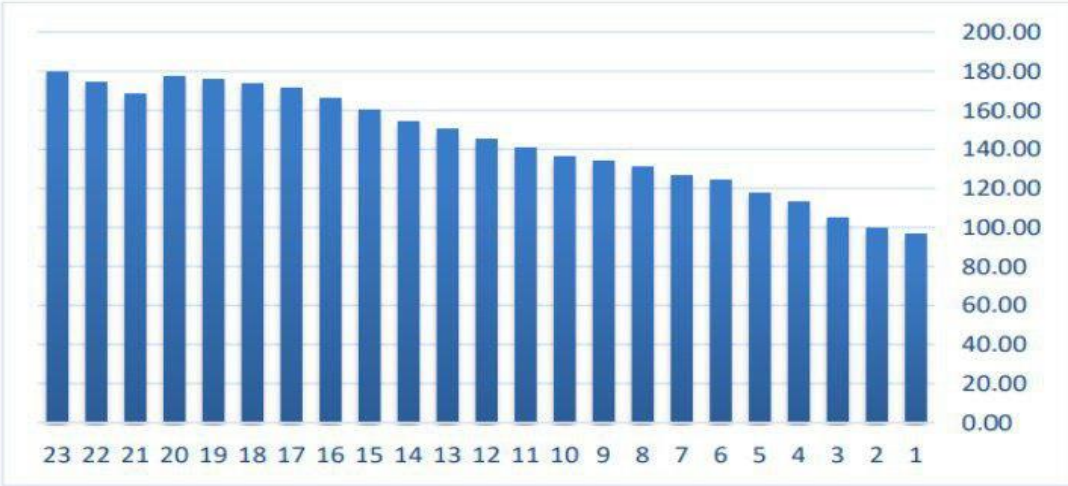

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول رقم (02-07)

3. **مساهمات القطاع:** الجدول الموالي يوضح مساهمة القطاعات للفترة 2001-2022

الجدول رقم (02-08): مساهمة القطاعات للفترة 2001-2022

(مليون دينار)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	359666	346171	412120	417225	515282	580506	581616	641285	708073	727413
الهيدروكربونات	890943	1616315	1443928	1477034	1868890	2319824	3352878	3882228	4089309	4997555
الصناعات	270396	290750	315231	337556	355371	388193	418295	449581	479791	519632
خدمات تجارية	770276	842670	921785	1004159	1112214	1303182	1518930	1684830	1919550	2113672
مجموع القيم المضافة	3451958	3645911	4296970	5099673	6436135	7332260	8021812	9314980	8054982	9656782
السنة	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	1421693	1640006	1772202	1935113	2140305	2219064	2426907	2426907	2426907	1421693
الهيدروكربونات	5536382	4968018	4657811	3134243	3025613	3699651	4547784	4547784	4547784	5536382
الصناعات	664195	729515	771787	837717	919370	979303	1044920	1127982	1127982	1127982
خدمات تجارية	2933201	3305152	3849815	4186362	4553127	4841295	4858948	5305418	5305418	5305418
مجموع القيم المضافة	11356382	12483952	12857074	13248083	12459027	13059418	14026317	15754553	15754553	15754553

المصدر: بيانات الديوان الوطني للإحصاء (ONS)، https://www.ons.dz/

من خلال الجدول أدناه فإن القيمة المضافة للزراعة والصيد ارتفعت قيمتها من 359.666 مليون دينار عام 2001 إلى ذروة بلغت 2.426.907 مليون دينار عامي 2018 و2019، قبل أن تشهد انخفاضا ملحوظا عام 2020، وقد تراوحت من أدنى مستوى لها عند 6.88% في عام 2008 إلى أعلى

مستوى عند 17.30% في عام 2017، مما يشير إلى دور متقلب ولكن متزايد بشكل عام في الاقتصاد الجزائري.

أما قطاع النفط وما تتولد منه من قيم مضافة، فقد شهدت القيم المضافة المتولدة نموا كبيرا، حيث بلغ ذروته عند 5.536.382 مليون دينار في عام 2011، وقد كانت مساهمة هذا القطاع كبيرة، حيث تراوحت بين 23.66% في عام 2014 إلى أكثر من 50% في عامي 2009 و2010، مما يسلط الضوء على الدور الحاسم لقطاع النفط في الاقتصاد الجزائري، وقد شهد قطاع الصناعة نمو متواصلا حيث ارتفعت القيمة المضافة من 270.396 مليون دينار عام 2001 إلى 1.127.982 مليون دينار عام 2020، وقد ظلت حصة القطاع الصناعي مستقرة نسبيا خلال فترة الدراسة.

أما القيمة المضافة للخدمات التجارية فقد شهدت نموا ملحوظا، حيث شكل القطاع إسهاما رئيسيا في الناتج المحلي الإجمالي، التي تجاوزت 33٪ من مجموع القيم المضافة المتولدة في الاقتصاد الجزائري، مما يدل على التحول نحو اقتصاد أكثر توجها نحو الخدمات.

الجدول رقم (02-09): نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر للفترة 2001-2022

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	10.42%	9.49%	9.59%	8.18%	8.01%	7.92%	7.25%	6.88%	8.79%	7.53%
الهيدروكربونات	25.81%	44.33%	33.60%	28.96%	29.04%	31.64%	41.80%	41.68%	50.77%	51.75%
أشغال عامة نفطية	%9.70	%9.84	%9.54	%8.73	%7.89	%7.70	%8.41	%8.86	%11.88	%11.34
الصناعات	7.83%	7.97%	7.34%	6.62%	5.52%	5.29%	5.21%	4.83%	5.96%	5.38%
خدمات تجارية	22.31%	23.11%	21.45%	19.69%	17.28%	17.77%	18.93%	18.09%	23.83%	21.89%
السنة	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	12.52%	13.14%	13.78%	14.61%	17.18%	16.99%	17.30%	15.40%	15.40%	9.02%
الهيدروكربونات	48.75%	39.80%	36.23%	23.66%	24.28%	28.33%	32.42%	28.87%	28.87%	35.14%
	%11.74	%11.95	%12.66	%13.54	%15.39	%15.87	%15.71	%14.89	%14.89	%14.89
الصناعات	5.85%	5.84%	6.00%	6.32%	7.38%	7.50%	7.45%	7.16%	7.16%	7.16%
خدمات تجارية	25.83%	26.48%	29.94%	31.60%	36.54%	37.07%	34.64%	33.68%	33.68%	33.68%

المصدر: من احتساب الطلبة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء (ONS)، https://www.ons.dz/

ومع ذلك فإن التحليل مكونات الناتج بحسب القطاعات يُؤشر على أن قطاع الهيدروكربونية ظل القطاع المهيمن، وهذا يسلط الضوء على الدور الحاسم للقطاع ويشير إلى الاعتماد الكبير على عائدات النفط والغاز، حيث يتسم الاقتصاد الجزائري بخصائص ريعية منها:

- **الاعتماد الكبير على المحروقات:** إن المساهمة الكبيرة لقطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي تسلط الضوء على اعتماد الجزائر على عائدات النفط والغاز، ويخلق هذا الاعتماد نقاط ضعف أمام تقلبات الأسعار العالمية وتحولات الطلب.
- **التنويع المحدود:** على الرغم من النمو في الزراعة والصناعات والخدمات، تهيمن الهيدروكربونات على المشهد الاقتصادي، مما يشير إلى محدودية التنويع.

المبحث الثاني: قياس فعالية مؤشرات التنمية المالية، الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2001-2022

من أجل التحديد الدقيق لمدى استجابة مؤشرات التطور المالي والانفتاح التجاري نحو النمو الاقتصادي تم الاعتماد على مجموعة من الاختبارات القياسية ممّا يسمح بالوصول إلى نتائج أكثر دقة، وممّا أُعتمد عليها نذكر:

المطلب الأول: إجراءات وتوصيف نموذج الدراسة

من خلال قراءة عنوان المذكرة وإشكاليتها المطروحة يتضح لنا بأن المتغيرات المستقلة والتابعة تتمثل في التطور المالي والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي ومن خلال السعي لتحقيق أهداف الدراسة المسطرة نستعرض ما يلي:

1. **منهجية الدراسة:** يهدف الاقتصاد القياسي إلى تحليل واختبار النظريات الاقتصادية بحيث لا يمكن اعتبار هذه النظريات صحيحة ومقبولة ما لم تجتز الاختبار الكمي والعددي، كما يجب أن يكون النموذج مفسر بقوة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، فانطلاقا من مختلف الأدبيات النظرية والتجريبية التي تناولت موضوع التطور المالي والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي والتي تباينت نتائجها، إذ يرجع هذا التباين في النتائج إما لاختلاف النموذج والطريقة المستعملة لاختبار أو لنوعية المتغيرات التي يتم اختبارها في نموذج الدراسة أو للعينة المختارة في الدراسة(النطاق الزمني أو الفترة الزمنية أو طبيعة الدول في كل دراسة)، لذلك سيتم من خلال هذا الجزء إجراء دراسة قياسية على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية بالاستعانة بنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة (ARDL) خلال الفترة الزمنية (1990-2020).

وتتلخص المنهجية المستخدمة في هذه الدراسة في اتباع الخطوات التالية:

- ✓ التأكد من إن كل السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة 0 أو الدرجة الأولى 1، ما عدا الدرجة الثانية، بالإضافة إلى استقراريه التابع في الدرجة الأولى؛
- ✓ تكوين نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد وهو نموذج خاص من نموذج (ARDL)؛
- ✓ تحديد فترة الإبطاء المثلى المناسبة في الخطوة 02، ويستحسن أن تكون درجة الإبطاء قليلة نسبيا؛
- ✓ التأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي أي الارتباط الذاتي لا يؤثر على ديناميكية النموذج؛
- ✓ التأكد من استقراريه ديناميكية النموذج؛
- ✓ تكوين اختبار الحدود bounds test لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الأجل؛

- ✓ إذا كانت النتائج إيجابية، أي وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل يتم فصل نموذج تصحيح الخطأ (ECM) العادي لمعرفة ديناميكية المدى القصير بين المتغيرات؛
- ✓ استعمال النتائج في الخطوة 7 لقياس الآثار قصيرة وطويلة المدى بين المتغيرات.

2. **الإطار النظري للنموذج:** تم تطوير نموذج الانحدار التلقائي للتأخر الموزع (ARDL)، بالفرنسية المعروف باسم نموذج الانحدار التلقائي للتأخر الموزع بواسطة (Pesaran et al, 2001) والغرض منه هو تقييم العلاقة بين المتغيرات القصيرة والطويلة الأجل، حيث يتميز بسيولته وسهولة تطبيقه.

لا يفرض نموذج (ARDL) ثبات المتغيرات في نفس المستوى إلا إذا[1]:

- كافة المتغيرات ثابتة عند المستوى I (0): جميع المتغيرات ثابتة في الفرق الأول I (1)، والبعض الآخر عند الفرق الأول، لاحظ أن نموذج (ARDL) لا ينطبق على الثبات في الفرق الثاني I (2)، ويتميز أيضا بفائدته في السلاسل الزمنية القصيرة.

3. **تحديد المتغيرات:** يتم تعيين النموذج من خلال تحديد الهيكل الذي تقوم عليه الدراسة، ابتداء من المتغير التابع، المعبر عن الظاهرة محل الدراسة والمتغيرات المفسرة التي تفسره، وطبيعة العلاقة التي تربطهم بصيغة رياضية مناسبة، وتم تحديد متغيرات النموذج كما يلي:

- **المتغير التابع:** معدل النمو الاقتصادي (TGDP)؛
- **المتغير المفسر:** بعض مؤشرات التطور المالي ممثلة في مؤشر القروض الموجهة إلى القطاع الخاص نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (PRIV/GDP)، مؤشر السيولة النقدية ممثلا في نسبة الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي (M2/GDP)، وبعض مؤشرات الانفتاح التجاري والممثلة في مجموع الصادرات والواردات نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (x+m) /GDP، والاستثمار الأجنبي المباشر الداخل نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (FDI/GDP).

4. **مراحل اختبار الاستقرارية:** وهي كالاتي[2]:

1.4. **مصادر البيانات:** تم استخدام بيانات سنوية تغطي الفترة (2001_2022) بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر وبيانات البنك الدولي والتقارير السنوية للبنك الجزائر والإحصائيات الثلاثية السنوية، وبالتطبيق على برنامج (Eviews12) في معالجة المعطيات.

[1] othmane lamzihri, mohamed el kamli, Estimation de la loi d'Okun avec le modèle ARDL, international journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics - LJAFAME, volume 2, issue 5, 2021, pp: 1.

[2] وفاء رمضاني، مرجع سبق ذكره، ص ص: 2020-2022.

2.4. **صياغة النموذج:** لقد تم استخدام الاقتصاد القياسي لتقدير العلاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع، كما تم الاستعانة بمجموعة من الأدوات والأساليب الإحصائية والقياسية وذلك لبناء نموذج (ARDL).

وقد اعتمدنا الصيغة النهائية للنموذج المراد تقديره وفق المعادلة التالية:

$$GDPPC = f (DCPS, M2, INVEST, OPEN)$$

حيث أن:

- **GDPPC:** يمثل معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، والذي يعبر عن المتغير التابع باعتباره مؤشرا للنمو الاقتصادي الذي شاع استخدامه في نظرية النمو الداخلي المقترحة من قبل Lucas (1988), Romer (1986-1990).
- أما المتغيرات المفسرة فتمثل فيما يلي:
- **DCPS:** فهو يعتبر من أهم مؤشرات قياس تطور القطاع المالي، بحيث يحسب بنسبة القروض الممنوحة إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- **M2:** يمثل هذا المؤشر عرض النقود بالمفهوم الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي وهو أيضا يعتبر من أهم مؤشرات قياس تطور القطاع المالي، بحيث يقيس مستوى العمق المالي وحجم الوساطة المالية.
- INVEST يمثل الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ويحسب بقسمة إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت (GFCF) على إجمالي الناتج المحلي.
- **OPEN:** يمثل مؤشر الانفتاح للتجارة العالمية، ويتم الحصول عليه بقسمة مجموع الصادرات والواردات على الناتج المحلي الإجمالي، بحيث يعتبر من بين المؤشرات الهامة المفسرة للنمو الاقتصادي والتي يجري استخدامها في العديد من الدراسات التجريبية.

ويتميز نموذج (ARDL) على غرار النماذج الأخرى بعدة مزايا منها:

- لا يتطلب إجراء اختبار (ARDL) أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الصفر أو الدرجة الأولى، ولكن يشترط أن تكون متكاملة من الدرجة الثانية فقط؛
- إمكانية تحديد العلاقة التكاملية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الأجلين الطويل والقصير في أن واحد، أي في معادلة واحدة، فضلا عن تحديد أثر كل متغير مستقل على المتغير التابع، كما يسمح ذات النموذج ARDL، من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل؛

- تعد المعلمات المقدرة وفق نموذج (ARDL) في الأجل الطويل والقصير أكثر اتساقا (كفؤة وغير متحيزة) عن نظيرتها المقدرة بالطرق الأخرى (مثل أنجل وجرانجر) لاختبار التكامل المشترك؛
- يتناسب اختبار ARDL مع حجم العينات الصغيرة نظرا لاتسامها بالكفاءة؛
- يأخذ نموذج ARDL عدد كافي من الإبطاءات الزمنية للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام.
- وتتلخص منهجية ARDL في اتباع الخطوات التالية:
- اختبار استقراريه السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها؛
- الاختبار الأول لنموذج الانحدار الذاتي لإبطاء الموزع ARDL في الأجل القصير بواسطة OLS.
- اختبار وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل اختبار منهج الحدود (Bound Test)، يعمل هذا الاختبار على التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية الداخلية في النموذج بواسطة اختبار Wald أو إحصاءة اختبار فيشر (F)، حيث تحسب هذه الأخيرة – قيمة F– وفق العلاقة التالية:

$$F = \frac{R^2/(K-1)}{(1-R^2)/(\mathrm{n}-\mathrm{k})} \dots\dots\dots\dots\dots (01)$$

حيثR^2: معامل التحديد، K: عدد معلمات النموذج، n: حجم العينة.

يركز اختبار الحدود Bounds Test على فرضية العدم التي تنص على عدم تكامل مشترك بين المتغيرات النموذج (غياب علاقة توازنية في الأجل الطويل):

$$H_0: a_0 = a_1 = a_2 = 0 \dots\dots\dots\dots\dots (02)$$

مقابل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين متغيرات النموذج:

$$H_1: a_0 \neq a_1 \neq a_2 \neq 0 \dots\dots\dots\dots\dots (03)$$

3.4. تقدير المعلمات قصيرة الأجل (أنموذج تصحيح الخطأ): بعد التأكد من وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية، يتم كخطوة موالية تقدير معلمات النموذج للأجلين القصير والطويل ومعلمة متجه تصحيح الخطأ (ECM) باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) استنادا إلى عدد فترات الإبطاء المحددة.

4.4. **اختبار سلامة واستقرارية النموذج ARDL:** للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة المعنية، أي من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، ومعرفة مدى استقرار وانسجام معاملات الأجل الطويل مع تقديرات معلمات الأجل القصير.

5.4. **الاختبارات الشخصية للتأكد من جودة أداء النموذج (ARDL) المقدر**: ويتم ذلك من خلال إجراء ما يلي:

16.**اختبار خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي عن طريق اختبار** (Breusch –Godfrey Serial Correlation LM Test)؛

17. اختبار عدم تجانس التباين باستعمال اختبار (Heteroskeadsticity Test: ARCH)؛

18.اختبار لاكرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي (BG) Lagrange Multiplier(Brush-Godfrey) Test of Residual

19. اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Jarque Bera (JB)

الشكل رقم (02-03): توضيح لمنهجية النموذج

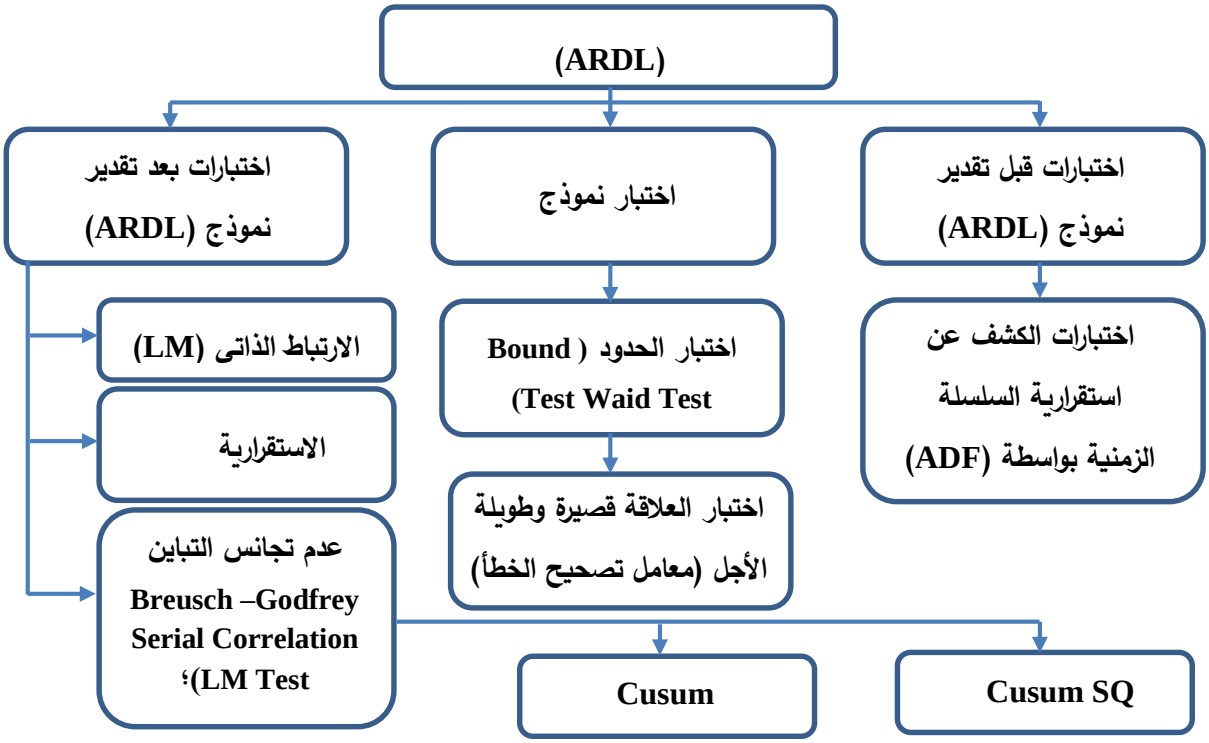

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على: صافية بقاص، مرجع سبق ذكره، ص: 80.

المطلب الثاني: اختبار الاستقرارية

بمرتجى التحديد الدقيق لمدى استجابة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي للتغيرات في العرض النقدي تم الاعتماد على مجموعة من الاختبارات القياسية، ما يسمح بالوصول إلى نتائج أكثر دقة، ومما أُعتمد عليها نذكر[1]:

[1] المرجع السابق، ص: 209.

1. **اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية:** من الناحية النظرية تأخذ السلسلة الزمنية صفة الاستقرارية إذا كانت معطياتها تتذبذب حول وسط حسابي مستقل عن الزمن، أي أن السلسلة الزمنية لا تحوي على اتجاه عام لا نحو الزيادة ولا نحو النقصان، أما إذا تحقق ما دون ذلك فإن السلسلة الزمنية سواء نحو الزيادة أو النقصان.

وكأكثر تفصيل يمكن القول على إن سلسلة زمنية ما، ولتكن مثلا Yt تتصف بالاستقرارية إذا كان وسطها الحسابي مع تبايناتها المشتركة كلها مستقلة عن الزمن، أي:

$E(Y_t) = u$ ..... (1)

$Var(Y_t) = \sigma^2$ ..... (2)

$COV(Y_t, Y_{t+k}) = COV(Y_{t+k}, Y_{t+k+a}) = Y(k)$..... (3)

تنقسم السلاسل الزمنية تبعا لخاصية الاستقرار إلى:

- **سلاسل مستقرة:** السلاسل التي تغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، أي لا يوجد فيها اتجاه عام نحو الزيادة أو النقصان على حد سواء (لا تحتوي جذر الوحدة).
- **سلاسل غير مستقرة:** وهي السلاسل التي يتغير متوسطها باستمرار بالزيادة أو النقصان (تحتوي على جذر وحدة).

لمعالجة عدم استقرارية السلسلة الزمنية يتم الاعتماد على الاختبارات الخاصة بجذر الوحدة (Test Unite Root) للتأكد من استقرارية السلسلة وتحديد درجة تكاملها، وتوجد عدة اختبارات من اجل الكشف عن جذر الوحدة، ويمكن في ضوئها معرفة استقرارية السلسلة ودرجة تكاملها ومنها اختبار ديكي _ فولر الموسع Augment Dickey_Fuller (ADF)، والصيغة العامة للاختبار هي[1]:

$$\Delta X_t = a_1 X_{t-1} + \sum B_j \Delta X_{t-j} + e_t$$

بدون قاطع واتجاه عام

[1] صافية بقاص، أحمد بن خليفة، "**البدائل المتاحة في البلدان المغاربية لإقلاع النمو، دراسة حالة (الجزائر، المغرب، تونس)**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2019-2020، ص ص: 77-78.

$$\Delta X_t = a_0 + a_1 X_{t-1} + \sum B_j \Delta X_{t-j} + e_t$$

يوجد قاطع (حد ثابت) فقط

$$\Delta X_t = a_0 + a_2 t + a_1 X_{t-1} + \sum B_j \Delta X_{t-j} + e_t$$

يوجد قاطع واتجاه عام (اتجاه زمني)

إذ أن (X) يمثل السلسلة المراد اختبارها، (Δ) يمثل الفروق الأولى للسلسلة، (e_t) يمثل حد الخطأ العشوائي.

وبعد إجراء اختبار جذر الوحدة (ADF) نختبر الفرضيتين الآتيتين:

الأولى: فرضية العدم $H_0: a_1 = 0$

الثانية: الفرضية البديلة $H_1: a_1 < 0$

فإن كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية سبتم قبول فرضية العدم ورفض فرضية البديل أي خلو السلسة من جذر الوحدة والسلسلة مستقرة في المستوى I(0)، أما إذا كانت قيمة (t) المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية نرفض فرضية العدم والسلسلة تكون غير مستقرة وسيتم أخذ الفروق الأولى، فإذا حققت السلسة الاستقرار فإن المتغير متكاملا من الدرجة الأولى (1)، أما إذا لم تحقق الاستقرار فتؤخذ الفروق من درجة أعلى وهكذا حتى تصبح السلسلة مستقرة، وهذا بالاعتماد على معيار Schwarz (SIC) في عملية الاختبار، حيث يرى (Pesaran) بأنه أفضل معيار في اختبار الاستقرارية.

2. **مراحل اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية:** وهي كالاتي[1]:

أولا: الأسلوب البياني: قبل البدء بمختلف الاختبارات التي تكشف عن استقرارية السلسلة يلجأ إلى رسم السلسلة الزمنية بيانيا، حيث يعطي الرسم البياني فكرة مبدئية عن الطبيعة المحتملة للسلسة الزمنية، حيث أن الاختبار البياني ينطلق من ملاحظة المنحنى الذي يمثل تطور السلسلة الأولية والذي ينحصر بين خطين يتضمنان القيم الصغرى والقيم العظمى للسلسلة، فإذا كان هذان الخطان متوازيان فإن السلسلة تأخذ

[1] حياة عثماني، مرجع سابق، ص ص: 192-200.

الشكل التجميعي، أما إذا كان العكس فإن السلسلة تأخذ الشكل الجدائي، والشكل الموالي يبين بعض حالات تطور السلسلة الزمنية.

ثانيا: دراسة دالة الارتباط الذاتي: إذ يدل الارتباط الذاتي على أن قيم مشاهدات المتغيرات المدروسة غير مستقلة عن بعضها، وتحدث مشكلة الارتباط الذاتي ما بين المتبقيات العشوائية عندما ترتبط البواقي العشوائية مع بعضها البعض أي أن قيمة المتغير العشوائي في السنة t يرتبط مع قيمته السابقة1_{t-1}، حيث تمثل معاملات دالة الارتباط الذاتي P(K) عند الفجوة K بالعلاقة التالية:

$$P(K) = \frac{\hat{Y}k}{\hat{Y}0}$$

أي $\frac{\text{التغايير بحد الفترة الزمنية المتأهرة K}}{\text{التباين}}$

حيث:

$$\hat{Y}_k = \sum \frac{(Y_t - \bar{Y})(Y_{t-k} - \bar{Y}_{t-k})}{T}$$

$$\hat{Y} = \frac{(Y_t - \bar{Y})^2}{\mathrm{T}}$$

حيث أن n هي حجم العينة و $\bar{Y}$ متوسط العينة، ولاختبار الفرضية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية للسلسلة الزمنية توضع فرضية العدم التالية:$H_0 : \mathrm{p} = 0$ مقابل الفرضية البديلة $H_1 \neq 0$ ، وتكون السلسلة الزمنية Y_t مستقرة إذا كان معامل الارتباط الذاتي يساوي الصفر أو قريب منه لأي فجوة أكبر من الصفر، أي في هذه الحالة يجب أن تنخفض الارتباطات الذاتية بسرعة كلما ارتفع k، أما إن لم تكن السلسلة مستقرة فإن الخطوة الموالية هي تفريقها لهدف الحصول على سلسلة محولة ومستقرة.

ثالثا: اختبار جذر الوحدة: في كثير من الأحيان قد يصعب علينا معرفة استقرارية السلسلة الزمنية من خلال الملاحظة البسيطة أو من خلال الرسم البياني، وحتى من خلال دالة الارتباط الذاتي، حيث هنا نلجأ إلى اختبار الكشف عن الاتجاه العام، هناك أدوات أخرى مهمة في تحليل السلاسل الزمنية واختبار استقراريتها، منها اختبار الجذر الوحدوي والذي يعتبر الأداة الأكثر فعالية.

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خواص السلاسل الزمنية والتأكد من مدى استقرارها وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدا.

1. **اختبار ديكي فولر المطور**: من بين اختبارات جذر الوحدة اختبار ديكي فولر الذي يسلط الضوء على استقرارية السلسلة الزمنية من عدمها لاتجاهها العام مع تحديد خاصيتها سواء كانت تحديدية أو عشوائية.

2. **اختبار فيليس بسرون:** يأخذ اختبار PP بعين الاعتبار كلا من الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين للأخطاء العشوائية، ويستند إلى نفس النماذج الموجودة في اختبار Df البسيط، ولكنه يقدم تصحيحا غير معلمي للإحصائية t مما يعني أنه اختبار غير معلمي ليتعامل مع مشكلة الارتباط المتسلسل في مقادير الأخطاء بدون إضافة مقادير الفروق في الفترات الزمنية المتأخرة، ويجري الاختبار على أربعة مراحل هي:

- تقدير بواسطة OLS النماذج الثلاث القاعدية لاختبار ديكي فولر، مع حساب الإحصائيات المرفقة؛
- تقدير التباين قصير المدى $\sigma^2=\frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}\varepsilon_t^2$، حيث ε_t تمثل البواقي؛
- تقدير المعامل المصحح S_1^2، المسمى التباين طويل المدى، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابق؛
- حساب إحصائية فيليبس وبيرون: $t_{\emptyset}^{*}=\sqrt{K}\times\frac{\emptyset-1}{\sigma_{\emptyset}}+\frac{T(K-1)\sigma_{\emptyset}}{\sqrt{K}}$ مع K=$\frac{\sigma^2}{S_1^2}$، والتي تساوي 1_ في الحالة التقاربية عندما تكون ε_t تشويش أبيض.

رابعا: اختبارات متنوعة: في خضم دراسي انعكاس هيكلة القروض المصرفية على النمو الاقتصادي لجأت الدراسة إلى جملة من الاختبارات منها:

- **الارتباط الخطي:** يقيس الارتباط قوة العلاقة الخطية بين متغيرين ويتم تحليل الارتباط الخطي بناء على أساس حساب ما يسمى بمعامل الارتباط.
- **اختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي:** وهو نتاج كلمة Heteroskedasticity والتي تتكون من كلمتين هما: Hetero وتعني غير متساوي، skedasticity والذي يعني تباعد وانتشار، يشير اختلاف التباين أو عدم ثبات التباين إلى الحالة التي يكون فيها تباين حد الخطأ غير ثابت عند كل قيم المتغير.
- **اختبار كاي تربيع:** إن الأساس النظري لاشتقاق توزيع مربع كاي هو التوزيع الطبيعي، أي أن توزيع مربع كاي مشتق من الدرجة المعيارية.

❖ **الارتباط الذاتي لقيم سلسلة زمنية:** عند وجود اتجاه للسلسلة المدروسة واحتوائها على تقلبات دورية وموسمية، فإن كل قيمة من القيم اللاحقة للسلسلة توقف على القيم السابقة لها، إن العلاقة الارتباطية بين كل حدين متتاليين من حدود أي سلسلة زمنية تسمى الارتباط الذاتي لقيم أو حدود السلسلة.

3.3. اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود[1]: يكون هناك تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة وفقا لمنهج الحدود، إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة وعليه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، ونقبل الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك للمتغيرات محل الدراسة، أما إذا كانت قيمة F المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة فغننا نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم أي غياب وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

يبين الجدول رقم (02-10) لاختبار الحدود (bounds test) أن قيمة F المحسوبة أكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى عند مستويات المعنوية 1%، 2.5%، 5%، 10% مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة بأن الطلب على البنزين وسعر البنزين ومتوسط الدخل الفردي في متغيرات متكاملة ويتحقق بينهم علاقة توازن في الأجل الطويل.

الجدول رقم (02-10): اختبار الحدود (bounds test)

قيمة F المحسوبة	القيم الحرجة	مستوى المعنوية			
		%1	2.5%	%5	%10
9.100222	الحد الأدنى I(0)	4.13	3.55	3.1	2.63
	الحد الأدنى I(1)	5	4.38	3.87	3.35

المصدر: من إعداد الطالبتان، بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

المطلب الثالث: تقدير النموذج

ولتطبيق النماذج المستخدمة في هذه الدراسة في التحليل القياسي بيانات سنوية وخطوات متبعة لذلك.

[1] محمد لحسن، عبد الله نورالدين، **الطلب على البنوين في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1987-2020 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL**، مجلة الابتكار والتسويق، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعيدة، المجلد 9، العدد 1، 2022، ص: 539.

1. صياغة النموذج القياسي الخاص بإشكالية الدراسة

يقصد بصياغة النموذج القياسي الخاص بإشكالية الدراسة هو تحديد العلاقة الاقتصادية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في صورة رياضية، وبعبارة أخرى هو تحديد أو حصر المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على المتغير التابع ألا وهو معدل النمو الاقتصادي، وتتكون هذه المرحلة من الخطوات التالية:

1.1. تحديد متغيرات النموذج ومصادر بياناتها: من خلال الدراسة النظرية للتطور المالي والانفتاح التجاري وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي واستنادا على الدراسات السابقة، تم حصر عدد من المتغيرات الاقتصادية التي تعبر عن التطور المالي والانفتاح التجاري والتي تؤثر في المتغير التابع (معدل النمو الاقتصادي)، مع تحديد التوقعات النظرية المسبقة فيما يخص إشارة معالم النموذج، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (02-11): متغيرات الدراسة ومصادر بياناتها

المتغير	الاسم	الترميز	إشارة المعلمة المتوقعة	مصادر البيانات
التابع	معدل النمو الاقتصادي	GDP	/	البنك الدولي
المستقل	العرض النقدي بالمفهوم الواسع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	M2	موجبة	البنك الدولي
	القروض الموجهة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	LDP	موجبة	البنك الدولي
	الانفتاح التجاري	TO	موجبة	البنك الدولي
	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	DFI	موجبة	.....

المصدر: من إعداد الطالبتان

بناء على ما تضمنه الجدول السابق فيما يخص توقع إشارة معالم النموذج، يمكن تحديد الصياغة الرياضية لنموذج لأثر التطور المالي والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الشكل الموالي:

- ✓ **النموذج الأول: أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي**

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 M2_t + \beta_2 LDP_t + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots 01$$

- ✓ **النموذج الثاني: أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي**

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 TO_t + \beta_2 FDI_t + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots 02$$

✓ **النموذج الثالث: أثر التطور المالي والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي**

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 M2_t + \beta_2 LDP_t + \beta_3 TO_t + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots 03$$

حيث يمثل:

$\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3$: معالم النموذج المقدر.

ε_t : يمثل حد الخطأ أو المتغير العشوائي.

t: الزمن.

2.1. التحليل الوصفي لبيانات المتغيرات المعتمدة في نموذج الدراسة للفترة 2000-2022

يبين الجدول التالي أهم الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، أقل قيمة لكل متغير وأكبر قيمة، إضافة للتوزيع الطبيعي لكل متغير.

الجدول رقم (02-12): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أصغر قيمة	أكبر قيمة	احتمالية إحصائية جارك بيرا
GDP	1.136709	1.471695	-6.729942	5.758042	17.70191
M2	75.26273	76.61500	59.16000	96.10000	0.314143
LDP	17.36199	15.71794	7.977522	29.52939	1.752430
TO	61.44000	60.72000	45.03000	76.38000	0.640532
FDI	1.033374	0.981799	-0.324012	2.033266	0.181792

المصدر: من إعداد الطالبتان، بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12 (أنظر الملحق رقم 02)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن:

- قيم المتوسط الحسابي لكل متغيرات الدراسة لا تتحيز لأحد طرفي قيم المتغير نفسه أي لأكبر قيمة أو لأصغر قيمة، أما بالنسبة لقيم الانحراف المعياري فقد تباينت قيمه بين صغيرة وكبير، كما تم ملاحظة من خلال احتمالية إحصاءة جارك بيرا (الاحتمالية أكبر من 0.05) أن أغلب المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي.

2.2. دراسة اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من عدمها تم الاستعانة باختبار ديكي فولر المطور، حيث تجرى اختبارات جذر الوحدة هذه وفق ثلاثة انحدارات على الترتيب وهي: انحدار بثابت

واتجاه عام (النموذج 6: trend and intercept)، انحدار بثابت (النموذج 5: intercept)، انحدار بدون ثابت واتجاه عام (النموذج 4: None).

في حالة عدم استقرار السلاسل الزمنية محل الدراسة عند مستواها الأصلي سيتم إجراء فروقات من الدرجة الأولى على السلاسل الزمنية ثم إعادة تطبيق اختبار ديكي فولر المطور (ADF) على ذات السلاسل.

الجدول رقم (02-13): نتائج اختبار جذر الوحدة وفق اختبار ديكي فولر المطور (ADF)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		FDI	GDP	LDP	M2	TO
At Level						
With Constant	t-Statistic	-2.3201	-3.0081	-1.4777	-1.5282	-1.6620
	Prob.	*0.1752*	*0.0504*	*0.5249*	*0.5001*	*0.4350*
		n0	*	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.3343	-4.3692	-2.3965	-4.0609	-2.1628
	Prob.	*0.0880*	*0.0122*	*0.3698*	*0.0234*	*0.4842*
		*	**	n0	**	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.7892	-2.6918	0.6931	0.3705	0.1162
	Prob.	*0.0704*	*0.0097*	*0.8575*	*0.7823*	*0.7087*
		*	***	n0	n0	n0
At First Difference						
		d(FDI)	d(GDP)	d(LDP)	d(M2)	d(TO)
With Constant	t-Statistic	-6.1337	-4.1554	-3.3089	-4.3482	-3.6433
	Prob.	*0.0001*	*0.0051*	*0.0282*	*0.0034*	*0.0142*
		***	***	**	***	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.9514	-3.7278	-3.2418	-4.2740	-3.5581
	Prob.	*0.0006*	*0.0453*	*0.1047*	*0.0164*	*0.0601*
		***	**	n0	**	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	-6.0312	-7.3851	-3.4393	-4.2004	-3.7354
	Prob.	*0.0000*	*0.0000*	*0.0016*	*0.0002*	*0.0008*
		***	***	***	***	***

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج *EViews*12.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- متغيرة النمو الاقتصادي (GDP) والعرض النقدي (M2)، مستقرة عند مستواها الأصلي وفقا للنموذج السادس، وفي هذه الحالة نقول إن متغيرة النمو الاقتصادي متكاملة من الدرجة الصفر، أي I(0).
- أما بقية المتغيرات القروض الموجهة للقطاع الخاص (LDP)، الانفتاح التجاري (TO) والاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) فهي غير مستقرة عند مستواها الأصلي وفقا للنماذج الثلاث، ولكن بعد أخذ الفروقات من الدرجة الأولى على ذات المتغيرات اتضح أن بياناتها تحولت إلى حالة الاستقرار وفق النماذج الثلاث، وفي هذه الحالة نقول إن ذات السلاسل المذكورة متكاملة من الدرجة الأولى أي I(1).

بعد إجراء اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة والذي أسفر على أن السلاسل الزمنية للمتغيرات تتصف بالاستقرار عند درجات مختلفة من المستوى والفرق الأول، أي أنها مزيج من التكامل بين الدرجة الصفر I(0) والدرجة الأولى I(1)، نستنتج أن النموذج الأنسب لمعالجة إشكالية الدراسة هو نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL.

2. قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2001-2022

من أجل تقدير وقياس وتحليل العلاقة التوازنية في الأجلين القصير والطويل بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2001-2022 وفق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL يستلزم تتبع الخطوات التالية على الترتيب:

2.2. اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود (Bounds Test) لنموذج (ARDL)

لاختبار مدى وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل (تكامل مشترك) بين النمو الاقتصادي والمتغيرات التفسيرية (العرض النقدي، القروض الموجهة للقطاع الخاص)، تم احتساب إحصاءة فيشر (F-statistic) من خلال اختبار الحدود (Bound Test)، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02-14): نتائج اختبار الحدود Bound Test

Test Statistic	***Value***	**K (عدد المتغيرات المستقلة)**
F-statistic	**6.583660**	**2**
***Signif* -مستوى المعنوية-**	**I0 *Bound***	**I1 *Bound***
%10	2.915	3.695
%5	3.538	4.428
%1	5.155	6.265

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج الملحق رقم 03.

من خلال الجدول رقم (02-14) أعلاه والذي يوضح نتائج اختبار الحدود للعلاقة بين المتغيرات التفسيرية (العرض النقدي، القروض الموجهة للقطاع الخاص) والمتغير التابع معدل النمو الاقتصادي، نلاحظ أن قيمة (F-statistics) المحتسبة قدرت بـ (6.583660) وهي أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة للاختبار والتي بلغت (4.428) عند مستوى معنوية 5%، وعلية نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة، أي وجود علاقة توازنية (تكامل مشترك) طويلة الأجل تتجه من جملة المتغيرات المستقلة نحو المتغير التابع.

2.2. تقدير معلمات النموذج في الأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ

1.2.2. تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل: بعد التأكد من وجود التكامل المشترك بين المتغيرات المفسرة (العرض النقدي، القروض الموجهة للقطاع الخاص) والمتغير التابع (معدل النمو الاقتصادي) يُمكننا الولوج إلى الخطوة الموالية والمتمثلة في تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل.

نقدم من خلال الجدول الموالي المعاملات طويلة الأجل المقدرة باستخدام منهجية ARDL لنموذج الدراسة.

الجدول رقم (02-15): نتائج تقدير معلمات نموذج الدراسة في الأجل الطويل باستخدام منهج ARDL

ARDL(1.1.1)
Included observation :20
Gependent Variable : GDP

Variable	*Coefficient*	*t-statistic*	*Prob*
LDP	0.302002	-2.396049	0.0323
M2	0.038142	0.455768	0.0466

EC = GDP - (0.0381*M2 +0.3020*LDP + 3.2286)

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12 (أنظر الملحق رقم 04)

ملاحظة: تم الاعتماد على معيار Akaike info criterion (AIC).

بناء على النتائج أعلاه يمكن تحليل معلمات النموذج المقدر في الأجل الطويل كما يلي:

- **القروض الموجهة للقطاع الخاص (*LDP*):** تُظهر النتائج إلى أن المتغيرة ***LDP*** ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% حسب اختبار t-statistic، كما تُظهر ذات النتائج إلى وجود علاقة طردية تربطها مع معدل النمو الاقتصادي، حيث بلغت القيمة المقدرة لمعامل انحداره 2.396149، وهذا يعني أن أي زيادة في **LDP** بنسبة 01 % سيؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بنسبة 70%، وهذا ما يتفق مع أدبيات النظرية الاقتصادية، و يتفق كذلك مع مجهودات الجزائر التي أعطتها للقطاع الخاص فيما يخص توفير التمويل المصرفي لبرامج دعم إنشاء المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة،

- **العرض النقدي (*M2*):** له تأثير معنوي في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 5% حسب اختبار t-statistic، في حين أن العلاقة بينه وبين معدل الاقتصادي جاءت طردية وهي موافقة مع مفاهيم النظرية الاقتصادية، والتي تقتضي أن العرض النقدي والنمو الاقتصادي مرتبطان بشكل وثيق، حيث زيادة العرض

النقدي يمكن أن تحفز النشاط الاقتصادي من خلال تخفيض أسعار الفائدة وتشجيع الإنفاق والاستثمار، ومع ذلك، إذا زاد العرض النقدي بشكل مفرط، قد يؤدي ذلك إلى تضخم مرتفع يضر بالقوة الشرائية.

2.2.2. تقدير وتحليل نموذج تصحيح الخطأ المقيد ECM وفق منهج ARDL: لغرض قياس العلاقة في الأجل القصير، تم الاستعانة بنموذج تصحيح الخطأ *Errorcorrection model*، حيث أن هذا النموذج له ميزتان: الأولى هي قياس العلاقة قصيرة الأجل، والثانية هي أنها تقيس سرعة التعديل لإعادة التوازن في النموذج الديناميكي.

وضمن الجدول التالي تظهر نتائج تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL المختار:

الجدول رقم (02-16): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ARDL-ECM لنموذج الـ ARDL

Conditional Error Correction Regression			
Variable	**Coefficient**	**t-statistic**	**Prob**
D(M2)	-0.149686	-2.500855	0.0265
D(LDP)	-0.398450	-2.376898	0.0335
D(LDP(-1))	0.486316	3.319922	0.0055
CointEq (12)*	-0.947485	-5.693142	0.0001

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج، EViews12 (أنظر الملحق رقم 05)

حسب النتائج الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ أن:

- بلغت قيمة CointEq (-1) (-5.693142) والتي تقيس سرعة العودة للوضع التوازني في الأجل الطويل، كما قدرت قيمته الاحتمالية بـ: (0.0001) مما يعني تحقق الشرطين الأساسيين بأنه سالب معنوي، وعليه فإن ما قيمته -0.947485 من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة من الزمن لأجل العودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل، أي إنه عند تسجيل انحراف في النمو الاقتصادي في الأجل القصير عن قيمته التوازنية قابلة للتصحيح في الفترة الزمنية (t).

3.2. نتائج اختبار صلاحية النموذج المقدر: للتأكد من مدى صلاحية النموذج المقدر، يستلزم على هذا الأخير أن يخضع لجملة من الاختبارات التشخيصية التالية:

1.3.2. اختبارات استقرار هيكل النموذج المقدر:

قصد التأكد من مدى استقرارية النموذج لمقدر والمصاحبة لمنهجية (ARDL)، سيعتمد تطبيق اختبار Ramsey RESET Test والخاص بالتوصيف الرياضي للنموذج، ثم تطبيق اختبار المجموع

التراكمي للبواقي (CUSUM)، وكذلك المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM sum of Squares)، وهذا قصد التأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أي تغير هيكلي فيها، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل، فإذا كان الرسم البياني لكل من الاختبارين (CUSUM) (CUSUM SQ) داخل إطار الحدود الحرجة عند مستوى (5%) يعني أن جميع المعلمات المقدرة مستقرة ولا يوجد تغيرات هيكلية، وبالعكس.

الشكل رقم (02-04): نتائج اختبار Cusum وCusum of square.

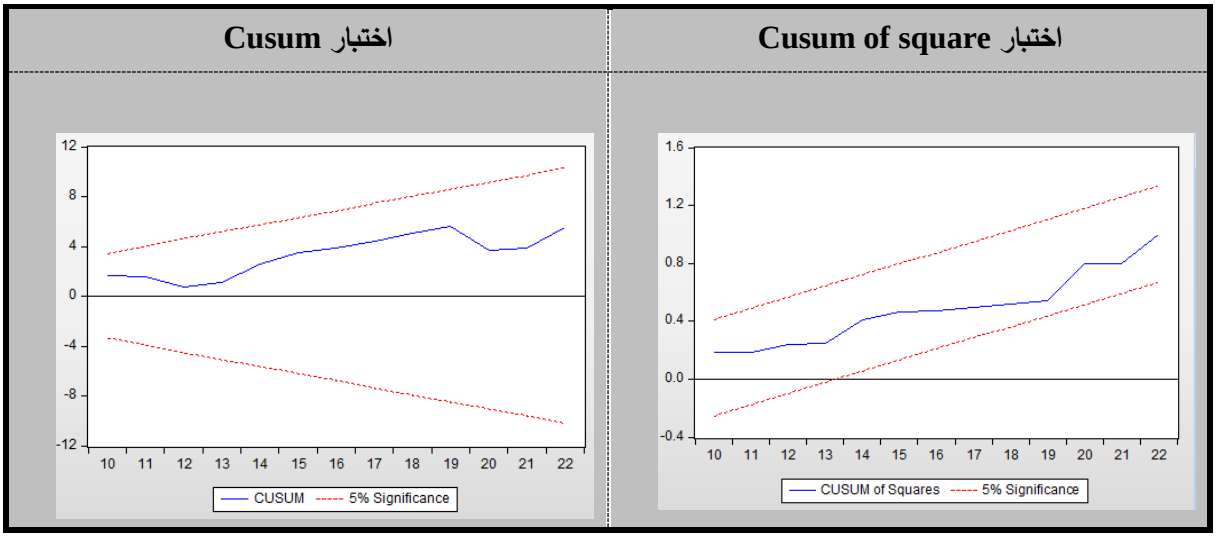

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12.

نلاحظ من الشكل رقم (02-04) أعلاه ومن الجزء CUSUM أن المجموع التراكمي للبواقي داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية (5%) وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدرة، ونفس الملاحظة بالنسبة للجزء (CUSUM of Squares) والذي يوضح المجموع التراكمي لمربعات البواقي، أي كان داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية (5%)، وكنتيجة للاختبارين يتضح أن هناك استقرار وانسجام في النموذج بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير.

2.3.2. اختبارات خاصة بسلسلة البواقي:

ويتم ذلك من خلال جملة الاختبارات التالية: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء، اختبار عدم ثبات تباين الأخطاء، اختبار التوزيع الطبيعي، كل هذا تم تلخيصه وفق الجدول الموالي:

الجدول رقم (02-17): نتائج اختبارات سلسلة البواقي Residuals Diagnostics Tests

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:			
F- statistic	2.048021	Prop. F	0.1754
Obs*R-squared	5.426643	Prob. Chi-Square	0.0663
Heteroskedasticity Test: ARCH اختبار لعدم ثبات تباين الأخطاء /			
F-statistic	0.095537	Prob. F	0.7610
Obs*R-squared	0.106180	Prob. Chi-Square	0.7445
اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي			
Jarque Bera	**0.678992**		
Probability	**0.712129**		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12. (أنظر الملحق رقم 06)

عند قراءة نتائج الجدول أعلاه يتبين من خلال:

- اختبار Breusch – Godfrey Scrial Correlation عدم وجود ارتباط ذاتي في بواقي معادلة الانحدار لنموذج الدراسة (قبول فرضية العدم)، وهذا ما أثبتته احتمالية معلمة فيشر F-statistics والتي تُساوي والمعادلة Obs* R-squared الأكبر من مستوى معنوية 5%.
- اختبار ARCH أن القيم الاحتمالية للنموذج هي أكبر من مستوى معنوية المعنوية 5%، وبالتالي فإن النموذج مقبول من حيث مشكلة عدم ثبات التباين.
- القيمة الاحتمالية لـ Jarque Bera لنموذج الدراسة أكبر من 5%، وبالتالي فإن بواقي تقدير الانحدار له تتبع التوزيع الطبيعي.

3. قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2022

من أجل تقدير وقياس وتحليل العلاقة التوازنية في الأجلين القصير والطويل بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2001-2022 وفق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL يستلزم تتبع الخطوات التالية على الترتيب:

2.3. اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود (Bounds Test) لنموذج (ARDL)

لاختبار مدى وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل (تكامل مشترك) بين النمو الاقتصادي والمتغيرات التفسيرية (مؤشر الانفتاح التجاري، ا الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، تم احتساب إحصاءة فيشر (F-statistic) من خلال اختبار الحدود (Bound Test)، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02-18): نتائج اختبار الحدود Bound Test

Test Statistic	*Value*	K (عدد المتغيرات المستقلة)
F-statistic	**2.354323**	**2**
***Signif* -مستوى المعنوية-**	**I0 *Bound***	**I1 *Bound***
%10	2.915	3.695
%5	3.538	4.428
%1	5.155	6.265

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج الملحق رقم 07.

من خلال الجدول رقم (02-18) أعلاه والذي يوضح نتائج اختبار الحدود للعلاقة بين المتغيرات التفسيرية (مؤشر الانفتاح التجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) والمتغير التابع معدل النمو الاقتصادي، نلاحظ أن قيمة (F-statistics) المحتسبة قدرت بـ (2.354323) وهي أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة للاختبار والتي بلغت (3.538) عند مستوى معنوية 5%، وعلية نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، أي عدم وجود علاقة توازنية (تكامل مشترك) طويلة الأجل تتجه من جملة المتغيرات المستقلة نحو المتغير التابع.

وبناء على ذلك تبين أن النموذج يعاني م عدم الاستقرار ويعاني من صدمات هيكلية، وعقب إجراء اختبار الصدمات الهيكلية وجدنا أن النموذج يعاني من صدمة هيكلية سنة 2006:

الجدول رقم (02-19): نتائج تقدير معلمات نوذج الدراسة في الأجل الطويل

Break test options: Trimming 0.15, Max. breaks 5, Sig. level 0.05

Sequential F-statistic determined breaks: 1

Break Test	F-statistic	Scaled F-statistic	Critical Value**
0 vs. 1 *	8.764371	17.52874	11.47
1 vs. 2	5.768426	11.53685	12.95

* Significant at the 0.05 level.
** Bai-Perron (Econometric Journal, 2003) critical values.

Break dates:

	Sequential	Repartition
1	2006	2006

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12.

وبالأخذ بعين الاعتبار عند التقدير الصدمة الهيكلية لسنة 2006 أعدنا تقدير النموذج وحصلنا على ما يلي[1]:

يستجيب الناتج الحقيقي لصدمة الانفتاح التجاري خلال الفترة الأولى بقيمة 0.0009 وهي قيمة ضعيفة جدا، إلا أنها سرعان ما تتحول إلى استجابة سالبة خلال الفترة الثانية، حيث يستجيب الناتج الحقيقي للانفتاح التجاري بشكل عكسي باستجابة ضعيفة قدرها 0.005-، لتبقى تترنح بين استجابة موجبة تارة واستجابة سالبة تارة أخرى إلى غاية نهاية الفترة.

وبهذا يمكن القول إن أثر صدمة الانفتاح التجاري راجع بالأساس إلى ارتفاع أسعار المحروقات، ولا يعكس تنوع الصادرات، ولم يكن للانفتاح التجاري أثر إيجابي ومستمر على النمو الاقتصادي، من خلال تحليل التباين سنحاول معرفة مدى مساهمة نسبة التباين التي يساهم بها الانفتاح التجاري في الناتج الحقيقي (النمو الاقتصادي).

الجدول رقم (02-20): نتائج اختبار الحدود Bound Test

Test Statistic	*Value*	K (عدد المتغيرات المستقلة)
F-statistic	**16.237892**	**2**
***Signif*- مستوى المعنوية-**	**I0 *Bound***	**I1 *Bound***
%10	2.915	3.695
%5	3.538	4.428
%1	5.155	6.265

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج الملحق رقم 08.

من خلال الجدول رقم (02-20) أعلاه والذي يوضح نتائج اختبار الحدود للعلاقة بين المتغيرات التفسيرية (مؤشر الانفتاح التجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) والمتغير التابع معدل النمو الاقتصادي، نلاحظ أن قيمة (F-statistics) المحتسبة قدرت بـ (16.237892) وهي أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة للاختبار والتي بلغت (3.538) عند مستوى معنوية 5%، وعلية

[1] إلياس بوقرورة، مسعود طحطوح، **الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي بين المقاربة النظرية وحالة الجزائر: دراسة تحليلية قياسية**، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، المجلد 9، العدد 1، 2022، ص ص: 457-458.

نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي وجود علاقة توازنية (تكامل مشترك) طويلة الأجل تتجه من جملة المتغيرات المستقلة نحو المتغير التابع.

2.3. تقدير معلمات النموذج في الأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ

1.2.3. تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل

بعد التأكد من وجود التكامل المشترك بين المتغيرات المفسرة (مؤشر الانفتاح التجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) والمتغير التابع (معدل النمو الاقتصادي) يُمكننا الولوج إلى الخطوة الموالية والمتمثلة في تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل.

نقدم من خلال الجدول الموالي المعاملات طويلة الأجل المقدرة باستخدام منهجية ARDL لنموذج الدراسة.

الجدول رقم (02-21): نتائج تقدير معلمات نموذج الدراسة في الأجل الطويل باستخدام منهج ARDL

ARDL(1.1.1) Included observation :20 Gependent Variable : GDP			
Variable	***Coefficient***	***t-statistic***	***Prob***
M2	0.169323	4.533426	0.0006
LDP	-1.794461	-3.276970	0.0060
C	3.778359	-1.948746	0.0732
EC = GDP - (0.1693*TO -1.7945*FDI -3.7784)			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12 (أنظر الملحق رقم09)

ملاحظة: تم الاعتماد على معيار Akaike info criterion (AIC).

بناء على النتائج أعلاه يمكن تحليل معلمات النموذج المقدر في الأجل الطويل كما يلي:

- **مؤشر الانفتاح التجاري (*TO*):** تُظهر النتائج إلى أن المتغيرة **TO** ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% حسب اختبار t-statistic، كما تُظهر ذات النتائج إلى وجود علاقة طردية تربطه مع معدل النمو الاقتصادي، حيث بلغت القيمة المقدرة لمعامل انحداره 0.169323 ، وهذا يعني أن أي زيادة في ***TO*** بنسبة 01 % سيؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بنسبة 4.533 %، وهذا ما يتفق مع أدبيات النظرية الاقتصادية، ويتفق كذلك مع مجهودات الجزائر التي أعطتها لدعم التجارة الخارجية بتعزيز عملية التحرير للعلاقات الدولية، وزيادة الطلب على السلع المصنعة.

- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** له تأثير معنوي في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 5% حسب اختبار t-statistic، في حين أن العلاقة بينه وبين معدل الاقتصادي جاءت طردية وهي موافقة مع مفاهيم النظرية الاقتصادية، وذلك لتحرير بعض القطاعات وفتحها أمام المستثمرين الأجانب.

2.2.3. تقدير وتحليل نموذج تصحيح الخطأ المقيد ECM وفق منهج ARDL

لغرض قياس العلاقة في الأجل القصير، تم الاستعانة بنموذج تصحيح الخطأ *Errorcorrection model*، حيث أن هذا النموذج له ميزتان: الأولى هي قياس العلاقة قصيرة الأجل، والثانية هي أنها تقيس سرعة التعديل لإعادة التوازن في النموذج الديناميكي.

وضمن الجدول التالي تظهر نتائج تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL المختار:

الجدول رقم (02-22): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ARDL-ECM لنموذج الـ ARDL

Conditional Error Correction Regression			
Variable	**Coefficient**	**t-statistic**	**Prob**
D(TO)	0.057800	1.123471	0.2816
D(TO(-1))	0.136986	2.519203	0.0256
V2006	-6.775816	-8.417154	0.0000
CointEq(-1)*	-1.426815	-8.940938	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12. (أنظر الملحق رقم 10)

حسب النتائج الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ أن:

وبلغت قيمة CointEq(-1) (-8.940938) والتي تقيس سرعة العودة للوضع التوازني في الأجل الطويل، كما قدرت قيمته الاحتمالية بـ:(0.0001) مما يعني تحقق الشرطين الأساسيين بأنه سالب معنوي، وعليه فإن ما قيمته -1.426815من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة من الزمن لأجل العودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل، أي إنه عند تسجيل انحراف في النمو الاقتصادي في الأجل القصير عن قيمته التوازنية قابلة للتصحيح في الفترة الزمنية (t).

3.3. نتائج اختبار صلاحية النموذج المقدر:

للتأكد من مدى صلاحية النموذج المقدر، يستلزم على هذا الأخير أن يخضع لجملة من الاختبارات التشخيصية التالية:

1.3.3. اختبارات استقرار هيكل النموذج المقدر:

قصد التأكد من مدى استقرارية النموذج لمقدر والمصاحبة لمنهجية (ARDL)، سيعتمد تطبيق اختبار Ramsey RESET Test والخاص بالتوصيف الرياضي للنموذج، ثم تطبيق اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)، وكذلك المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM sum of Squares)، وهذا قصد التأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أي تغير هيكلي فيها، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل، فإذا كان الرسم البياني لكل من الاختبارين (CUSUM (CUSUM) (SQ)، داخل إطار الحدود الحرجة عند مستوى (5%) يعني أن جميع المعلمات المقدرة مستقرة ولا يوجد تغيرات هيكلية، وبالعكس.

الشكل رقم (02-05): نتائج اختبار Cusum و Cusum of square

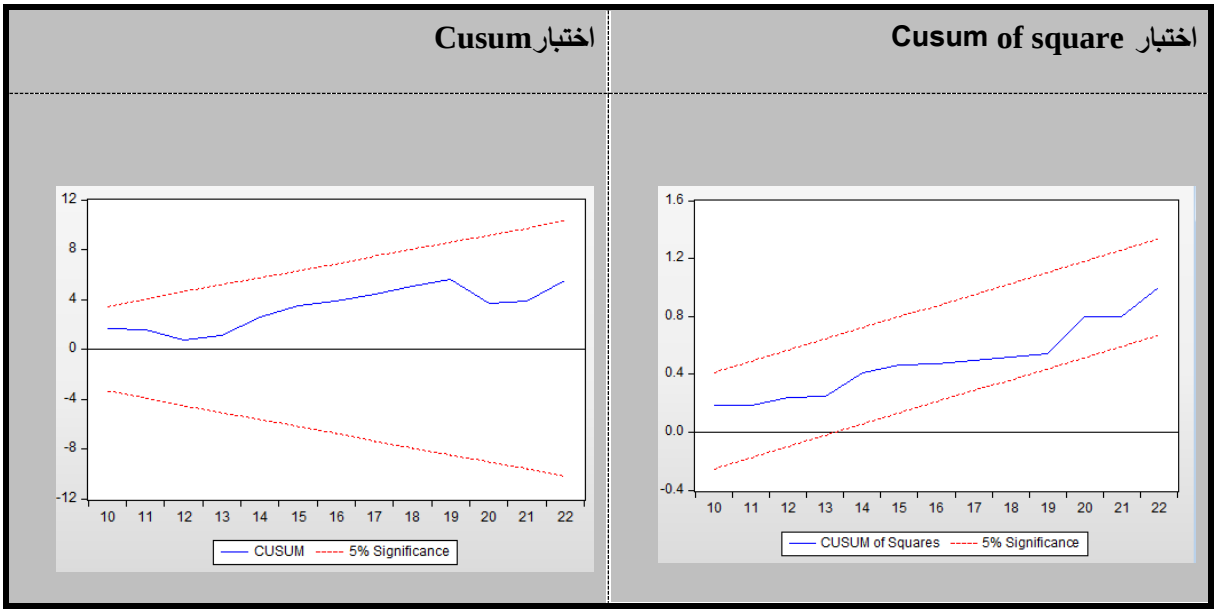

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

نلاحظ من الشكل رقم (02-05) أعلاه ومن الجزء CUSUM أن المجموع التراكمي للبواقي داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية (5%) وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدرة، ونفس الملاحظة بالنسبة للجزء (CUSUM of Squares) والذي يوضح المجموع التراكمي لمربعات البواقي، أي كان داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية (5%)، وكنتيجة للاختبارين يتضح أن هناك استقرار وانسجام في النموذج بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير.

2.3.3. اختبارات خاصة بسلسلة البواقي:

ويتم ذلك من خلال جملة الاختبارات التالية: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء، اختبار عدم ثبات تباين الأخطاء، اختبار التوزيع الطبيعي، كل هذا تم تلخيصه وفق الجدول الموالي:

الجدول رقم (02-23): نتائج اختبارات سلسلة البواقي Residuals Diagnostics Tests

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:			
F- statistic	0.596402	**Prop. F**	0.5677
Obs*R-squared	1.956571	**Prob. Chi-Square**	0.3760
Heteroskedasticity Test: ARCH اختبار لعدم ثبات تباين الأخطاء /			
F-statistic	0.176532	**Prob. F**	0.6796
Obs*R-squared	0.195273	**Prob. Chi-Square**	0.6586
اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي			
Jarque Bera	0.544587		
Probability	0.761631		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12 (أنظر الملحق رقم 11)

عند قراءة نتائج الجدول أعلاه يتبين من خلال:

- اختبار Breusch – Godfrey Scrial Correlation عدم وجود ارتباط ذاتي في بواقي معادلة الانحدار لنموذج الدراسة (قبول فرضية العدم)، وهذا ما أثبتته احتمالية معلمة فيشر F-statistics والتي تُساوي والمعادلة (R-squared) *Obs الأكبر من مستوى معنوية 5%.
- اختبار ARCH أن القيم الاحتمالية للنموذج هي أكبر من مستوى معنوية المعنوية 5%، وبالتالي فإن النموذج مقبول من حيث مشكلة عدم ثبات التباين.
- القيمة الاحتمالية لـ Jarque Bera لنموذج الدراسة أكبر من 5%، وبالتالي فإن بواقي تقدير الانحدار له تتبع التوزيع الطبيعي.

4. قياس أثر التنمية المالية والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2022

من أجل تقدير وقياس وتحليل العلاقة التوازنية في الأجلين القصير والطويل بين التنمية المالية والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2001-2022 وفق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL يستلزم تتبع الخطوات التالية على الترتيب:

2.4. اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود (Bounds Test) لنموذج (ARDL)

لاختبار مدى وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل (تكامل مشترك) بين النمو الاقتصادي والمتغيرات التفسيرية (العرض النقدي، القروض الموجهة للقطاع الخاص، الانفتاح التجاري)، تم احتساب إحصاءة فيشر (F-statistic) من خلال اختبار الحدود (Bound Test)، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02-24): نتائج اختبار الحدود Bound Test

Test Statistic	*Value*	K(عدد المتغيرات المستقلة)
F-statistic	**9.4502033**	**3**
***Signif* -مستوى المعنوية-**	**I0 *Bound***	**I1 *Bound***
%10	2.676	3.586
%5	3.272	4.306
%1	4.614	5.966

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج الملحق رقم 12.

من خلال الجدول رقم (02-24) أعلاه والذي يوضح نتائج اختبار الحدود للعلاقة بين المتغيرات التفسيرية (العرض النقدي، القروض الموجهة للقطاع الخاص، الانفتاح التجاري) والمتغير التابع معدل النمو الاقتصادي، نلاحظ أن قيمة (F-statistics) المحتسبة قدرت بـ (9.4502033) وهي أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة للاختبار والتي بلغت 3.272) عند مستوى معنوية 5%، وعلية نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة، أي وجود علاقة توازنية (تكامل مشترك) طويلة الأجل تتجه من جملة المتغيرات المستقلة نحو المتغير التابع.

2.4. تقدير معلمات النموذج في الأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ

1.2.4. تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل: بعد التأكد من وجود التكامل المشترك بين المتغيرات المفسرة (العرض النقدي، القروض الموجهة للقطاع الخاص الانفتاح التجاري) والمتغير التابع (معدل النمو الاقتصادي) يُمكننا الولوج إلى الخطوة الموالية والمتمثلة في تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل.

نقدم من خلال الجدول الموالي المعاملات طويلة الأجل المقدرة باستخدام منهجية ARDL لنموذج الدراسة.

الجدول رقم (02-25): نتائج تقدير معلمات نموذج الدراسة في الأجل الطويل باستخدام منهج ARDL

ARDL(1.1.1)
Included observation :20
Gependent Variable : GDP

Variable	*Coefficient*	*t-statistic*	*Prob*
M2	0.053583	0.865610	0.4052
TO	-0.288220	-3.232660	0.0080
LDP	-0.137987	-2.493711	0.0298
C	11.27185	1.938829	0.0786

EC = GDP - (0.0536*M2 -0.2882*LDP -0.1380*TO + 11.2719)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12 (أنظر الملحق رقم 13)

ملاحظة: تم الاعتماد على معيار Akaike info criterion (AIC).

بناء على النتائج أعلاه يمكن تحليل معلمات النموذج المقدر في الأجل الطويل كما يلي:

- **القروض الموجهة للقطاع الخاص (*LDP*):** تُظهر النتائج إلى أن المتغيرة LDP ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% حسب اختبارt-statistic، كما تُظهر ذات النتائج إلى وجود علاقة سلبية تربطها مع معدل النمو الاقتصادي، حيث بلغت القيمة المقدرة لمعامل انحداره2.493711-، وهذا يعني أن أي زيادة في **LDP** بنسبة 01% سيؤدي إلى نقص معدل النمو الاقتصادي بنسبة 1.938829%، وهذا ما يدل على وجود علاقة عكسية بين القروض الموجهة للقطاع الخاص وبين معدلات النمو الاقتصادي.

- **العرض النقدي (*M2*):** ليس له تأثير معنوي في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 5% حسب اختبار t-statistic، بلغت القيمة المقدرة لمعامل الانحدار 0,865610 وهذا يعني أن زيادة في M2 بنسبة 01% سيؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بنسبة 1,938829، وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين العرض النقدي وبين معدلات النمو الاقتصادي.

- **الانفتاح التجاري (*TO*)**: له تأثير معنوي سلبي في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 5% حسب اختبار t-statistic، حيث بلغت القيمة المقدرة لمعامل انحداره 3,232660-، وهذا يعني أن أي زيادة في TO بنسبة 01% سيؤدي إلى نقص معدل النمو الاقتصادي بنسبة 1,938829 وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي.

2.2.4.تقدير وتحليل نموذج تصحيح الخطأ المقيد ECM وفق منهج ARDL

لغرض قياس العلاقة في الأجل القصير، تم الاستعانة بنموذج تصحيح الخطأ *Errorcorrection model*، حيث أن هذا النموذج له ميزتان: الأولى هي قياس العلاقة قصيرة الأجل، والثانية هي أنها تقيس سرعة التعديل لإعادة التوازن في النموذج الديناميكي.

وضمن الجدول التالي تظهر نتائج تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL المختار:

الجدول رقم (02-26): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ARDL-ECM لنموذج الـ ARDL

Conditional Error Correction Regression			
Variable	**Coefficient**	**t-statistic**	**Prob**
D(M2)	-0.029269	-0.518758	0.6142
D(TO)	-0.078551	-1.318780	0.2140
D (TO (-1))	0.078551	2.747911	0.0190
V2019	-3.529135	-4.279768	0.0013
CointEq(-1)*	-1.353682	-8.027030	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12 (أنظر الملحق رقم 14)

حسب النتائج الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ أن:

وبلغت قيمة CointEq(-1) (1.353682-) والتي تقيس سرعة العودة للوضع التوازني في الأجل الطويل، كما قدرت قيمته الاحتمالية بـ:(0.0001) مما يعني تحقق الشرطين الأساسيين بأنه سالب معنوي، وعليه فإن ما قيمته 8.027030- من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة من الزمن لأجل العودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل، أي إنه عند تسجيل انحراف في النمو الاقتصادي في الأجل القصير عن قيمته التوازنية قابلة للتصحيح في الفترة الزمنية (t).

3.4. نتائج اختبار صلاحية النموذج المقدر: للتأكد من مدى صلاحية النموذج المقدر، يستلزم على هذا الأخير أن يخضع لجملة من الاختبارات التشخيصية التالية:

1.3.3. اختبارات استقرار هيكل النموذج المقدر:

قصد التأكد من مدى استقرارية النموذج لمقدر والمصاحبة لمنهجية (ARDL)، سيعتمد تطبيق اختبار Ramsey RESET Test والخاص بالتوصيف الرياضي للنموذج، ثم تطبيق اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)، وكذلك المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM sum of Squares)، وهذا قصد التأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أي تغير هيكلي فيها، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل، فإذا كان الرسم البياني لكل من الاختبارين (CUSUM

(CUSUM) (SQ) داخل إطار الحدود الحرجة عند مستوى (5%)، يعني أن جميع المعلمات المقدرة مستقرة ولا يوجد تغيرات هيكلية، وبالعكس.

الشكل رقم (02-06): نتائج اختبار Cusum وCusum of square

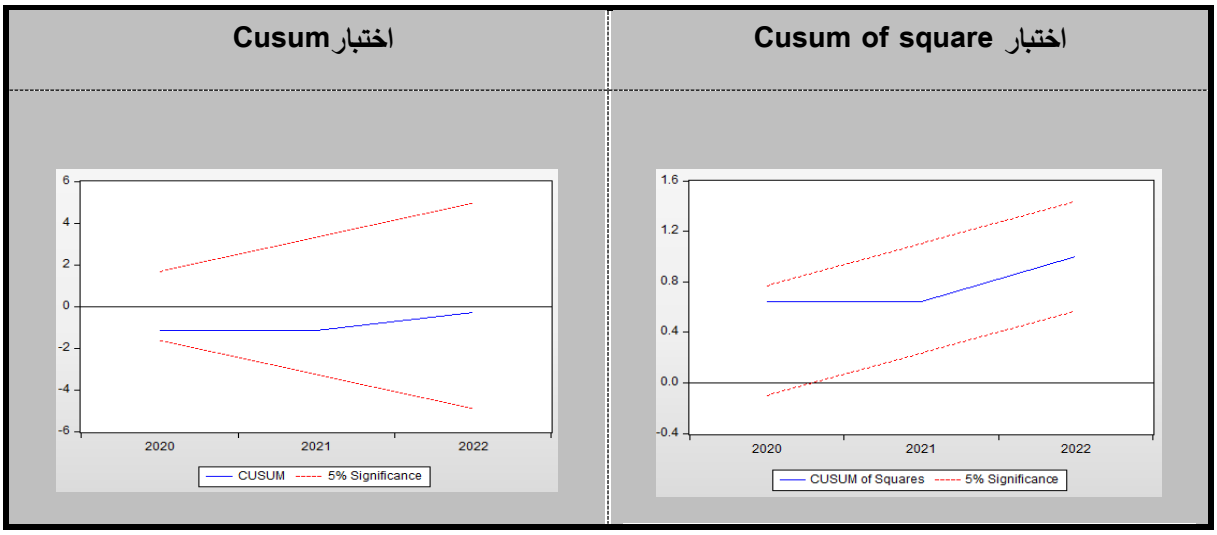

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

نلاحظ من الشكل رقم (02-06) أعلاه ومن الجزء CUSUM أن المجموع التراكمي للبواقي داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية (5%) وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدرة، ونفس الملاحظة بالنسبة للجزء (CUSUM of Squares) والذي يوضح المجموع التراكمي لمربعات البواقي، أي كان داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية (5%)، وكنتيجة للاختبارين يتضح أن هناك استقرار وانسجام في النموذج بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير.

2.3.3. اختبارات خاصة بسلسلة البواقي:

ويتم ذلك من خلال جملة الاختبارات التالية: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء، اختبار عدم ثبات تباين الأخطاء، اختبار التوزيع الطبيعي، كل هذا تم تلخيصه وفق الجدول الموالي:

الجدول رقم (02-27): نتائج اختبارات سلسلة البواقي Residuals Diagnostics Tests

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:			
F- statistic	0.685567	**Prop. F**	0.5283
Obs*R-squared	2.644136	**Prob. Chi-Square**	0.2666
Heteroskedasticity Test: ARCH اختبار لعدم ثبات تباين الأخطاء /			
F-statistic	0.113655	**Prob. F**	0.7401
Obs*R-squared	0.125182	**Prob. Chi-Square**	0.7224
اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي			
Jarque Bera	1.614192		
Probability	0.446162		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12 (أنظر الملحق رقم 15)

عند قراءة نتائج الجدول أعلاه يتبين من خلال:

- اختبار Breusch – Godfrey Scrial Correlation عدم وجود ارتباط ذاتي في بواقي معادلة الانحدار لنموذج الدراسة (قبول فرضية العدم)، وهذا ما أثبتته احتمالية معلمة فيشر F-statistics والتي تُساوي والمعادلة Obs* R-squared الأكبر من مستوى معنوية 5%.
- اختبار ARCH أن القيم الاحتمالية للنموذج هي أكبر من مستوى معنوية المعنوية 5%، وبالتالي فإن النموذج مقبول من حيث مشكلة عدم ثبات التباين.
- القيمة الاحتمالية لـ Jarque Bera لنموذج الدراسة أكبر من 5%، وبالتالي فإن بواقي تقدير الانحدار له تتبع التوزيع الطبيعي.

المطلب الرابع: تحليل العلاقة السببية بن متغيرات الدراسة ومناقشة النتائج

1. اختبار السببية لجرانجر

يعتبر اختبار *Granger* للسببية الأكثر استعمالا (السببية تم التطرق إليها في الغالب في إطار السلاسل الزمنية)، ليكن X_t وY_t متغيرين مشاهدين خلال الزمن ونختبر فيما إذا كانت القيم المؤخرة ل

X_t تسمح بتفسير Y_t بطريقة معنوية مع ملاحظة وجود المتغيرة Y_t في النموذج، وفي الحالة العكسية نقول إن X_t لا يسبب Y_t بالمعنى المستعمل لـ*Granger*.[1]

يمكن من خلال هذا الاختبار تحديد اتجاه السببية بين المتغيرات، انطلاقا من عدد فترات الإبطاء الزمني والتي تساوي 1، وسوف يتم اختبار الفرضيات على أساس الاحتمال عند مستوى المعنوية، أي يتم قبول الفرضية الصفرية إذا كان $prob > 0.05$، وبعد إجراء الاختبار توصلنا إلى النتائج الموضحة في الجدول أدناه.[2]

الجدول رقم (02-28): اختبار السببية لجرانجر

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob
M2 does not Granger Cause GDP	21	0.04257	0.8389
GDP does not Granger Cause M2		4.52810	0.0474
LDP does not Granger Cause GDP	21	4.55510	0.0468
GDP does not Granger Cause LDP		0.10421	0.7506
TO does not Granger Cause GDP	21	0.01027	0.9204
GDP does not Granger Cause TO		0.58012	0.4561

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد من مخرجات Eviwes12 (الملحق رقم 16)

نلاحظ من خلال الجدول أن العرض النقدي لا يسبب في النمو الاقتصادي، بينما gdp يؤثر في العرض النقدي أي أنها علاقة تبادلية من جهة واحدة أما بالنسبة للقروض المقدمة للقطاع الخاص فإنها تسبب في النمو الاقتصادي بينما النمو الاقتصادي لا يسبب في القروض المقدمة للقطاع الخاص وذلك عند مستوى معنوية 5% أي أنها علاقة سببية من اتجاه واحد شأنها شأن العرض النقدي.

أما اقتصاديا فالقروض المقدمة للقطاع الخاص تسبب في النمو الاقتصادي وهذا ما يطابق النظرية الاقتصادية حيث أن القروض المقدمة للقطاع الخاص تكون أما تجارية أو استهلاكية أو استثمارية وجل أنواع هذه القروض تنشط الاقتصاد أما بتنشيط الطلب أو بزيادة الإنتاج وهذا الأمر يدفع بالنمو الاقتصادي إلى الزيادة.

[1] إسماعيل دحماني، **الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، دراسة العلاقة السببية (حالة الجزائر)**، مجلة دراسات اقتصادية إقتصادية، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، المجلد 13، العدد 1، 2013، ص: 122.

[2] عبد القادر بادن، بولرباح بوخاري، **دراسة السببية بين الناتج المحلي الخام العالمي وأسعار النفط (1992-2018)**، مجلة إقتصاد المال والأعمال، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، المجلد 2، العدد 2، 2020، ص: 444.

أما بالنسبة لمؤشر الانفتاح التجاري فانه لا يسبب ولا يتسبب بالنمو الاقتصادي مما يعني انعدام وجود العلاقة السببية بينهما وذلك عند مستوى معنوية 5٪

من كل ما سبق نستنتج عدم وجود أي علاقة سببية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر، وفي أحسن الحالات عدم وضوح العلاقة، ويمكن أن نطرح إشكالية قياس الانفتاح التجاري، التي تمثل بحق عاملا مهما في تحديد نوع العلاقة.

الشكل رقم (02-07): العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة

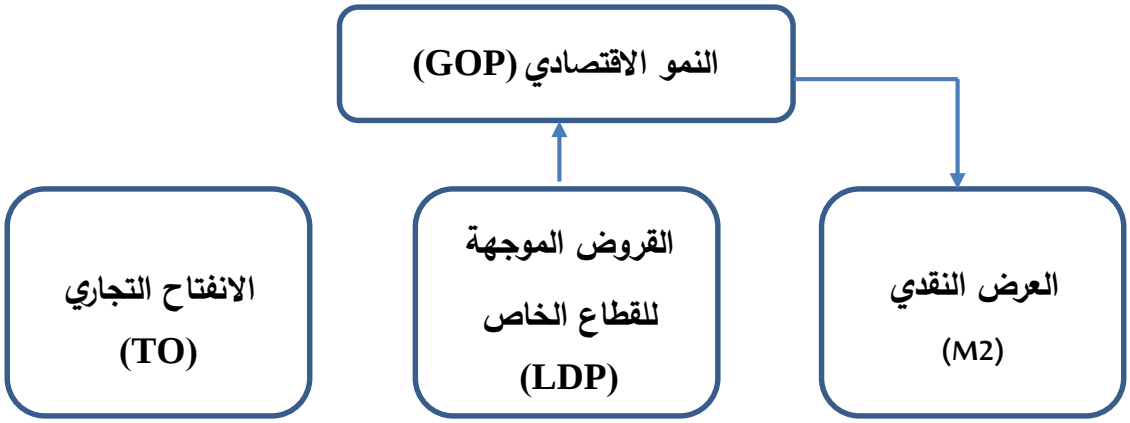

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على (الملحق 16)

2. اختبار السببية وفق تودا ياماموتو

يعمل هذا الاختبار على تغطية النقائص السابقة لاختبار السببية وفق جرانجر الذي يفترض سلاسل مستقرة، وهو اختبار متحيز ومتعلق بوجود التكامل المشترك حسب نظرية التمثيل لجرانجر، إلا أن اختبار Toda Yamamoto يعالج اختلاف درجات التكامل المختلفة، وهو اختبار للسببية طويل المدى، يقوم هذا الأخير على مفهوم Augmented VAR واختبار Wald المعدل، ويعتبر اختبار Toda Yamamoto منهجا تجريبيا لدراسة العلاقة بين المتغيرات وتحديد اتجاه العلاقة السببية بينها.

الخلاصة

كان الغرض من هذا الفصل تحليل وقياس أثر كل من التنمية المالية والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2001 _2022)، وذلك باستخدام عدة مؤشرات تعبر عن التطور المالي والانفتاح التجاري، بحيث أن مؤشر التطور المالي معبر عنه بالعرض النقدي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي وبالقروض الموجهة للقطاع الخاص نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك مؤشر الانفتاح التجاري معبر عنه بنسبة الصادرات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر الداخل نسبة الناتج المحلي الإجمالي، إن مؤشرات التطور المالي النتائج على نمو الاقتصادي فبالنسبة للقروض الموجهة للقطاع الخاص تظهر وجود علاقه طرديه تربطها مع معدل النمو الاقتصادي وذلك راجع للمجهودات التي أعطتها الجزائر للقطاع الخاص من خلال التمويل المصرفي لبرامج دعم لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأن معدل الانفتاح التجاري في الجزائر مقاس بنسبة الواردات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي هو أقل ارتباط بوفرة الموارد الطبيعية وإن كانت تعتبر من أهم مصادر تمويله بحيث أنه يخضع أيضا للقيود والاتفاقيات التجارية، إما من خلال تقييد كلي للمنتجات المستوردة وإما فرض رسوم جمركية، إن أثر صدمة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر غير واضح كونها متذبذبة بين قيم سالبة وغير مستمر، وذلك تكون مساهمة الانفتاح التجاري في النمو الاقتصاد مساهمة ضعيفة وبالتالي هذه النتائج تعزز الجزائر للاستجابة، وبعد إجراء السببية حسب مفهومه بأن الاقتصاد الجزائري غير مهيأ للاستفادة من مزايا الانفتاح التجاري.

الخاتمة

الخاتمة

بعد إتمام الدراسة لمختلف أجزائها اتضح أن أهمية وجود قطاع مالي متطور وتجارة حرة للاقتصاد، يتجلى من خلالها نمو اقتصادي للبلاد الذي يكون شرطا أساسيا لبناء اقتصاد مستدام، يعتمد على قاعدة عريضة متنوعة من الموارد الاقتصادية، ويتسم بدرجة عالية من التكامل الداخلي المجسد في الترابط الوثيق بين قطاعاته وأنشطته المختلفة.

هذا يتطلب مراجعة السياسات الاقتصادية وإنتاج استراتيجيات حديثة تحقق النمو الاقتصادي من خلال إعادة هيكلة اقتصادية للقطاع المالي والتجارة الخارجية، ورفع مساهمة قطاعات أخرى في الاقتصاد عن طريق تبني سياسات اقتصادية حديثة التي تنتمي الروابط بين القطاعات وهو ما يساهم في التخلص التدريج من مصدر الدخل الوحيد للناتج.

❖ **اختبار صحة الفرضيات**

- **الفرضية الأولى:** قمنا باختبارها وهي صحيحة، باعتبار أن تطور القطاع المالي وتحرير التجارة وإزالة القيود والحواجز سببا لزيادة معدلات النمو الاقتصادي.
- **الفرضية الثانية:** قمنا باختبارها فوجدناها صحيحة، لان التطور المالي والانفتاح التجاري من أهم مؤشرات النمو الاقتصادي.
- **الفرضية الثالثة:** قمنا باختبارها وكانت صحيحة، حيث أن الميزان التجاري سجل فائضا لفترة البرامج التنموية للفترة 2001_2010، وسنة 2014 تراجع أسعار البترول أدى إلى انخفاض الصادرات والواردات، مما أدى إلى عجز في الميزان التجاري سنة 2015 وصل إلى 13,17 مليار دولار بعد أن كان سنة 2012 بقيمة 21,49 مليار دولار، أما بالنسبة للعرض النقدي سجل نموا ضئيلا سنة 2015.
- **الفرضية الرابعة:** فرضية التنمية المالية تسبب نمو اقتصادي في القروض الموجهة للقطاع الخاص صحيحة، ولكن العرض النقدي لا يسبب نمو اقتصادي، والعكس في ذلك، فالنمو الاقتصادي يسبب زيادة في معدلات نمو العرض النقدي، ولا يتسبب في زيادة القروض الممنوحة للقطاع الخاص، أما عن فرضية الانفتاح التجاري فهو لا يسبب ولا يتسبب في النمو الاقتصادي في الجزائر.

❖ **نتائج الدراسة**

النتائج يمكن تقسيمها إلى نظرية والتطبيقية

- **النتائج النظرية**

- ضعف الوسط المالية وعدم قدرتها على المساهمة في تحقيق وتيرة فعالة من النمو الاقتصادي إذ لم يصل مستوى التنمية المالية إلى الحد الذي يستطيع أن يمارس فيه القطاع المالي تأثيرا متبادلا على الاقتصاد الحقيقي وهذا سبب هيمنة الحكومة والمؤسسات العامة على القطاع.
- إن تحسن المؤشرات المالية في الجزائر تعتبر هشة ومضللة ولا تعكس بوضوح الوضع الغير الجيد للبنوك الجزائرية لأن تحسن المؤشرات كان مرتبط أساسا بتحسن أسعار المحروقات في الأسواق العالمية وارتفاع مداخيل الدولة وزيادة نفقاتها بالإضافة إلى ارتفاع احتياطي الصرف الأجنبي.
- إن استفادة الجزائر من مزايا الانفتاح التجاري يكون من خلال الاستخدام الأمثل لآليات التأثير (وفرات الحجم والتقدم والتكنولوجي) غير أن ذلك لم يتحقق لأنه مشروط بالصيغة الذاتية للتغيير التكنولوجي، أي أن ارتفاع نسبة الواردات إلى الناتج والتي تشكل منها التجهيزات الصناعية نسبة مرتفعة لم تساهم في زيادة معدلات النمو بسبب عدم فعالية الاستثمار من جهة وعدم قدرة الجزائر على توطين التكنولوجيا واستقلالها بما يخدم تنويع قاعدة الصادرات.
- يعتبر النمو الاقتصادي المحرك لعجلة التنمية في البلدان.
- التنمية المالية والانفتاح التجاري يعتبران من أهم المؤشرات للنمو الاقتصادي.
- مساهمة بورصة الجزائر باعتباره قطاعا ماليا في تمويل الاقتصاد الوطني عموماً لتحقيق النمو الاقتصادي خصوصا ضعيفة جدا مقارنة بدول الجوار، ويتجلى ذلك من خلال العدد المحدود للمؤسسات المدرجة، وقلة عدد القروض السندية وكذا الحجم الضعيف لسندات قروض الخزينة.

- **النتائج التطبيقية:** من خلال الدراسة القياسية

من خلال اختبار السلاسل الزمنية استطعنا تقدير التأثير على متغيرات التابعة في الدراسة نحو المتغير المستقل والذي هو النمو الاقتصادي.

- استخدمت الدراسة منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لاختبار قياس مدى فعالية متغيرات الدراسة.
- أن هناك علاقة طردية أحادية الاتجاه بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي وأنه لا يوجد علاقة سببية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي من الجهتين، هناك علاقة طردية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر في الأمد الطويل حيث أن النتائج تكشف حقيقة مفادها أن عوائد الصادرات والتي

تشكل أساس المحروقات ينعكس أثرها على المستوى الناتج المحلي، لاسيما وأن الجزائر كغيرها من الدول النامية تفتقر إلى دورا حيويا في النمو الاقتصادي.

❖ **التوصيات والاقتراحات**

- تشجيع مؤسسات القطاع الخاص على دخول أسواق الأوراق المالية لما يمكن أن تلعبه من أدوار أساسية في تنشيط هذه الأسواق، لذا يجب مراجعة شروط دخولها وتوفير التسهيلات اللازمة لذلك؛
- إنشاء صناديق الثروة السيادية عندما يكون لدى الحكومات فائض في الميزانية ولديها ديون دولية قليلة أو معدومة، ليس من الممكن أو المرغوب دائمًا الاحتفاظ بهذه السيولة الزائدة كأموال أو توجيهها إلى الاستهلاك الفوري، هذا هو الحال بشكل خاص عندما تعتمد الأمة على صادرات المواد الخام مثل النفط أو النحاس أو الماس.
- يعاني سوق الأوراق المالية في الجزائر من العديد من المعوقات والعراقيل التي حالت دون ترقية التعامل فيها وتحقيق الأهداف المنشودة من وراء إنشائها، مما أوجب ضرورة وضع مقترحات لتفعيلها وتنشيطها والاهتمام بمختلف القطاعات الاقتصادية وغير الاقتصادية للنهوض باقتصاد الجزائر، وليكون سوق الأوراق المالية المرآة العاكسة للاقتصاد.
- لبناء اقتصادي مستدام وتحقيق نمو اقتصادي متوازن يجب تسخير إدارة كلية تتصف بالكفاءة قادر على الإنتاج والاستجابات المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المحلية والإقليمية والعالمية.
- العمل على إنشاء نظام مالي قوي وسليم وفعال من خلال الاهتمام بالتطوير البنكي وتحسين البيئة القانونية والتنظيمية، وتوسيع المعاملات الإلكترونية لتحقيق نمو اقتصادي سريع.
- ضرورة وضع استراتيجية شاملة لمكافحة الاقتصاد الخفي سواء على المستويين الداخلي والخارجي، وذلك بالتعاون والتنسيق بين مختلف الهيئات التشريعية، الرقابية وحتى مراكز البحت للإلمام الدقيق بها لصالح الاقتصاد وتحفيز النمو الاقتصادي واستغلال الموارد المالية والنقدية وتدفقات الخارجية.

❖ **الأفاق المستقبلية**

وفي الأخير نقول بأن عملنا هذا يبقى يعتريه بعض أوج الضعف والقصور نظرا لتعدد أوجه تناول مواضيع النمو الاقتصادي في الجزائر وعلاقتها بالتنمية المالية وتحرير التجارة الخارجية (الانفتاح التجاري)، وبهدف استكمال هذه الدراسة من قبل المهتمين نقترح مواصلة البحث فيه من خلال مداخل أخرى نذكر من أهمها:

– ما مدى مساهمة التطور المالي والانفتاح التجاري على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر للفترة 2000–2025؟؛

ما هو انعكاس العجز التوأم على النمو الاقتصادي في بعض الدول الإفريقية للفترة 1980–2024؟؛

ما مدى تأثير التدفقات المالية والنقدية والتحويلات المالية للمهاجرين الموجهة لدولة المضيفة على النمو الاقتصادي في الدول العربية 1990–2024؟؛

ما مدى فاعلية التطور المالي والانفتاح التجاري على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (التركيز على النمو الاقتصادي والفقر) في الجزائر للفترة 2000–2025؟.

قائمة المصادر والمراجع

I. المراجع العربية

أولا: الكتب

1. أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010.
2. أشواق بن قدور، "تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي"، دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة: 1965-2005، الطلعة الأولى، دار الراية، عمان، الأردن، 2013.
3. بشار يزيد الوليد، التخطيط والتطوير الاقتصادي (دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية)، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
4. عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
5. فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز بن أحمد دباب، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، جامعة الملك عبد العزيز بجدة، السعودية، الطبعة 1، 2013.
6. القريشي مدحت، التنمية الاقتصادية، دار وائل، عمان، الأردن، 2007.
7. محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي اليثي، التنمية الاقتصادية، جامعة الإسكندرية، الدار الجامعية، مصر، 2001.
8. محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي (النظرية والمفهوم)، دار القاهرة، 2001.
9. نادر ادريس التل، محددات النمو الاقتصادي، دراسة تجريبية عبر البلدان، ترجم عن (Roberto. Barro) دار الكتاب الحديث، الأردن، ط1، 2009.

ثانيا: المذكرات والأطروحات

1. أمنة بن دحمان، "التطور المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية"، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015.
2. بسطالي حداد، "أثر سياسة الانفتاح التجاري على نمو اقتصاديات الدول النامية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2020.

3. حياة عثماني، "انعكاس هيكلة القروض المصرفية على النمو الاقتصادي والتضخم"، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2021.
4. شهرزاد بورداش، "أثر الانفتاح المالي والتجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة اقتصادية، قياسية باستخدام تقنية شعاع الانحدار الذاتي VAR للفترة 2012-1970"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2017.
5. صافية بقاص، أحمد بن خليفة، "البدائل المتاحة في البلدان المغاربية لإقلاع النمو، دراسة حالة (الجزائر، المغرب، تونس)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2020-2019.
6. صباح زروخي، "أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1986-2015)"، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016.
7. ليندة بخوش، "أثر تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة (1990-2020)"، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، تخصص نقود ومؤسسات مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1-الحاج لخضر، 2022.
8. نادية معلالة، مليكة درويش، أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، دراسة تحليلية قياسية للفترة 1985-2013، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2014-2015.
9. نورة سداوي، "أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لفترة 1980-2014"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، 2019.
10. هشام رؤوف محمود، الملكية الصناعية وأثرها على النمو الاقتصادي في مصر، (دراسة تطبيقية في خلال الفترة 1990-2014)، بكالورياس اقتصاد وعلوم سياسية، جامعة القاهرة، 2016.
11. وهيبة شهات، "النمو الاقتصادي في الجزائر المحددات والأفاق"، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد كلي مطبق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2021.

ثالثا: المقالات العلمية

1. إبراهيم بن صالح العمر، النمو الاقتصادي وأثره في اقتصاديات النفط خلال الفترة 1980-2005، ورقة عمل (MPRA)، الرقم 18979، 3 ديسمبر، https://www.academia.edu/38601130/ ، 2009.
2. إبراهيم عمرو الضبع، العلاقة بين المؤسسات والنمو الاقتصادي (دراسة تطبيقية على مصر)، قسم الاقتصاد، كلية الدراسات العليا بالقاهرة، مقال الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
3. أحمد ضيف، على جوادي، علاقة النمو الاقتصادي بالبطالة في الجزائر (اختبار علاقة اوكن) للفترة (1990-2018)، مجلة الاستراتيجية والتنمية، كلية الاقتصاد والتجارة وعلوم التسيير جامعة البويرة، المجلد 11، العدد 01، جانفي 2021.
4. احمد عارف عساف، تقييم أثر الانفتاح التجاري على فرص عمل المرأة: تحليل لدول الشرق الأوسط، مجلة الاقتصاد والأعمال، الصادرة عن كلية الأعمال جامعة تبوك، المجلد 4، العدد 1، 2018.
5. أسماء حدانة، جميلة بن عيشي، دور الإصلاحات المصرفية في تحديث الخدمات المصرفية (دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائر CPA للفترة (2000_2020)، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، المجلد 10، العدد 02، 2021.
6. إسماعيل دحماني إسماعيل، الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي دراسة العلاقة السببية (دراسة حالة الجزائر)، جريدة فصلية تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، العدد 21، 2013.
7. إلياس بوقرورة، مسعود طحطوح، الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي بين المقاربة النظرية وحالة الجزائر: دراسة تحليلية قياسية، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، المجلد 9، العدد 1، 2022.
8. بدر شحادة حمدان، ابتسام علي حسين، التطور المالي وتأثيره في النمو الاقتصادي في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الصادرة عن: كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العدد 66، 2020.

9. بلال راحو، انعكاسات التحرير المالي على بعض مؤشرات التطور المالي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال 1991–2015، مجلة معهد العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، الصادرة عن مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، المجلد 21، العدد 2 ،2018.
10. جمال دقيش، دراسة تأثير (IDE) والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي للجزائر باستعمال العلاقة السببية واختبار نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، الصادرة عن: عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم (الجزائر)، المجلد :3، العدد :2، 2018.
11. جمال دقيش، قارة ابراهيم، مزوري طيب، أثر مؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الحوكمة المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، الصادرة عن: معهد الدراسات الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي أحمد زبانة –غليزان، الجزائر، المجلد 01، العدد 1، 2019.
12. جمال زدون، نسرين بن ديمة، الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980–2014، مجلة اقتصاد المال والأعمال، الصادرة عن: المركز الجامعي بلحاج بوشعيب –عين تموشنت، المجلد 03، العدد 02، جوان 2019.
13. جميلة بغداوي، بوكر شاوي براهيم، ناويس أسماء، أثر الانفتاح التجاري على أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، الصادرة عن: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، المجلد 2، العدد 3 ،2016.
14. حسين فرج الحوايج، دراسة اختبار الانفتاح التجاري والتدهور البيئي دليل تجريبي من ليبيا، مجلة الدراسات الاقتصاد والأعمال، الصادرة عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراتة، المجلد 8، العدد 2، 2021.
15. رابح دردوري، عبد الوحيد صرارمة، أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة ما بين (1970–2020) –دراسة قياسية تحليلية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ardl)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، المجلد 14، العدد 01، 2021.
16. راضي السيد عبد الجواد، العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1990–2018، دراسة تحليلية قياسية، مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، المجلد 58، العدد الأول، 2021، الصادرة عن: كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

17. رزيقة مخوخ، تحديات تطور بورصة الجزائر والحلول المدرجة للخروج بتفعيلها، مجلة إقتصاد المال والأعمال، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، المجلد 05، العدد 02، 2020.

18. ريحان الشريف، الطاوس حمداوي، بورصة الجزائر رهانات وتحديات التنمية الاقتصادية، التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، العدد 34، 2013.

19. ريم تشيكو، قادة عيبودة، دور التنمية المالية في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة التنظيم والعمل الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى إسطمبولي، معسكر، العدد 03، مجلد11.

20. زكرياء مسعودي، خليفة عزي، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذجي FMOLS وECM–دراسة قياسية للفترة (1980–2017)، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، الصادر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي المجلد 04، العدد 07، ديسمبر 2019.

21. سامي مباركي، التطور المالية ومحدداته في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مجلة الاقتصاد الصناعي الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، العدد 11، جامعة لحاج لخضر، باتنة، 2016.

22. صالح مفتاح، فطيمة ساسي، أثر نمو العرض النقدي على نمو القطاع الخاص، دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990–2012، مجلة معارف، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الصادرة عن: تصدرها جامعة أكلي محند أولحاج بالبويرة، المجلد :9، العدد :17، 2014.

23. عاشور حيدوشي، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1990–201)، جامعة البويرة، مجلة معارف، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، العدد 19، 2015.

24. عبد الصمد سعودي، أحمد بن العارية، برامج الاستثمارات العمومية كألية للتنويع الاقتصادي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001–2019)، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار، الجزائر، المجلد 1، العدد،4 السنة 2017.

25. عبد القادر بادن، بولرباح بوخاري، دراسة السببية بين الناتج المحلي الخام العالمي وأسعار النفط (1992–2018)، مجلة إقتصاد المال والأعمال، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، المجلد 2، العدد 2، 2020.

26. عبد الكريم بريش، محمد بلوافي، محمد فودوا، أثر التطور المالي والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970–2018، مجلة الباحث، العدد 20، 2020.

27. كاميلية سايغي، نصير أحمد، العلاقة السببية من التطور المالي والانفتاح التجاري إلى النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990–2022، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، الصادرة عن: كلية للاقتصاد والتجارة وعلوم التسيير، جامعة الوادي، المجلد 16، 2023.

28. كمال حمانة، عبد القادر دبوش، محددات تطور القطاع المالي، حالة الدول العربية لجنوب المتوسط للفترة (1996–2011)، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، الصادرة عن جامعة النجاح بنابلس، فلسطين، المجلد :29، العدد :9، المجلد 29، 2015.

29. ماردين محسوم فرج، أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004_2018) دراسة تحليلية _قياسية، مقال من مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، الصادرة عن كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، العراق، المجلد 27، العدد (126) 2021.ص(517_533)، ص: 521.

30. محمد لحسن، عبد الله نورالدين، الطلب على البنوين في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1987–2020 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL، مجلة الابتكار والتسويق، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعيدة، المجلد 9، العدد 1، 2022.

31. محمد مراس، دراسة أثر برامج الإنعاش الاقتصادي، 2001_2014 على متغيرات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر باستخدام نماذج التنبؤ والاستشراف VAR، مجلة البشائر الاقتصادية، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العديد 02، 2015.

32. مصطفى سلام عبد الرضا، حيدر محمد كريم، سنان عبد الله حرجان، التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة استطلاعية لعينة من موظفي مصر في بغداد التجاري والتجارة العراقي، مجلة جامعة جيهان، اربيل للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العراق، 2020.

33. موارد تهتان، تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، الصادرة عن: المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي RESA، الجزائر العاصمة، المجلد :05، العدد :02، 2008.

34. يحي مناصري، علي مكيد، دراسة تحليلية لواقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التوجهات الحديثة للتجارة الدولية، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة الجزائر، المجلد 6، العدد 01، 2020.

رابعا: المواقع الالكترونية

1. بنك الجزائر وبيانات البنك الدولي https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators
2. بورصة الجزائر، تاريخ زيارة الموقع /https://www.sgbv.dz/ar (2024/05/19، 22:33).
3. بيانات الديوان الوطني للإحصاء (ONS)، https://www.ons.dz/

II. المراجع الأجنبية

1. ankit hooda, **economic development and growth, economics**, Centre for international arbitration, Singapore international arbitration Centre, north east Asia, Delhi, national capital territory of Delhi, India, https://www.academia.edu/10511302/economic_growth_and_economic_development?sm=b,10/05/2024.
2. Fahri seker ET d'autres, **Relationships between financial development, trade openness and economic growth**, IGI globa copying or distributing in print or electronic forms without written permission of IGI global is prohibited, copyright 2015.
3. Hassan Kabir, benito Sanchez, jung-suk yu, **financial development and economic growth; new evidence from panel data**, the quarterly review of economics and finance 51, 2011.
4. Julian di giovanni and Andri A.Levchenko, **trade openness and volatilitym,** IMF working paper, international monetary fund, June 2008.
5. Kazeem B. AJIDE, **Determinants of economic growth in Nigeria** ,CBN journal of applied statistics ,vol 5, no 2, December, 2014.
6. Martijn Jonkera, Henny Romijnb, Adam Szirmaib, **Technological effort, technological capabilities and economic performance,** A case study of the paper manufacturing sector in West Java, Technovation 26 (2006),

www.elsevier.com/locate/technovation, https://st.deepthought.industries/UFnyA3.

7. Michel E.Waugh, B.Ravikumar, **Measuring Openness to trade**, working paper 22147, National Bureau of economic research, April 2016.
8. Mirjana cizmovic, Jelena Jankovic, Milenko Popovic, **Growth Anatomy of croatian economy** ,international scientific conference, croatian economic grisis and shift from recession to economic development , October 2015.
9. Mokhtar maazouz, **Human Capital as a factor of Economic Growth**, Revue des Reformes Economiques ET Intégration en Economie Mondiale n°4, 2008, https://st.deepthought.industries/UFnyA3.
10. Nurevsqn kuclu m Fusun Yenilmew**, the effects of labor markets and trade openness on economic growth**, a panal data analysis for G-20C, 2023.
11. othmane lamzihri, mohamed el kamli, Estimation de la loi d'Okun avec le modèle ARDL, international journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics - LJAFAME, volume 2, issue 5, 2021.
12. Ouerghi feryel, ouesleti tayssir**, le developement financier peut-il provoquer l'inst abilite financiere?, can financial development cause financial instabilite**?, remses, vol5, no3, 2020.
13. Shafu ibrahim abdullahi et d'autres, **economic growth financial development and bank failure the case of corruption in nigeria**, IGI globa copying or distributing in print or electronic forms without written permission of IGI global is prohibited ,copyright 2023.
14. Simplice A. Asongu, Jaecinta c.Nwachukwu, **ICT Financial sector development and financial access**, working paper, wp/17/006, forthcoming: journal of the knowledge economy, African governance and development institute, 2017.
15. Solomon tadesse, **financial and technology, the William Davidson institute**, working paper N879, 2007.
16. Sophia Dickson, **The difference between economic development and economic growth**, University of Lagos Nigeria, https://www.academia.edu/7016400/difference_between_economic_development_and_economic_growth?sm=b.
17. **World Bank national accounts data, and OECD National Accounts data files**, https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?end=2022&locations=DZ&start=2000.

18.yan wang ,xiaoyu li, hussein A.Abdou ,collins G. ntim , **financial developement and economic growth in china** ,investment management and financial innovations , llc consulting publishing comany business perspectives , Thursday ,15 october 2015.

الملاحق

الملحق رقم 01: نتائج تقدير معلمات نموذج الدراسة في الأجل الطويل

Break test options: Trimming 0.15, Max. breaks 5, Sig. level 0.05

Sequential F-statistic determined breaks: 1

Break Test	F-statistic	Scaled F-statistic	Critical Value**
0 vs. 1 *	8.764371	17.52874	11.47
1 vs. 2	5.768426	11.53685	12.95

* Significant at the 0.05 level.
** Bai-Perron (Econometric Journal, 2003) critical values.

Break dates:

	Sequential	Repartition
1	2006	2006

الملحق رقم 02: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

	GDP	LDP	M2	TO	FDI
Mean	1.136709	17.36199	75.26273	61.44000	1.033374
Median	1.471695	15.71794	76.61500	60.72000	0.981799
Maximum	5.758042	29.52939	96.10000	76.38000	2.033266
Minimum	-6.729942	7.977522	59.16000	45.03000	-0.324012
Std. Dev.	2.411501	6.108777	9.478945	8.475538	0.580377
Skewness	-1.181572	0.430801	0.179810	-0.198160	-0.217220
Kurtosis	6.704959	1.918619	2.538074	2.264003	3.097882
Jarque-Bera	17.70191	1.752430	0.314143	0.640532	0.181792
Probability	0.000143	0.416356	0.854643	0.725956	0.913113
Sum	25.00761	381.9637	1655.780	1351.680	22.73424
Sum Sq. Dev.	122.1221	783.6604	1886.858	1508.530	7.073589
Observations	22	22	22	22	22

الملحق رقم 03: نتائج اختبار الحدود Bound Test

(نموذج أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	6.583660	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Actual Sample Size	20	Finite Sample: n=30		
		10%	2.915	3.695
		5%	3.538	4.428
		1%	5.155	6.265

الملحق رقم 04: نتائج تقدير معلمات نموذج الدراسة في الأجل الطويل باستخدام منهج ARDL

(نموذج أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي)

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2	0.038142	0.083688	0.455768	0.0466
LDP	0.302002	0.126042	-2.396049	0.0323
C	3.228623	4.576879	0.705420	0.4930
EC = GDP - (0.0381*M2 +0.3020*LDP + 3.2286)				

الملحق رقم 05 تقدير وتحليل نموذج تصحيح الخطأ المقيد ECM وفق منهج ARDL (نموذج أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي)

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M2)	-0.149686	0.059854	-2.500855	0.0265
D(LDP)	-0.398450	0.167635	-2.376898	0.0335
D(LDP(-1))	0.486316	0.146484	3.319922	0.0055
CointEq(-1)*	-0.947485	0.166426	-5.693142	0.0001

الملحق رقم 06: نتائج اختبارات سلسلة البواقي

(نموذج أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.048021	Prob. F(2,11)	0.1754
Obs*R-squared	5.426643	Prob. Chi-Square(2)	0.0663

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.095537	Prob. F(1,17)	0.7610
Obs*R-squared	0.106180	Prob. Chi-Square(1)	0.7445

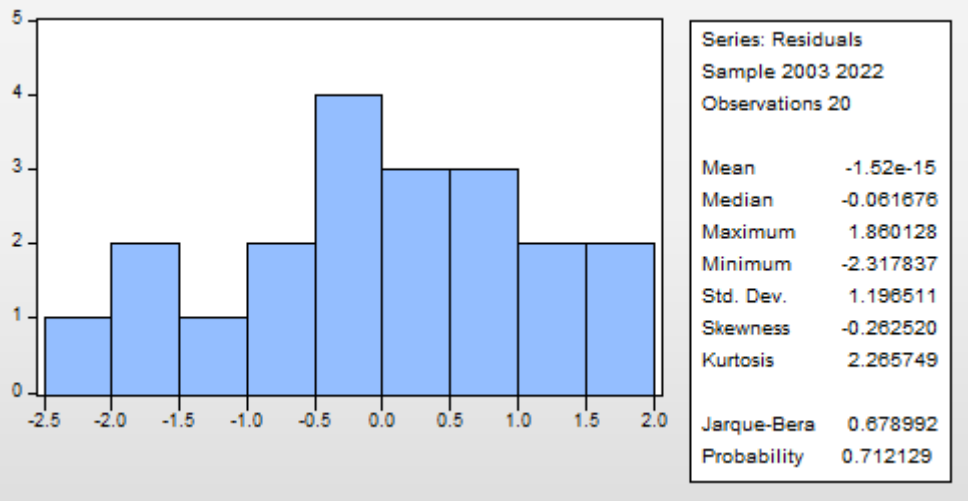

*ملاحق لنموذج أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي

الملحق رقم 07: نتائج اختبار الحدود Bound Test

(نموذج أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	2.354323	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Actual Sample Size	20	Finite Sample: n=30		
		10%	2.915	3.695
		5%	3.538	4.428
		1%	5.155	6.265

اختبار الصدمات الهيكلية

Break test options: Trimming 0.15, Max. breaks 5, Sig. level 0.05

Sequential F-statistic determined breaks:			1
Break Test	F-statistic	Scaled F-statistic	Critical Value**
0 vs. 1 *	8.764371	17.52874	11.47
1 vs. 2	5.768426	11.53685	12.95

* Significant at the 0.05 level.
** Bai-Perron (Econometric Journal, 2003) critical values.

Break dates:

	Sequential	Repartition
1	2006	2006

الملحق رقم 08: نتائج اختبار الحدود Bound Test

(نموذج أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي بعد اعتماد الصدمة الهيكلية**)**

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	16.23789	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Actual Sample Size	20	Finite Sample: n=30		
		10%	2.915	3.695
		5%	3.538	4.428
		1%	5.155	6.265

الملحق رقم 09: نتائج تقدير معلمات نموذج الدراسة في الأجل الطويل باستخدام منهج ARDL

(أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي)

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TO	0.169323	0.037350	4.533426	0.0006
FDI	-1.794461	0.547598	-3.276970	0.0060
C	-3.778359	1.938867	-1.948746	0.0732

EC = GDP - (0.1693*TO -1.7945*FDI -3.7784)

الملحق رقم 10: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ARDL-ECM لنموذج الـ ARDL

(أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي)

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TO)	0.057800	0.051448	1.123471	0.2816
D(TO(-1))	0.136986	0.054377	2.519203	0.0256
V2006	-6.775816	0.805001	-8.417154	0.0000
CointEq(-1)*	-1.426815	0.159582	-8.940938	0.0000

الملحق رقم: 11 **نتائج اختبارات سلسلة البواقي Residuals Diagnostics Tests**

(أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.596402	Prob. F(2,11)	0.5677
Obs*R-squared	1.956571	Prob. Chi-Square(2)	0.3760

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.176532	Prob. F(1,17)	0.6796
Obs*R-squared	0.195273	Prob. Chi-Square(1)	0.6586

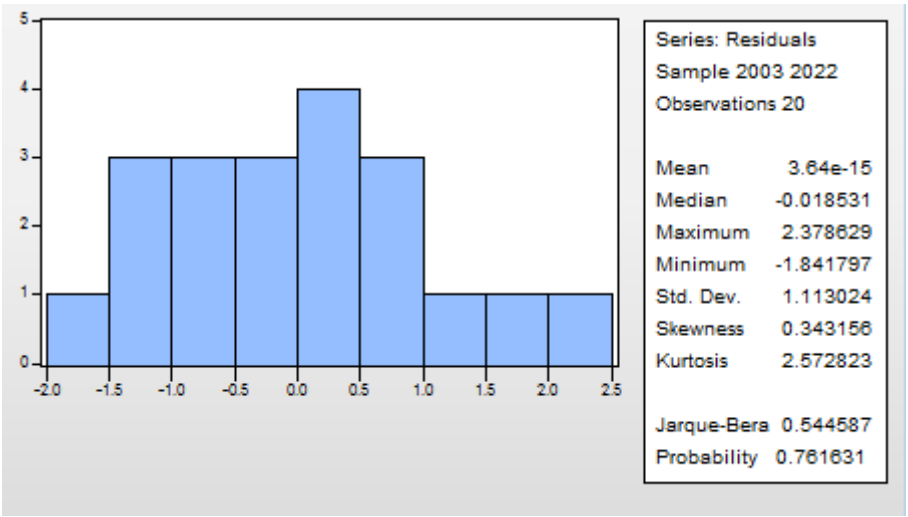

الملحق رقم 12: نتائج اختبار الحدود Bound Test

(نموذج أثر التنمية المالية والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	9.450203	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Actual Sample Size	20	Finite Sample: n=30		
		10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

الملحق رقم 13: نتائج تقدير معلمات نموذج الدراسة في الأجل الطويل باستخدام منهج ARDL

(أثر الانفتاح التجاري والتنمية المالية على النمو الاقتصادي)

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2	0.053583	0.061902	0.865610	0.4052
LDP	-0.288220	0.089159	-3.232660	0.0080
TO	-0.137987	0.055334	-2.493711	0.0298
C	11.27185	5.813741	1.938829	0.0786

الملحق 14: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ARDL-ECMلنموذج الـ ARDL

(أثر الانفتاح التجاري والتنمية المالية على النمو الاقتصادي)

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M2)	-0.029269	0.056420	-0.518758	0.6142
D(TO)	-0.078551	0.059564	-1.318780	0.2140
D(TO(-1))	0.186436	0.067847	2.747911	0.0190
V2019	-3.529135	0.824609	-4.279768	0.0013
CointEq(-1)*	-1.353682	0.168641	-8.027030	0.0000

الملحق رقم 15: نتائج اختبارات سلسلة البواقي Residuals Diagnostics Tests

(أثر الانفتاح التجاري والتنمية المالية على النمو الاقتصادي)

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.113655	Prob. F(1,17)	0.7401
Obs*R-squared	0.126182	Prob. Chi-Square(1)	0.7224

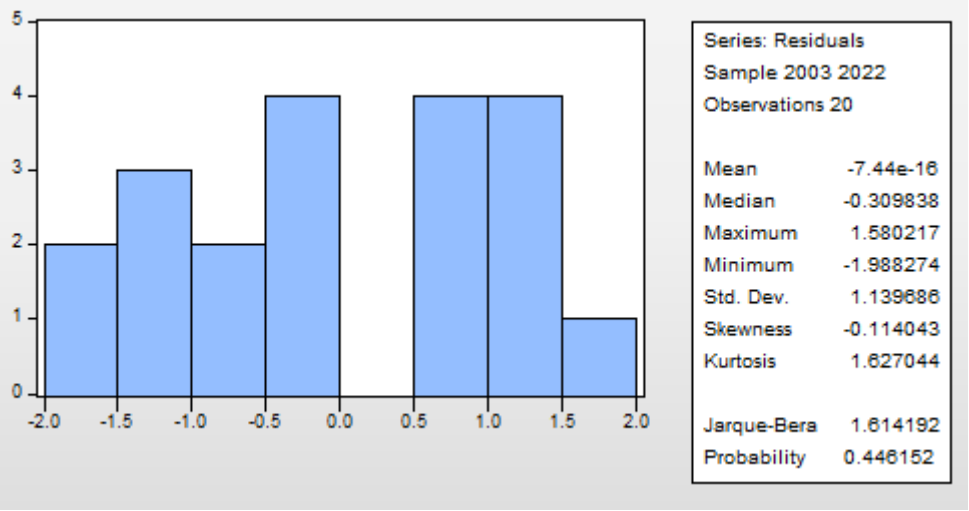

الملحق رقم 16: اختبار السببية لجرانجر

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
M2 does not Granger Cause GDP	21	0.04257	0.8389
GDP does not Granger Cause M2		4.52810	0.0474
LDP does not Granger Cause GDP	21	4.55510	0.0468
GDP does not Granger Cause LDP		0.10421	0.7506
TO does not Granger Cause GDP	21	0.01027	0.9204
GDP does not Granger Cause TO		0.58012	0.4561